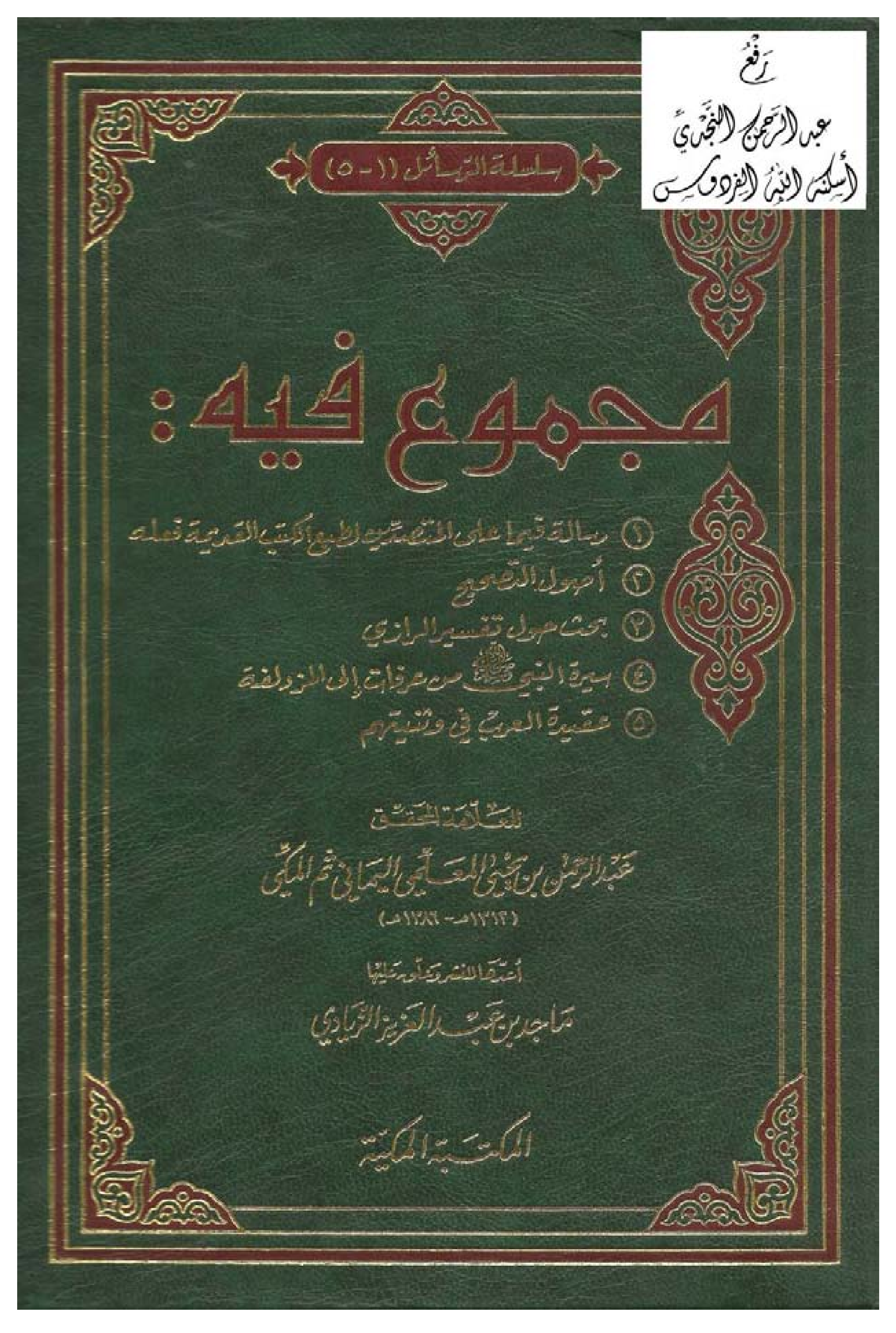

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
سلسلة الرسائل (١-٥)
مجموع فيه:
١ رسالة فيما على المتحمسين لطبع الكتب القديمة فعله
٢ أصول التصحيح
٣ بحث حول تفسير الرازي
٤ سيرة النبي ﷺ من عرفات إلى المزدلفة
٥ عقيدة العرب في وثنيتهم
للعلامة المحقق
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ثم المكي
(١٣١٣هـ - ١٣٨٦هـ)
أعدها للنشر وعلق عليها
ماجد بن عبد العزيز الزيادي
المكتبة المكية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

سلسلة الرسائل (١ - ٥)



١. رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله .
٢. أصول التصحيح .
٣. بحث حول تفسير الرازي .
٤. سيرة النبي ﷺ من عرفات إلى المزدلفة .
٥. عقيدة العرب في وثنيتهم .

للعلامة المحقق
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ثم المكي
(١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ)

أعدها للنشر وعلق عليها
ماجد بن عبد العزيز الزيادي

المكتبة المكية

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

المكتبة المكية

العزيزية - مدخل جامعة أم القرى

تلفون وفاكس: ٥٥٩١٢٣٦/المستودع ت: ٥٣٤٠٨٢٢

العلامة عبدالرحمن المعلمي اليماني يرحمه الله آمين

ما أَنْجَبتْ «صنعاءُ» بَعْدَكَ عَالِماً
وسَلُوا العُلومَ تَرُدُّ بالتَّبجيْلِ
كُتُباً تَركْتَ لَنَا فَكَانَتْ مرجعاً
تُغري الحصيفَ بوَافِرِ التَّعْليلِ
مَا أَنْصَفُوكَ وَأَيْنَ مِثْلُكَ بَيْنَهُمْ؟
لِيَجُولَ بَيْنَ جَواهِرِ التَّنْزِيْلِ
وَنَصَرْتَ مُعْتَقَداً رَوَاهُ محدثٌ
مَنْ مثلهم في حَلْبَةِ التَّفْضيلِ؟
وَدَفَعْتَ أَوْهَاماً تَقَادَمَ عَهْدُهَا
وَدَكَكْتَ حِصْنَ «الجَهْمِ» «بِالتَّنْكِيْلِ»

رضا معطي ١٥/ ٢/ ١٤١٧هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعُوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يضللْ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأَشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١)﴾[2].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠-٧١.

أما بعد . .

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد: فهذه مجموعة رسائل للعلاَّمة المحقق الناقد/ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني[1] ـ رحمه الله ـ وهي كالنحو التالي:

١ـ «**رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله**».

وعدد أوراقها الموجودة (٤٠) وعدد أسطرها (١٥) ومقاسها ٢٤ × ١٠.

في هذه الرسالة بيَّن المؤلف فيها التصحيف وأسبابه ثم الأعمال التي تكون قبل التصحيح وبعد التصحيح ومعنى التصحيح وأغراض الناس في طباعة الكتب والأمور المعتبرة لطبع الكتب، والشروط التي تجب أن تتوفر في النسخة والناسخ، وما يلزم الناسخ أثناء النسخ، وكذلك الشروط التي يجب أن تتوفر في المقابلين بين النسخ، وبعض النصائح لهم.

والذي ظهر لي من خلال القراءة أن المعني بها هم أصحاب

---

(١) كتبت ترجمة وافية بالمقصود ـ إن شاء الله ـ للمعلمي ـ رحمه الله ـ في مقدمة رسالته «عمارة القبور» وهي قيد الطبع.

المطابع والمتولين نشر الكتب. والله ولي التوفيق.

٢ـ **«أصول التصحيح»**.

كان همي وعنفوان غمي والطاغي على تفكيري والسالب لوقتي هو البحث عن الجزء الساقط من كتاب «العبادة» للمؤلف ـ رحمه الله ـ وقد عثرت على كراسة تمثل جزءاً كبيراً منه ولله الحمد، وأثناء البحث في الأوراق التي خلفها المعلمي ـ والتي تراكم عليها التراب واتخذ الماء فيها طُرقاً ـ عثرت على مذكرة (الجيب) التي كان يحملها المعلمي ـ رحمه الله ـ في جيبه كما أخبرني بذلك الشيخ/ عبدالله بن عبدالرحمن المعلمي، هذا البحث الموسوم بـ«أصول التصحيح» وبما أنه لم يكن من صلب مسألتي وهي تحقيق كتاب «العبادة» فرحت به فرحاً شديداً فقمت بنسخه ومقابلته وعندما أردت الرجوع إلى الأصل ونسخ ما تبقى لم أستطع لأن كتب المعلمي لم ترقم بعد مما جعل الأمر صعباً ودونه خرط القتاد، وفي أول وهلة أحسست بهذا الأمر فصورت هذا الجزء المنسوخ أمامك.

وعدد أوراقه (١٠) وعدد أسطره (٤).

وأسأل الله العلي القدير بأن ييسر لي العثور على ما بقى من هذه الرسالة وغيرها ونسخها. والله ولي التوفيق.

٣ـ «بحث حول تفسير الرازي»

ق (١٣)، س (٢٠)، م ٢٦ × ١٥.

وهذه الرسالة بحث فيها المؤلف مسألة شائكة وعرة كما قال الدكتور الذهبي في كتابه «التفسير والمفسرون» (١/ ٢٦٢):

«والحق أن هذه المشكلة لم نوفق إلى حلها حلاً حاسماً لتضارب أقوال العلماء في هذا الموضوع...».

وهذه المسألة هي هل تفسير الرازي «مفاتح الغيب» بكماله للرازي أم لا؟

وقد رتَّب المؤلف هذا البحث على ثلاثة أسئلة وأجوبتها معاً. والبحث في الحقيقة رائع وأسلوب لمنهج البحث خاضع. والله ولي التوفيق.

٤ـ «بحث حول سير النبي ﷺ من عرفة إلى مزدلفة»

ق (٦) س (٢١) م ٢٥ × ١٥.

وفي هذا البحث جمع المؤلف الأحاديث الواردة في حجة الوداع مركزاً على كيفية سير النبي ﷺ وقد كان سيره كما جاء في الحديث «العنق» وعقب المؤلف على الزمخشري في كتابه الفائق والكلام على وادي محسر والتعقيب على ابن حزم في هذا الموضع وهل يصح الإسراع في هذا الوادي في غير وقت الحج؟ والله أعلم.

٥ـ «عقيدة العرب في وثنيتهم».

ق (٦) س (٢٨) م ٢٤ × ٢٥.

تحدث المؤلف عن توحيد المشركين وجمعهم بين الإيمان والشرك وكفرهم وشركهم وكيف دخلت الوثنية بلاد العرب ونشأة نصب الأصنام والتعريف باللات والعزى وما الذي كان يرجوه المشركين من الملائكة. تحدث عنها على ضوء القرآن والسنة بإسلوب يسير بعيداً عن التعسير. والله ولي التوفيق.

والشكر لله أولاً وآخراً ثم لمدير مكتبة الحرم المكي الدكتور يوسف بن عبدالله الوابل الذي لم يألوا جهداً ولم يدخر وسعاً في خدمة المهتمين بنشر التراث وكذا الأخوة في قسم المخطوطات.

والأستاذ المُحقِّق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. وكذلك الأخ الفاضل الباحث خالد بن محمد القحطاني. وكذا القاضي محمد الرفاعي الذي وطَّأ لي مكتبته العامرة.

وكتبه

ماجد بن عبدالعزيز الزيادي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

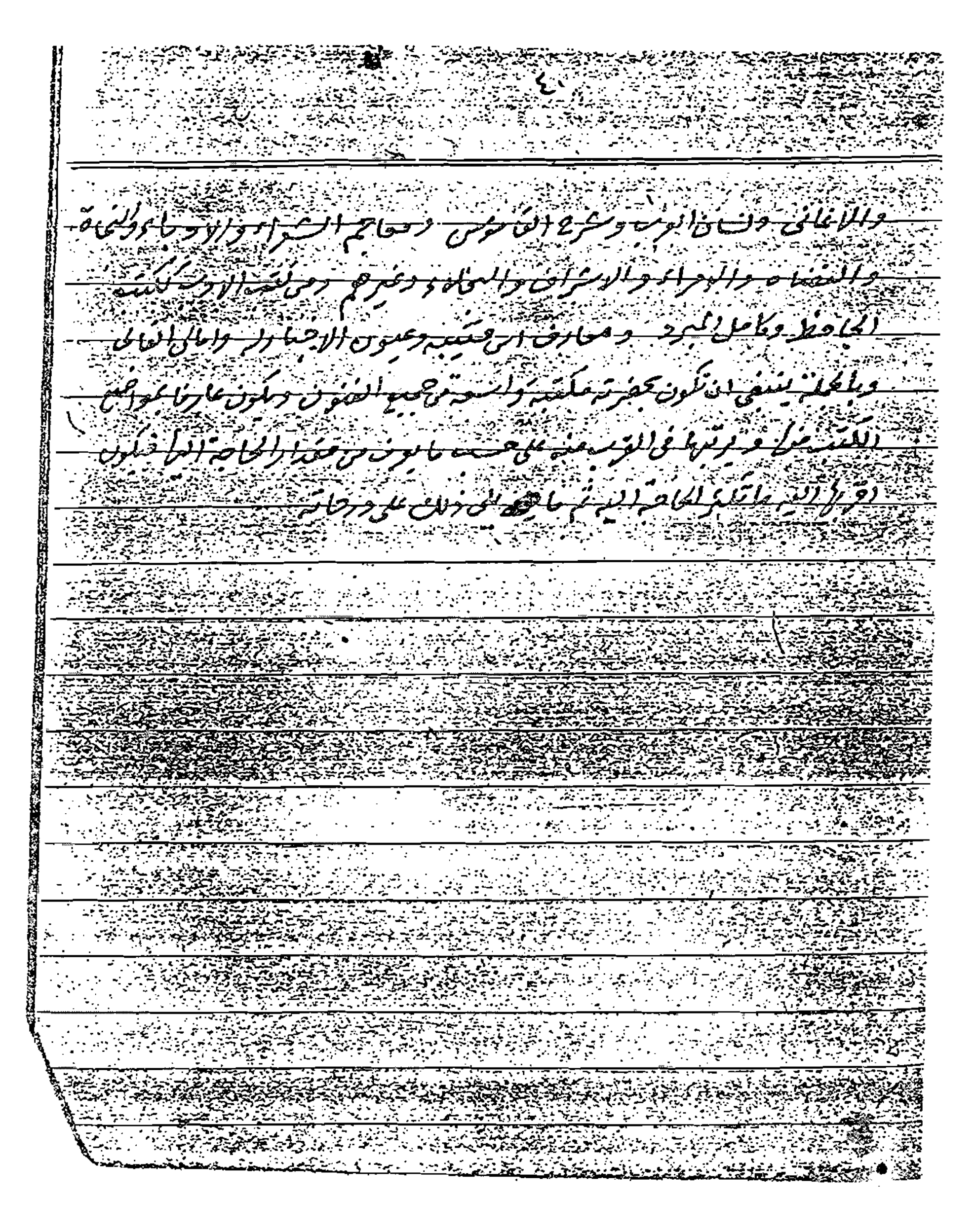
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك
على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم إنك حميد مجيد
أما بعد فهذه رسالة فيما على المتصدرين لطبع الكتب القديمة مما إذا وفوا به فقد أدوا ما عليهم من حق
من خدمة العلم والامانة فيه واحياء آثار السلف على الوجه اللائق وتكون مطبوعاتهم
صالحة لأن يثق بها أهل العلم وهي مرتبة على مقدمة و أبواب وخاتمة

المقدمة

كان العلم في صدر الإسلام يُتلقى من أفواه العلماء ويُحفظ في الصدور وكان الناس مختلفين
في الكتابة منهم من يثق بجودة حفظه فلا يكتب شيئاً، ومنهم من يكتب ما يسمع ليتحفظه
ثم يمحو الكتاب، ومنهم من يكتب ويحفظ كتابه حتى يراجعه عند الحاجة
ثم اتسع العلم وطالت الأسانيد وصُنفت بعض الكتب فأطبق الناس على الكتابة
وكان أكثرهم يحرصون على الحفظ وإنما يكتبون ويحفظون كتبهم ليتحفظوا منها ثم ليراجعوها
عند الحاجة، ومنهم من لا يحفظ فإذا احتيج للأخذ عنه روى من كتابه
وكانوا يبالغون في حفظ كتبهم فلا يمكن أحدهم أحداً من كتابه إلا أن يكون بحضرته أو

الورقة الأولى من الرسالة رقم (١)



٤٠

والأغاني ولسان العرب وشرح القاموس ومعاجم الشعراء والأدباء والنحاة
والفقهاء والحكماء والأشراف والمحدثين وغيرهم ومن كتب الأدب كتب
الجاحظ وكامل المبرد ومعارف ابن قتيبة وعيون الأخبار له وأمالي القالي
وبالجملة ينبغي أن تكون بحضرته مكتبة واسعة من جميع الفنون ويكون عارفاً بمواضع
الكتب منها وترتيبها في الرفوف فيعينه على تحصيل ما يريد من مقدار الحاجة إليها فيكون
دون أن يفوته ما تمس الحاجة إليه ثم ما تقدم يدل على درجاته

الورقة الأخيرة من الرسالة رقم (١)

الحمد لله

اصول التصحيح

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

اما بعد فاني منذ بضع سنين مشتغل بتصحيح

الكتب العلمية

في مطبعة (دائرة المعارف العثمانية)

وتبين لي بعد الممارسة ... المصحح

فيه التصحيح العلمي والعملية

وما ينبغي للمصحح ان يتحقق به اولا ثم ما يعمل به

ثانيا

الورقة الأولى من الرسالة رقم (٢)

الكلمة الخامسة

ان كل ينشئ صاحب المطبعة مكتبة ويرتب

فيها مصححين يتقاضون مرتبات شهرية

ويقولون التصحيح هو ثلاثة أقسام

المقابلة والتصحيح

الحقيقي والمطبعي.

وتكون المقابلة على نسخ قلمية عديدة او

او واحدة فقط

وهذه اصعب الطرق واولاها بالسلامة

من التقاليد على شرط ان يكون مصححون

ذوي علم وخبرة

الورقة الأخيرة من الرسالة رقم (١)

حول تفسير الفخر الرازي

هذا بحث علمي جديد قام به العالم الباحث الاستاذ عبد الرحمن المعلمي حول التفسير المشهور للامام الفخر الرازي ، وقد كشف فيه القناع عن القسم الذي لم يكمله الرازي من هذا التفسير ..

— ١ —

افادني فضيلة العلامة الجليل الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع حفظه الله ان صاحب كشف الظنون ذكر أن تفسير الفخر الرازي المسمى بمفاتيح الغيب لم يكمله الفخر وانه أكمله نجم الدين احمد بن محمد القمولي ، وأن في ترجمة القمولي من طبقات ابن السبكي ومن الدرر الكامنة ان له تكملة لتفسير الفخر الرازي ، وكان فضيلة الشيخ حفظه الله ندبني لتحقيق هذه القضية لان هذا التفسير مطبوع بكماله منسوبا الى الفخر الرازي وليس فيه تمييز بين اصل وتكملة وآخره على طريقة أوله

هذا ولم تكن سبقت لي مطالعة لهذا التفسير ولا مراجعة ولي عنه صوارف فرجوت أن أجد في كتب التاريخ والتراجم والفهارس مايغني عن تصفح التفسير فلم اجد ما يفيد التحديد الا ان في بعض الفهارس الحديثة انه وجد بخط السيد مرتضى الزبيدي عن شرح الشفاء للخفاجي ان الرازي وصل الى سورة الانبياء . فاحببت أن أقف على عبارة الخفاجي .وشرحه للشفاء مطبوع في أربعة مجلدات كبار ولم تسبق لي مطالعة له أيضا فنظرت أولا في فهارس مجلداته الاربعة وراجعت ما رأيت انه مظنة للعبارة المذكورة فلم اجد ..

فتجشمت تصفح ذاك الشرح من أوله ولم يكلفني ذلك كبير تعب لانني وجدت العبارة في ص ٢٦٧ من المجلد الاول طبع القسطنطينية سنة ١٢٦٧ وسيأتي نصها فرابني قوله « الثابت في كتب المؤرخين » فاني قد تتبعت ما وجدته من كتبهم فلم اجد فيها ذلك التحديد ، ولو كان ظاهرا لنبه عليه بعضهم ، ثم كيف خفي ذلك على صاحب كشف الظنون مع سعة اطلاعه وكثرة تتبعه ؟ .. وكيف خفي على الزبيدي حتى احتاج الى تعليقه عن كتاب الخفاجي ، ثم خفي على من بعده حتى لم يجدوا الا النقل عن خط الزبيدي عن كتاب الخفاجي ، اذن لابد من النظر في التفسير نفسه في تفسير سورة الانبياء وما قبلها وما بعدها ، فزادني ارتيابا بقول الخفاجي انني وجدت الروح واحدة والاسلوب واحدا حتى انني كدت أجزم أو جزمت بان تفسير سورة الانبياء وسور بعدها من هذا التفسير هو تصنيف مفسر سورة الكهف وسورة مريم وسورة طه منه وراجعت مواضع من تفسير البقرة وآل عمران ونظرت نظرة في أواخر التفسير فوجدته ايضا موافقا لذلك ، وعثرت على احالة في تفسير سورة الاخلاص لفظها « وقد استقصينا في تقرير دلائل الوحدانية في تفسير

الورقة الأولى من الرسالة رقم (٣)

والانشقاق على القيامة ، وفى المطففين على هل اتى ، وفى البروج على التكوير وفى البلد على الجن ، وفى العاديات على الانفطار وعلى الغاشية ، وفى القارعة على المعارج وعلى الحاقة ، وفى التكاثر على الضحى ، وفيه احالات عديدة على بعض سور القسم الاول الفاتحة والبقرة والانعام والاعراف والتوبة والكهف وطهوالانبياء، والحج والمؤمنون والفرقان وطس (النمل) وهذه الاخيرة قد تقدم ذكرها فى أوائل « الضرب الثانى من الاحالات المشككة » وانه لا يوجد فى تفسير طه من هذا الكتاب المعنى المحال به عليه ..

ولهذا وغيره يتبين أن احالته على تفسير سورة متقدمة فى الترتيب بلفظ « قد تقدم » ونحوه لا يتم دليلا على انه عند كتابة الاحالة قد كان فسر تلك السورة المتقدمة بل يحتمل انه لم يكن قد فسرها ، وانما كان عازما على تفسيرها فيما بعد فنجوز ، ثم من المحتمل ان يكون فسرها بعد ذلك كما فى هذا الموضع ، وان يكون مات قبل ان يفسرها كما هو الظاهر فى سور القسم الثانى والرابع والسادس على ما تقدم .

وفيه احالة على الزمر واخرى على الاحقاف وهما من سور القسم الثالث هذا ومقصودى اثبات ان جرى الفخر على غير المعتاد واقع فى الجملة فاما كيف ؟ ولماذا ؟ فادعه لمن يهمه

ملخص الجواب عن السؤال الثانى

الاصل من هذا الكتاب وهو القدر الذى هو من تصنيف الفخر الرازى هو من أول الكتاب الى آخر تفسير سورة القصص ، ثم من أول تفسير الصافات الى آخر تفسير سورة الاحقاف ثم تفسير الحديد والمجادلة والحشر ، ثم من أول تفسير سورة الملك الى آخر الكتاب ، وماعدا ذلك فهو من تصنيف احمد بن خليل الخولى ، وهو بعض التكملة المنسوبة اليه ، فان تكملته تشمل زيادة على ما ذكر تعليقا على الاصل ، هذا ما ظهر لى والله اعلم

الورقة الأخيرة من الرسالة رقم (٣)

٢٥٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

في الصحيحين وغيرهما عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سُئل أسامة وأنا جالس: كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حجة الوداع حين دفع؟ قال: كان يسير العَنَق فإذا وجد فجوة نصّ » لفظ البخاري، وزاد في رواية « قال هشام: والنص فوق العنق ».

المشهور أن العنق سير فيه إسراع، وقد يرد على ذلك أن في رواية في صحيح مسلم عن أسامة « فما زال يسير على هيئته (وفي رواية على هينته) حتى أتى جمعاً » وفي رواية في المسند سندها صحيح « فجعل يكبح راحلته حتى أن ذفريها لتكاد تصيب قادمة الرحل وهو يقول: يا أيها الناس عليكم بالسكينة والوقار فإن البر ليس في إيضاع الإبل » وفي أخرى سندها حسن « ... فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا التحم عليه الناس أعنق وإذا وجد فرجة نص » وفي المسند وصحيح مسلم في حديث جابر « وقد شنق للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله، ويقول: أيها الناس السكينة السكينة، كلما أتى حبلاً من الحبال أرخى لها حتى تصعد ... » وفي معنى ذلك أخبار أخرى. فأي إسراع يكون لناقة مَعوقة مشنوق لها الزمام أشد الشنق ملتحم عليها المشاة والركبان؟

وقد يجاب بأن العنق في الأصل هو كما في القاموس « الخطو الفسيح »، فالسرعة فيه من جهة سعة الخطو لا من جهة سرعة تتابعه والإبل بطبيعة حالها واسعة الخطو. وفي فقه اللغة للثعالبي « فصل في ترتيب سير الإبل عن النضر بن شميل: أول سير الإبل الدبيب ثم التزيد ثم الذميل ثم الرسيم ... » فصل في مثل ذلك عن الأصمعي: العنق من السير المسبطر فإذا ارتفع عنه قليلاً فهو التزيد فإذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل، فإذا ارتفع عن ذلك فهو الرسيم » ومقتضى هذا أن أول سير الإبل يسمى عنقاً، وبعد فقد عرف بالوصف حقيقة سير ناقته صلى الله عليه وسلم عند الازدحام. فأما النص فهو كما قال هشام فوق ذلك، كان صلى الله عليه وسلم إذا وجد فجوة أي خلواً من المزاحمين أرخى الزمام فتسرع قليلاً بطبيعة حالها. ولم يعين الصحابة مواضع تلك الفجوات لأنه لا دخل لخصوص المكان فيها، وإنما المدار على الخلو من المزاحمين كما مر. وقد علم مما مر أنه من عرفة إلى مزدلفة لم [illegible] النبي صلى الله عليه وسلم فوق العادة، وأنه ليس بينهما مكان يشرع فيه الإيضاع أي الإسراع المعتاد، وإنما المدار على الزحام وعدمه

فأما من مزدلفة إلى جمرة العقبة ففي المسند بسند صحيح عن أسامة « لما دفع من عرفة ... كفّ رأس راحلته حتى أصاب رأسها واسطة الرحل أو كاد يصيبه يشير إلى الناس بيده: السكينة السكينة حتى أتى جمعاً، ثم أردف الفضل بن عباس .... فقال الفضل: لم يزل يسير سيراً ليناً كسيره بالأمس حتى أتى على وادي محسر فدفع فيه حتى استوت به الأرض » وفي حديث جابر في المسند وصحيح مسلم وغيرهما « حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً » وفي سنن النسائي من حديث أبي الزبير عن جابر: « أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه السكينة وأمرهم بالسكينة وأوضع في وادي محسر .... » وهو في المسند وبقية السنن، قال الترمذي « حسن صحيح » وفي بعض رواياته في المسند وسنن ابن ماجه « وقال لتأخذ أمتي نسكها فإني لا أدري لعلي لا ألقاهم بعد عامي هذا »

٤٧٠٤

الورقة الأولى من الرسالة رقم (٤)

وأما الثالث وهو أن محسراً ليس داخلاً في اسم منى ولا اسم مزدلفة فهو المشهور . وفي تاريخ الأزرقي ج ٢ ص ١٥٥ « حدثني جدي حدثنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج . . . . قلت لعطاء : وأين المزدلفة ؟ قال : المزدلفة إذا أفضت من مأزمي عرفة فذلك إلى
محسر . . . . » وفيه ص ١٣٩ بهذا السند عن ابن جريج قال قلت لعطاء : أين منى ؟ قال : من العقبة إلى محسر ، قال عطاء : فلا
أحب أن ينزل أحد الا فيما بين العقبة إلى محسر » . وهو خبر واحد قطعه وقد روى ابن جرير في تفسيره القطعة الأولى له :
« حدثنا هناد قال ثنا ابن أبي زائدة قال أنا ابن جريج قال قلت لعطاء . . . . » وسنده صحيح فأما سند الأزرقي ففيه
مسلم بن خالد فيه لين لكنه فقيه مكة في عصره ، وهذا الحكم مما يعني به فقهاء مكة ، وشيخه ابن جريج امام وهو فقيه مكة في عصره
أيضاً وهو ممن روى حديث أبي الزبير السابق ، وكأنه لم يعول على ما فيه مما يدل أن محسراً من منى ، وعطاء امام وهو فقيه
مكة في عصره وروى عن ابن عباس حديث الفضل وغيره ، ثم جاء فقيه عصره الامام الشافعي وهو مكي أخذ عن مسلم بن خالد وغيره
قال في الأم ج ٢ ص ١٧٩ « والمزدلفة من حين يفضي من مأزمي عرفة - وليس المأزمان من مزدلفة - إلى أن يأتي قرن محسر » وقال ص ١٨٢
« ومنى ما بين العقبة - وليست العقبة من منى - إلى بطن محسر وليس بطن محسر من منى » . وهذا القول أعني أن محسراً ليس من المزدلفة
ولا من منى هو المعروف في كتب الفقه والمناسك في المذاهب الأربعة . وقال ابن حزم في المحلى ج ٧ ص ١٨٩ المسألة ٨٥٣
« وعرفة كلها موقف إلا بطن عرنة ، ومزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر لأن عرفة من الحل وبطن عرنة من الحرم فهو غير عرفة ، وأما مزدلفة
فهي المشعر الحرام وهي من الحرم ، وبطن محسر من الحل فهو غير مزدلفة » ولا ريب أن منى عنده من الحرم فهي غير محسر الذي
هو عنده من الحل . وقد أغرب في زعمه أن بطن عرنة من الحرم وأغرب من ذلك زعمه أن محسراً من الحل ، احتج ابن حزم باختلاف
المكانين في أن هذا من الحل وهذا من الحرم على تغايرهما ، ولها الحجة لو صح ذلك الاختلاف . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مناسكه
« ومزدلفة كلها يقال لها المشعر الحرام وهي ما بين مأزمي عرفة إلى بطن محسر ، فإن بين كل مشعرين حداً ليس منهما ، فإن بين عرفة ومزدلفة بطن
عرنة وبين مزدلفة ومنى بطن محسر » كأنه نظر إلى عبارة ابن حزم وأعرض عما فيها من الخطأ . وقد أوضح ابن القيم ذلك فقال في الهدي :
« ومحسر برزخ بين منى وبين مزدلفة لا من هذه ولا من هذه ، وعرنة برزخ بين عرفة والمشعر الحرام ، فبين كل مشعرين برزخ ليس منهما ،
فمنى من الحرم وهي مشعر ومحسر من الحرم وليس بمشعر ، ومزدلفة حرم ومشعر ، وعرنة ليست مشعراً وهي من الحل ، وعرفة حل ومشعر »
ولا ريب أن الشيخين كانا عارفين بحديث أبي الزبير عن أبي معبد ومع ذلك قطعا بأن محسراً ليس من منى ، وفي هذا سند قوي لما
تقدم من الكلام فيه والله أعلم

الورقة الأخيرة من الرسالة رقم (٤)

٤٦٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

عقيدة العرب في وثنيتهم

ليس من الغريب ان تجهل حقيقة تاريخية مضت عليها آلاف السنين أو كان العلم بها خاصا بأفراد قليلين اذ لم تكن مما يهم حفظه ونقله . وانما الغريب ان تجهل حقيقة أكبر من ذلك كعقيدة العرب في وثنيتها فانها خفيت هذا الزمن حتى فسر ابن جرير كلاما يأتي على مجاهد انه لم يعرفه ومولد مجاهد قبل العشرين من الهجرة فليس بينه وبين عصر الوثنية الا نحو عشرين سنة وقد ادرك كثيرا ممن ادركوها و[illegible] ثم هو بإمام من أئمة المسلمين معرفته في الاسلام انما جاء لتفصيل المجمل منها وبيان [illegible] وكثير من الآيات القرآنية انما هي في محاجة اهلها ومناقشتهم فمن لم يعرفها يصعب عليه فهم تلك الآيات الكثيرة بل ربما يكون الامر اعظم من ذلك

وأحب ان القي في كلمتي هذه بعض الضوء على هذه الحقيقة وان لم اوفها حقها

[illegible] كان العرب يعتقدون وجود الله عز وجل وربوبيته وانه الذي يرزق من السماء والارض والذي يملك السمع والابصار ويخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ويدبر الامر كله وانه الارض ومن فيها ورب السموات السبع ورب العرش العظيم بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه خلق السموات والارض وسخر الشمس والقمر يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له ينزل من السماء ماء فيحيي به الارض خلق السموات والارض وهو العزيز العليم

تشهد لهم بهذا وبأكثر منه القرآن نفسه وكرر بعضه في عدة آيات وذلك يؤكد ان هذا كان عقيدتهم كلهم فمن ذلك قوله تعالى (قل من يرزقكم من السماء والارض امن يملك السمع والابصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الامر فسيقولون الله فقل افلا تتقون)[1]

ومنه قوله سبحانه (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل افلا تتقون قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأنى تسحرون)[2] في آيات اخر[3]

وذكر ابن جرير في تفسير قوله تعالى (يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون)[4]

«عن ابن عباس قال نزل ذلك في الفريقين جميعا من الكفار والمنافقين وانما عنى بقوله فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي لا تشركوا بالله غيره من الانداد التي لا تنفع ولا تضر وانتم تعلمون انه لا رب لكم يرزقكم غيره»[5]

ثم اخرج عن مجاهد «... وانتم تعلمون انه إله واحد في التوراة والانجيل»[6] قال ابن جرير «واحسب الذي دعا مجاهدا الى هذا التأويل واضافة ذلك الى انه خطاب لاهل التوراة والانجيل دون غيرهم الظن منه بالعرب انها لم تكن تعلم ان الله خالقها ورازقها بجحودها وحدانية ربها واشراكها معه في العبادة غيره ... ولكن الله جل ثناؤه قد اخبر في كتابه انها كانت تقر بوحدانيته غير انها كانت تشرك في عبادته» ثم ذكر بعض الآيات ثم قال «فالذي هو اولى بتأويل قوله وانتم تعلمون اذ كان ما كان عند العرب من العلم بوحدانية الله وانه مبدع الخلق وخالقهم ورازقهم نظير الذي كان من ذلك عند اهل الكتابين ... ان يكون تأويله ما قال ابن عباس ...»[7] ومما يشبه هذا ان احد شراح الشعر [illegible] (الا كل شيء ما خلا الله باطل) فلم ينكر عليه وذكر انه [illegible] (وكل نعيم لا محالة زائل) [illegible] نعيم الجنة لا يزول [illegible]

[1] سورة يونس الآية ٣١ [2] سورة قد افلح المؤمنون ٨٤ - ٨٩ [3] العنكبوت - ٦١ - ٦٣ ، الزمر ٣٨ ، الزخرف ٩ و ٨٧ [4] البقرة ٢١ - ٢٢ [5] تفسيره ج ١ ص ١٢٦ [6] [illegible] [7] [illegible]

الورقة الأولى من الرسالة رقم (٥)

فقد ارشد الى ابن زيد الى ان هذه الآيات كلها اخرها الكثيرة في القرآن انما هي في قولهم بنات الله وقولهم الملائكة بنات الله

وايضاح ذلك انه كما سبق عن ابن عباس ان قوم نوح جعلوا تماثيل لموتاهم وسموها باسمائهم ثم عبدت بعد ذلك [illegible] الى الآن

انه يطلق على التمثال اسم من جعل تمثالا له فكذلك صنع العرب اخترعوا اسماء لبعض الاناث الخيالية التي زعموا انها

بنات الله وهي الملائكة واشتقوها كما قال ابن جرير من اسماء الله كما جعل اللات من الالهة كما ذكره ابن جرير ايضا عن بعض اهل

اللغة بانه حذفت منه الهاء الاصلية كما قالوا شاة واصلها شاهة بدليل جمعها على شياه فقالوا اللات ثم منهم

من يقف عليها بالهاء كما هو الاصل في هاء التأنيث كما يقال شاه والاكثرون يقفون عليها بالتاء كأنه حذرا من اشتباه

اللات لو وقف عليها بالهاء بالاسم الكريم. فتقدير الآيات على هذا أرأيتم تلك الاناث الخيالية التي زعمتم انها بنات الله

ألكم الذكر وله الانثى وانما قال «الانثى» فوضع الظاهر موضع الضمير للتنصيص على الشناعة ثم [illegible]

قال تعالى «ان هي الا اسماء سميتموها» اي لا وجود لها البتة وانما يوجد اسماء لها فقط

كما يقول احدنا العنقاء الا اسم وهذا لا يتأتى في الاصنام لانها موجودة بذواتها ثم قد رأيتم سيقولون هي

الملائكة والملائكة موجودون فقال «وكم من ملك» الآية اي والملائكة انفسهم لا يستحقون العبادة لانهم لا ينفعون ولا

يشفعون وانتم تعترفون بذلك الا انكم تقولون انهم يشفعون لكم فاعلموا ان شفاعتهم لا تغني شيئا ما لم يأذن الله ويرضى ولن

يأذن لهم ويرضى في الشفاعة لكم وانتم تشركون به ثم قال «ان الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمون الملائكة تسمية الانثى»

فكاد يكون نصا قاطعا على ان اللات والعزى ومناة جعلها المشركون اسماء للملائكة مع زعمهم انهم بنات له وانت اذا سمعت

من يقول ان فلانا يسمي الاحرار اسماء الاناث لم تفهم منه الا انه يسمي احدهم هندا وآخر سعدى وانما لذلك جعلناه وكذلك

فالعرب كغيرهم من الامم انما اتخذوا الاصنام تماثيل او تذاكير للملائكة مع زعمهم انهم اناث هي بنات الله وعظموها

على نية التعظيم لمن جعلت تمثالا او تذكارا له وطمعوا ان تعظيمهم لها يقربهم من الملائكة فيشفعوا لهم كما جرت العادة

انك اذا رأيت صورة انسان فاحترمتها فيبلغه ذلك شكرك وكذلك اذا خصصت شيئا على انه تذكار له فاحترمته

٧- اما الذي كانوا يرجونه من الملائكة فقد تقدم الكلام على توحيدهم ومعنى تحاشيهم انه يقولون [illegible] الا الله والملائكة [illegible]

وعرفت من ذلك انهم لا يثبتون للملائكة شيئا من التصرف وهذا بخلاف اكثر الامم التي عبدت الملائكة كاليونان والمصريين

القدماء فانهم يثبتون التصرف للملائكة حتى يذكروا في اساطيرهم ان الالهة تتحارب وتتغالب وعلى هؤلاء ونحوهم

ومن يلزمه مثل قولهم اقام الله تعالى البرهان بقوله «لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا» [illegible] العرب فكانوا يقولون

ما قص الله علينا عنهم «ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى» اي بالشفاعة «ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله»

ولهذا اكثر في القرآن من تفنيدهم في الشفاعة [illegible]

وكذا مراسم كثيرة في هذه الشفاعة [illegible] حتى اذا وقعوا في شدة نسوهم وفزعوا

الى الله وحده قال تعالى «وما بكم من نعمة فمن الله ثم اذا مسكم الضر فاليه

تجأرون ثم اذا كشف الضر عنكم اذا فريق منكم بربهم يشركون» وقال تعالى «واذا غشيهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين

له الدين فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وما يجحد بآياتنا الا كل ختار كفور» وقال عز وجل «واذا مسكم الضر في البحر

ضل من تدعون الا اياه فلما نجاكم الى البر اعرضتم وكان الانسان كفورا» .

هذا ما تيسر لي تعليقه في هذه النكتة وعسى ان يكون فيه ما يحسن موقعه عند اهل العلم ويحضهم على استقصاء النظر

في هذا الموضوع وتفصيل [illegible]

[illegible] ١٨٠ [illegible] ٢٢٢ [illegible]

الورقة الأخيرة من الرسالة رقم (٥)

(١)

رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله

للعلّامة المحقق
عبدالرحمن بن يحيى المعلمي

أعدها للنشر وعلق عليها
ماجد بن عبدالعزيز الزيادي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه. وأشهد ألاّ إله إلاّ الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

أما بعد:

فهذه رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة مما إذا وافوا به فقد أدوا ما عليهم[1] من خدمة العلم والأمانة فيه

(١) وإليك أخي القارىء بعض أسماء الكتب التي تسعى إلى هذا المقصد النبيل وهو إخراج كتب التراث على الوجه اللائق. منها:
«تحقيق النصوص ونشرها» لعبد السلام هارون. و«منهج تحقيق النصوص ونشرها» للدكتور القيسي والدكتور العاني. و«منهج تحقيق المخطوطات» للطرابيشي. و«قواعد تحقيق المخطوطات» للمنجد. و«تحقيق التراث العربي ومنهجه وتطوره» لعبدالمجيد دياب. و«مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين» لرمضان عبدالتواب. و«تحقيق التراث» للفضلي. و«محاضرات في تحقيق النصوص» للخراط. و«مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي» للطناحي. و«المخطوط العربي» لعبدالستار فراج.

وإحياء آثار السلف على الوجه اللائق وتكون مطبوعاتهم صالحة لأن يثق بها أهل العلم وهي مرتبة على مقدمة وأبواب وخاتمة.

المُقَدمة

كان العلم في صدر الإسلام يُتَلَقَّىٰ من أفواه العلماء ويحفظ في الصُّدُور وَكَانَ النَّاسُ مُخْتَلِفِينَ في الكتابة، منْهم مَن يَثِقُ بِجوْدَةِ حفظه فلا يكتب شيئاً، ومنهم من يكتب ما يسمع ليتحفظه ثم يمحو الكتاب، ومنهم من يكتب ويحفظ كتابه حتى يراجعه عند الحاجة.

ثم اتسع العلم وطالت الأسانيد وصُنِّفت بعض الكتب فأطبق الناس على الكتابة(١) وكان أكثرهم يحرصون على الحفظ وإنما يكتبون ويحفظون كتبهم ليتحفظوا منها ثُمَّ يراجعونها عند الحاجة، ومنهم من لا يحفظ فإذا احتيج للأخذ عنه روى من كتابه وكانوا يبالغون في حفظ كتبهم فلا يمكِّن أحدهم أحداً من كتابه إلاَّ أن يكون بحضرته أو يشتد وثوقه برجل فيسمح له.

---

(١) وعن هذا انظر: جامع بيان العلم (١/ ٢٧٥)، وأدب الإملاء والاستملاء (٢/ ٥٤٢)، والجامع في أخلاق الراوي وأداب السامع (١/ ٢٥٠)، والتبصرة والتذكرة (٢/ ١١٧)، وفتح المغيث (٢/ ١٥٩)، وتقيد العلم ص(٦٤)، والعلم لأبي خيثمة (١١٥ ـ ١١٦)، وفتح الباري (١/ ٢٠٨).
وللمؤلف كلام نفيس في كتابه «الأنوار الكاشفة» ص(٨٥، ١١٩، ١٨٠)، فانظُره غير مأمور.

وفي صحيح البخاري في كتاب الحج باب: منْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ: «سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِين يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ مُسَدَّداً أَتَيْتُهُ في بَيْتِهِ فَحَدَّثْتُهُ لاَسْتَحَقَّ ذلكَ وَمَا أُبَالِي كُتُبي كَانَتْ عِنْدي أَوْ عِنْدَ مُسَدَّدٍ»[1].

وكانت كتب العلماء التي يعتمدون عليها بخط أيديهم وذلك على أوجه قد يملي الشيخ والطالب يكتب ثم يحفظ ذاك الكتاب نفسه أو ينقله إلى كتاب آخر فيحفظه وقد يثق الطالب بجودة حفظه فيحضر إملاء الشيخ فيحفظ ثم يرجع إلى بيته فيكتب ما حفظه وقد يسمح له الشيخ بكتابه بحضرته فينقل منه أو ينقل من نسخة أخرى قد كتبها صاحبها عن الشيخ ثم يقرأ ما كتبه على الشيخ، فإن كان الشيخ حافظاً اكتفى باستماع ما كتبه الطالب وأصلح ما يحتاج إلى إصلاحه من حفظه أو أخذ كتاب الطالب وأملاه عليه، وإن لم يكن الشيخ يحفظ أخذ أصله فقابل له ما كتبه الطالب أما بأن يملي الشيخ من أصله والطالب ينظر في نقله، وإما بأن يقرأ الطالب من نقله والشيخ ينظر في أصله، وربما تسامح بعضهم فحضر إملاء الشيخ أو القراءة عليه ولم يكتب هو ولكن كان معه من يكتب عند السماع أو كتب قبل ذلك. ثم بعد ذلك يعتمد ذاك الذي لم يكتب على كتاب

---

(١) (٢/٥٧١).

صاحبه فينقل عنه، وربما لم يكن هناك سماع ولا قراءة وإنما ينقل الطالب من أصل الشيخ أو من فرع قد قرأه الشيخ أو قرىء عليه ثم يعرض على الشيخ فإذا كان الشيخ حافظاً لعلمه تصفح هذا النقل وأصلح ما يحتاج إلى الإصلاح ثم ناوله الطالب وأذن له بروايته عنه، وربما استغنى الشيخ عن بعض كتبه فوهبه لبعض أصحابه وأذن له أن يرويه عنه، وربما أوصى الشيخ بكتابه لبعض أصحابه وأذن له أن يرويه عنه.

وأشد تسامُحاً من هذا أن ينقل الطالب من كتاب طالب آخر ما رواه عن شيخ حي ثم يجيء إلى الشيخ بكتابه فيقول هذا من روايتك فأرويه عنك؟ فيقول: نعم، مع أنه لم ير الكتاب ولم يقرأه ولا قُرِيء عليه، وكان مثل هذا نادراً، وإنما يتفق مثله إذا كان الطالب كبيراً من أهل العلم والثقة فإذا وثق بكتاب صاحبه لثقته عنده ووثق الشيخ بعلمه وإتقانه ومعرفته أجازه.

لكن لما كثرت المصنفات واشتهرت نُسَخها وطالت الأسانيد وتعددت وضعفت الهمم توسع الناس في الإجازة يجيز الشيخ للطالب الكتاب وإن لم يكن عنده نسخة منه ولا قرأه ولا سمعه ولا رأى نسخة منه.

ثم إذا طال عمر هذا الطالب احتاج الناس إلى الرواية عنه

فبحثوا عن نسخة يوثق بها من ذلك الكتاب فقرأوا عليه ورووه عنه، وربما اكتفى بعضهم بالاستجازة[1] منه فقد يجيز رجلاً ويجيز هذا الثاني ثالثاً فيظفر هذا الثالث بنسخة من الكتاب فيمليها على الناس أو يقرونها عليه ويعتمد عليها في القضاء والفتوى والنقل في مصنفاته وغير ذلك مع أن شيخه وشيخ شيخه لم يريا تلك النسخة بل ولا نسخة من الكتاب وتوسعوا في ذلك حتى كانوا يجيزون للأطفال وللرجل ولمن يولد له بعد ويجيز أحدهم لجميع أهل عصره جميع مصنفاته، ومروياته.

وبالجملة صارت الرواية في الآخر صورة لا روح لها وانحصر الأمر في أن تكون النسخة موثوقاً بها، والثقة بالنسخة على درجات[2] أعلاها: أن تكون بخط المصنف وقرئت عليه أو قرأها هو على الناس أو كرر النظر فيها، ودون ذلك أن تكون فرعاً عن أصل المصنف وقابله ثقة مع المصنف ودون

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٠)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٣١٠)، ومقدمة ابن الصلاح (٢٦٢)، والإلماع (٩٧).

(٢) انظر: فتح المُغيث (٥٩١)، وإرشاد طُلَّاب الحقائق (١٣٦١)، والنُكت على ابن الصلاح (١/ ١٧٩)، وتحقيق النصوص ونشرها (ص٣٨)، وتحقيق التراث العربي لعبد المجيد بن دياب (ص٢١٣ ـ ٢١٦) وعناية المحدثين بتوثيق المرويات لأحمد نور سيف (ص١٥)، وتحقيق المخطوطات للعسيلان (ص١٢٢ ـ ١٣٩)، ومحاضرات في تحقيق النصوص لهلال ناجي (ص٣٧ ـ ٤٥)، والكتاب الإسلامي المخطوط لأرشيد يوسف (٧٣ـ٧٦).

هذا أن تكون فرعاً عن أصل المصنف وقابله ثقة على أصل المصنف مع ثقة آخر غير المصنف ودونه أن تكون فرعاً قد قابله ثقتان على فرع قابله ثقة مع المصنف ثم هكذا، كلما بعد الفرع عن أصل المصنف ضعفت الثقة به بالنسبة إلى ما قبله وذلك لما قضت به العادة من أن الفرع وإن قوبل على الأصل لا يخلو عن مخالفة للأصل في مواضع ولذلك أسباب منها:

التصحيف. فإن أكثر الحروف تتحد صورة الحرفين منها وإنما يميز بينهما النقط وذلك الجيم والخاء مع الحاء والدال مع الذال، والراء مع الزاي، والسين مع الشين، والصاد مع الضاد، والطاء مع الظاء والعين مع الغين[1]. وثلاثة من أحرف «بثينة» مع السين. ومنها ما يتحد الحرفان فأكثر في الصورة، وإنما التمييز بصورة النقط وذلك الجيم مع الخاء، والفاء مع القاف، وكل من أحرف «بثينة» مع الباقي وثلاثة منها مع الشين حتى إن هذه الكلمة «بثينة» إذا لم تنقط احتملت أكثر من ثلاثة آلاف وجه فإن قيل أكثر تلك الوجوه لا معنى لها في اللغة، والسياق قد يعين أحد المحتملات التي لها معنى.

قلت كثير من المحتملات لها معنى في هذا المثال وفي

---

(١) انظر: التنبيه على حدوث التصحيف للأصفهاني (٢٧)، وتصحيفات المحدثين للعسكري (٢/٤٤٧)، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري (١/٤٢).

غيره، والسياق كثيراً ما يحتمل وجهين أو أكثر، والناظر إذا كان متحرياً لا يأمن أن يكون في الوجوه المحتملة ما له معنى يناسب السياق وإن جهله هو لعدم إحاطته باللغة ولاسيما إذا كان السياق إنما يقتضي أن تلك الكلمة اسم شجرة أو علم موضع أو علم إنسان فإن هذا السياق لا يغني شيئاً لكثرة أسماء الشجر والأماكن والناس وكثرة الغريب منها. قال ابن قتيبة في كتاب الشعر والشُّعراء (ص٩): «كل العلم محتاج إلى السماع (يعني التلقي من أفواه العلماء الضابطين)، وأحوجه إلى ذلك علم الدين ثم الشعر لما فيه من الأسماء الغريبة واللغات المختلفة والكلام الوحشي، وأسماء الشجر والنبات والمواضع والمياه فإنك لا تفصل في شعر الهذليين إذا أنت لم تعرفه بين «شَابَه» و«سايَة» وهما موضعان ولا تثق بمعرفتك في حَزْم نُبايَع[1]؛ وعرْوان[2] الكراث وشسَّيْ عبقر[3] وأُسْد حَلْيَة وأُسْد تَرْج ودُفاق وتضارع؛ لأنه لا يلحق بالفطنة والذكاء كما يلحق مشتق الغريب...».

ثم ذكر أمثلة مما يقع فيه الخطأ في بعض الألفاظ.

---

(١) نبايع بضم النون وضبطه ياقوت وغيره ووقع في المنقول عنه كأن تبايع. المؤلف

(٢) بضم العين وقيل بفتحها. المؤلف

(٣) قالوا: عبقر بوزن جعفر لكن جاء في الشعر بفتح العين وفتح وضم القاف وتشديد الراء. انظر توجيه ذلك في معجم البلدان. المؤلف

وقال عبدالغني بن سعيد المصري[1] في أول كتابه المُؤتلف والمختلف (ص٣): «أنبأنا أبوعمران موسى بن عيسى الحنيفي قال: سمعت أباإسحاق إبراهيم بن عبدالله النَجيْرمي يقول: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه»[2].

هذا وكان القدماء كثيراً ما يتركون نقط ما حقه أن ينقط، كما هو مشاهد في كثير من النسخ القديمة وإنما يدعونُه إيثاراً لسرعة الكتابة، واتكالاً على أن أهل العلم يأخذون الكتب بالسماع من أفواه العُلماء فيحفظون الأسماء بِضَبْطِهَا وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُ العُلَمَاء كان يتعمد ترك النقط إلجاء لطالبي العلم إلى السماع من أفواه العلماء، كيلا يتكلوا على الصحف، وما كان منقوطاً من النسخ القديمة كثيراً ما يشتبه فيه النقط فتشتبه النقطة بالنقطتين والنقطتان بالثلاث ويقع كثير من النقط بعيداً عن الحرف الذي هُو لَه فيظن أنه لحرف آخر عن يمين ذاك الحرف أو يساره أو فوقه في السطر الأعلى أو تحته في الأسفل.

---

(١) هو الإمام الحافظ عبدالغني بن سعيد بن بشر الأزدي المصري، ولد سنة ٣٣٢هـ، وتوفي سنة ٤٠٩هـ.
أخباره في: البداية والنهاية (١٢/ ٧). والنجوم الزاهرة (٤/ ٣٤٤). وحسن المحاضرة (١/ ٣٥٣). والمنتظم (٧/ ٢٩١). وشذرات الذهب (٣/ ١٨٨).

(٢) انظر: الخطيب البغدادي في الجامع (١/ ١٩٩)، والإلماع للقاضي عياض (١٥٤).

والناقل قد ينقط بعض ما لم ينقط في الأصل برأيه فيخطىء، وقد يترك نقط ما هو منقوط فيكون ذلك سبباً لخطأ من بعده، وقد يجعل نقط حرف لغيره عن يمينه أو يساره أو فوقه أو تحته بناء على ما تراءى له من الأصل لبعد النقط عن الحرف الذي هو له.

السبب الثاني: أن كثيراً من الأصول يُشتبه فيها حرف بآخر وكلمة بأخرى وإن كانت صور الحروف في أصل وضع الخط مختلفة وذلك لتعليق الخط أو رداءته أو قرمطته فيلتصق منه ما حقُّه الافتراق ويفترق ما حقُّه الالتصاق، أو لأن لكاتب الأصل اصطلاحاً لا يعرفه الناقل أو غير ذلك. ولبيان هذا أثبت هنا بعض الكلمات التي وقع فيها التحريف في نسخ تاريخ البخاري ونبهت عليها في التعليق عليه التقطتها من التعاليق على القسم الأول من المجلد الأول من التاريخ المَطْبُوع اذكر أولاً صورة ما وقع في النسخ خطأ في سطر ثم اكتب في السطر الثاني تحت الكلمة ما هو الصواب فيها:

هشام، النمر، عثمن، النجود، الحنفي، يماني، طويح، عقبة
مسافر، اليمن، عمر، السحور، الجعفي، يمامي، طريح، عتبة

الذهلي، فقال، وائل، يزيد بن نشيط، عمر، اليمامي، علي بن قدامة[1]
الذَهَليَّ، يقال، ليلى، يزيد وابن قسيط، عم، اليماني، علي عن قدامة

سمع، معلى ست، السكري، يشفى، العنزي، محمد، الهدير، نمير
مع، يعلى، ثنتين، اليشكري، تسع، القنوي، نجيح، الهرير، شمير

صيح، السعيدي، أبو، الزبير، ميثم، محمد، قيس، سعيد، جعفر
صبيح، السعدي، ابن، الزبيدي، ضيثم، عمرو، عتيق، سفٰين، جعدة

جبير، أبيه، الحدسين، أخبرنا، محمد، العامري، محمد، عقبة، وقران سأله
حنين، أمه، المجلمين، أبا، عمر، المعافري، محمود، عتبة، وقرأ رسالة

معاذ، معتمر، وثمانين، عبدالرحمن، بسام، عبدالملك، العدوية، ثقة
معان، معشر، ومأتين، عبدالرحيم،هشام، عبدالله، العذرية، يعد

قرير، قريم، سالم، مسلمة، مسلم، عقبة، محمدوزيد، شيبة
قرين، قرين، بسام، سلمة، سلمه، عصمة، محمدبن وزير، سمينة

الحضرة، التميمي، دليتم، يعفور، زيد، شعبة، الطفيل، سويد
الحكرة، التيمي، دليلة، يعقوب، زبر، سعيد، الفضيل، شعوذ

سليمن، المخزومي، سليم، بشر، إسماعيل، البصريين، عبدالرحيم،
سلمى، المخرمي، سليمٰن، مبشر، إسحاق، المصريين، عبدالرحمن

المِنهَال، كدير، القطان، عكرمة عن سعيد، أبوبكير، عنبسة، عبدالحميد،
الموال، كريز، القصاب، عكرمة وسعير، أبومكين، عبسة، عبدالصمد

مزيد، الأنباري، عبدالله، خثعم، القطيعي،
بديل، الأبناوي، عبدالملك، جعثم، الغطيفي،

السبب الثالث: أن الخمسة الأحرف الأول من «بثينة» صورة كل

(١) يتكرر مثل هذا كثير من وقوع «بن» والصواب «عن» وكذا عكسه. المؤلف.

منها كما تراه نبرة واحدة فكثيراً ما تخفى النبرة وكثيراً ما تُترك وكثيراً ما يُكتَفى عنها بمدة بين الحرفين الذي قبلها والذي بعدها فيشتَبه أسد وأسيد، وبسرْ، وبشير، وجبر وحبير، وحسن وحسين، وسعد وسعيد، وعبدالله وعبيدالله. . . وغير ذلك.

السبب الرابع: أن الناقل قد يرى بحاشية الأصل أو بين السطور عبارة فيظنها لحقاً فيُدرجُهَا في المتن، أو يراها حاشية فيدعها، وقد يخطىء في ظنه يظنها لحقاً وهي حاشية أو عَكسُه، وقد يصيب في ظنه أنها لحق ولكن يخطِىءُ في موضعها من المتن فيضعها في غير موضعها.

السبب الخامس: أن النُسَّاخ كثيراً ما يكررون بعض العبارات وكثيراً ما يسقطون والغالب أن يكون ذلك عن زيغ النظر من كلمة إلى نظيرتها، ينظر الناسخ أو المُمْلي عليه في الأصل فيأخذ عبارة ثم يصرف نظره عن الأصل فتكتب تلك العبارة في النقل ثم يُكرَّ ببصره على الأصل فيقع بصره على كلمة مثل الكلمة التى انتهى إليها في الكتابة فيظنها إياها فيأخذ ما بعدها وأكثر ما يتفق مثل هذا إذا كانت كلمة في سطر وبإزائها في السطر الذي يليه نظيرتها، وقد يحتاط بعض النساخ فلا يكتفي بكلمة بل ينظر جملة ولكن كثيراً ما يتفق في الأصول إعادة الجملة الواحدة مراراً، تصفَّح إن أحببت أوراقاً من القسم الأول من المجلد الثالث مَنْ كتاب ابن أبي حاتم المطبوع

بدائرة المعارف، وتأمل المواضع التي نبه المصحح على سقوطها من أحد الأصلين يتضح لك ما تقدم وعلى الأخص صفحات ٩، ١١، ١٣، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٦.

فإما التكرار فلم ينبه عليه المصحح ولكن يمكنك قياسه على الإسقاط؛ لأن سببهما واحد.

السبب السادس: التحريف السمعي وذلك بما إذا كان الأصل بيد رجل يُملي على الناسخ والناسخ يكتب فإن كثيراً من الحروف تتقارب مخارجها بل تتحد في ألسنة بعض الناس ولاسيما الأعاجم، كالهمزة مع العين ومع القاف، والباء مع الفاء، والتاء مع الدال والطاء، والثاء مع السين والصاد، والجيم مع القاف والكاف، والحاء مع الهاء، وغير ذلك فقد يُملي المُمْلي «أطَعنا» فيكتبها الناقل «أتانا» وقسْ على ذلك، وقد يتحد لفظ كلمة بكلمتين، وإنما التمييز بالفصل والوصل فيُملي المُمْلي مثلاً «إن جاز» فيكتبها الناسخ «إنجاز» أو عكسه.

وحروف المد تسقط في الوصل فيتحد لفظ «سمعا القول» و«سمع القول» وكذا «ادعوا القوم» و«ادع القوم» وقس على ذلك.

السبب السابع: أن النَّاسخ أو المُملي عليه قد يتصرف برأيه

فيزيد أو يُنقص أو يُغير. وقع في «لسان الميزان» (٣/ ٦) في الكلام على سالم بن هلال «ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال فيه الناجي: يروي عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه روى عنه يحيى بن سعيد القطان».

والذي في «الثقات[١]» «سالم بن هلال الناجي يروي عن أبي الصديق الناجي روى عنه يحيى بن سعيد القطان وأبوالصديق الناجي تابعي مشهور اسمُه بكر بن عمرو.

ووقع في الميزان في ترجمة محمد بن عمر الجعابي: «حدَّث عن أبي حنيفة وابن سماعة وأبي يوسف القاضي.

وفي «لسان الميزان» (٥/ ٣٢٣): «حدَّث عن أبي حنيفة رضي الله عنه ومحمد بن الحسن ويوسف القاضي».

وفي «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٣٠): «سمع محمد بن الحسن بن سماعة ويوسف بن يعقوب القاضي و... وأبا خليفة الجمحي».

السبب الثامن: التحريف الذهني. قد تستولي كلمة على فكر الإنسان وتشغله فإذا حاول أن يملي غيرها أو يكتب سبقت هي إلى لسانه أو قلمه فينطق بها أو يكتبها وهو لا يشعر وقد جرى لي مثل هذا مراراً. فهذه الأسباب وغيرها تُوقع الناسخ في

---

(١) الثقات (٤/ ٢١٧).

الغلط فإن لم يقابل الفرع على الأصل بقيت الأغلاط في الفرع، وإن قوبل فالمقابلة تختلف باختلاف درجة المقابلين في العلم والمعرفة، والتثبت والاحتياط ومع ذلك كله فالغالب أنها تبقى أغلاط، وإذا أنت تدبرت الأسباب المتقدمة علمت أنها قد تتفق للمقابل كما تتفق للناسخ، والبرهان على ذلك أننا نجد النسخ القديمة التي قوبلت على أصول المصنفين أو على فروع قوبلت على تلك الأصول ثم نجد فيها من الأغلاط ما نعلم أنه ليس من المُصنف وإذا أردت عين اليقين فاعمد إلى أصل قديم واستنسخ منه نسخة وكلِّف رجلين بمقابلتها على الأصل ثم قابلها أنت على الأصل مرة أخرى بالتدقيق التام وانظر النتيجة. هذا والنُسخ القديمة بعد نسخها ومقابلتها لابد أن تكون قد تناقلتها الأيدي وتعاورتها أنظار القارئين والمطالعين وقد يكون بعضهم تصرف فيها بما يراه إصلاحاً وتصحيحاً وقد يخطىء في ذلك، بل وربما يكون قد غيَّر فيها بعض الجهلة أو الخونة. أو لا ترى أنه ليس بين الإثبات والنفي إلاَّ حرف النفي وقد يسهل زيادته أو حَكُّه ولا يظهر ذلك بل ربما قلب المعنى زيادة ألف أو نبرة أو نقطة.

وقد رأيت من تَصرُّف الجهلة ما وقع، في النسخة المحفوظة بخزانة كوبريلي في استانبول تحت رقم [ ] في الورقة وذلك في ترجمة الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ وذلك

في موضعين حاول جاهل أن يطمس ما في الأصل ويكتب محله ما يخالفه فلم يتم له ذلك بل بقي ما في الأصل لائحاً ولكن مثل هذا قليل فقد رأينا عدة من الأصول قد اطلع عليها من ينكر بعض ما فيها وغاية أمره أن يكتب عليه حاشية يظهر فيها إنكاره لما في الأصل، وهذا إذا تدبرت من آيات الله عز وجل مصداقاً لوعده سبحانه بحفظ الذكر، والذكر يتناول السنة إن لم يكن بلفظه فبمعناه ويلزم من ذلك حفظه كل ما فيه حفظ للشريعة كاللغة وغيرها ولله الحمد، وكأنه لاحتمال تصرف بعض الخونة أو الجهلة كان السلف يحتاطون في شأن الكتب، وفي ترجمة الأوزاعي من «تهذيب التهذيب[1]»: «وقال الوليد ابن مسلم فيما رواه أبوعوانة في صحيحه: احترقت كتبه (يعني الأوزعي) زمن الرجفة فأتى رجل بنسخها (يعني بنسخ نقلت مِنْ تلك الكتب) وقال له (يعني للأوزاعي): هو إصلاحك بيدك (يعني إن هذه النُسخ نقلت منْ كُتبَكَ وقابلتها أنت وأصلحت فيها ما فيه من مخالفة) فما عرض لشيء منها حتى مات».

يعني إنَّ الأوزاعي ـ رحمه الله ـ لم يعتدَّ بتِلْكَ النُسخ ولا روى منها شيئاً، وإنما ذلك لأنها قد بَقيت مَدَّة تَحتَ يدِ غيره ممن لعله لا يعرفه بالثقة فلم يأمن أن يكون وقع فيها تغيير وإن

(١) التهذيب (٤/ ٥).

لم يظهر.

هذا حال النُسخ الخطّية ثم يجيء دور الطبع والعادة أنه ينتسخ من الأصل القلمي نسخة تكون مسودة للطبع ثم تقابل على أصلها ثم إن وجد أصل آخر قُوبلَت المسودة عليه وقد تقابل على أكثر من أصلين ثم ينظر فيها المُصَحَّح ثم تُدفع إلى مُرَكبي الحُروف فيركبون كل يوم ثماني صفحات مثلاً ويطبعون عليها التجارب (بروفة)، وتُرسل التجارب إلى رجلين يقابلانها على المُسودة ويصلحان فيها ثم يكرانها إلى المركبين فيتتبعون ما أصلحه المصحح في التجارب فيصلحونه في ألواح الحروف وبعد الإصلاح يطبَعُون على تلك الألواح تجارب أخرى ويرسلونها إلى المصحح مع التجارب الأولى فيتتبع المُصَحِّح ما أصلحه في التجارب الأولى وينظر أأصلح في الثانية؟ فإن وجد من المواضع ما لم يصلح أصلحه وأعاد التجارب الثانية إلى المُرَكّبين فإن كان فيها إصلاح أصلحوه في ألواح الحروف ثم طبعوا عليها تجارب ثالثة وأرسلوها إلى المصحح والعادة في مطبعتنا أن يُعيد المُصَحِّحون مقابلة هذه الثالثة على المسودة فإن بقي ما يحتاج إلى الإصلاح أصلحوه ثم ردوا التجارب الثالثة إلى المركبين فإن وجدوا فيها إصلاحاً أَصْلَحُوه فِي أَلْواحَ الحُرُوف ثمَّ طَبَعُوا على الألواح تجربة رابعة ثم بعثوا بها مع التجارب الثالثة إلى المُصَحِّح فَيَنْظُر في التَجارب الثَالثَة يتَتَبع

المواضع التي أُصْلِحَت فيها وينظرها في الرابعة فإن رأى تلك المواضع قد أُصْلِحَت كلها كتب على تلك الكُرَّاسَة أنه قد تم تَصْحِيحَها فَتُرسَل إلى المُدير فيحكُم بالطبع الأخير، وأنت إذا تدبرت ما تقدم في حال النسخ الخطية علمت أن ناسخ المسودة من أحد الأصول لابد أن يخطىء في مواضع كثيرة ولاسيَّما إذا كان قليل العلم أو كان الأصل المنقول عنه رديء الخط، وتعلم أيضاً أن مقابلة هذه المُسودَّة على أصلها تختلف باختلاف حال المقَابلين في العلم والمعرفة والأمانة والتثبت وأن المقابلة على أصل آخر كذلك، ولا تدري ماذا عسى أن يصنع باختلاف النسخ ثم يتجه النظر إلى المُصَحِّح فترجمه لما يكون قد اجتمع من أغلاط النسخ وأغلاط ناسخ المسودة التي لعلها بقيت بعد المقابلة، ثم تشفق على الكتاب أن يكون المصحح ناقص المعرفة ولاسيما إذا كان مع ذلك عريض الدعوى أو ضعيف الأمانة أو لم يدفع له المعارضة الكافية، أو لم يفسح له الوقت الكافي، ثم تلتفت إلى ما عسى أن يصنعه المُركبون، كيف تكون مقابلة التجارب على المسودة.

والحاصل أنه كما يرجى أن يجيء المطبوع أصح وأولى بالثقة من جميع الأصول الخطية وأنه يخشى أن يكون أردأ أو أكثر أغلاطاً من أصل واحد منها وقد جربت هذا نظرت في بعض الكتب المطبوعة فهالني ما فيه من كثرة الأغلاط ثم

ظفرت بالأصل الخطي الذي طبع عنه ذاك الكتاب فإذا هو بريء من كثير مما في المطبوع من الأغلاط إن لَم أقل من أكثرها فإذا أراد المُتصدي لِطبع الكُتب القديمة السلامة من مثل هذا والحصول على الغاية المنشودة من خدمة العلم وحسن السُّمعة ورواج المطبوعات فما عليه إلاَّ أن يتبع النظام الآتي إن شاء الله تعالى.

الباب الأول
في الأعمال التي قبل التصحيح العلمي

العمل الأول
انتخاب كتاب للطبع

أغرَاضُ النَّاسَ فِي طَبع الكُتب القَديمة مختلفة، فالتاجر يُؤثر الربح، ومن كان من ذرية مؤلف أو قبيلته [وما إلى ذلك][(١)]- همه أن يطبع كتب ذاك المؤلف، والمُغرم بفن من الفنون يرجح كتب فنه وقد تكون من ملك الرجل نسخة من كتاب فيدعو إلى طبعه لتُشترَى [منه][(١)] النسخة بثمن غال، ومن كان له غرض من هذه الأغراض يسعى في حمل غيره على مساعدته، فينبغي عند انتخاب الكتب للطبع الرجوع إلى هيئة علمية من كبار العلماء المتفننين، وحبذا لو أن الأزهر بمصر يقوم بهذه المهمة العُظمى وذلك بالإيعاز لجمع فهرس عام للكتب المهمة التي لم تطبع وبيان موضعها مِنْ مكاتب العالم مع ما تيسر من وصف النسخ ثم يُعرض على هيئة كبار العلماء لترتيبها على مراتب في الأهمية واستحقاق تقديم الطبع ثم ينشر الفهرس مرتباً ذاك الترَتيب ويقدم إلى الراغبين في طبع الكتب أن يجروا على حسب ذلك ثم كل من أراد طبع كتاب كان عليه

---

(١) غير واضحة في الأصل، واجتهدت في قراءتها.

أن يراجع الهيئة لتقيّد اسمه عندها وتعرّفه بما يلزم مثل إبلاغه أن غيره قد التزم طبع الكتاب أو تنبيهه على اطلاع الهيئة على نسخة أو أكثر زيادة على ما في الفهرس وغير ذلك وبهذا يأمن الراغبون في الطبع من الخطأ في الانتخاب ومن الغلط في ظن أن الكتاب لم يطبع يعرفونه مواضع النسخ وفي ذلك مصلحة للعلم وأهله ولأصحاب المطابع ويمكن توسيع دائرة التعاون إلى حد بعيد.

هذا وينبغي أن يراعى في الانتخاب أمور:

١ـ أن يكون الكتاب عظيم النفع كثير الفائدة يرجى لنشره أثر عظيم في إحياء العلم ونشره[1] ومن لازم ذلك أن لا يكون قد طبع ونشر كتاب يغني عنه.

٢ـ أن يقدم الأهم فالأهم.

٣ـ أن يكون في متناول ملتزم الطبع من نسخ الكتاب القلمية نسختان جيدتان على الأقل اللهم إلاَّ الكتب العزيزة التي لا توجد منها إلاَّ نسخة واحدة في العالم.

---

(١) وقد قام المُعلمي ـ رحمه الله ـ بنسخ كتاب «نشر النور والزهر في أعيان القرن الحادي عشر» لمرداد وبعد قراءته القراءة الفاحصة كتب على طرة الكتاب العبارة التالية: «من أراد نشر هذا الكتاب فلا ينشره برمته فإن فيه ما يخالف العقيدة» ثم اختصره المعلمي في مجلدين مُبعداً تلك الأخطاء العقائدية من المختصر.

٤ـ أن يكون الملتزم مستعداً لبذل النفقات التي يقتضيها أداء الواجب في استحضار النسخ وتصحيحه كما ينبغي وغير ذلك فإن من الناس من يتصدى لطبع بعض الكتب المهمة فيشرع في العمل ثم يقعد به ضيق ذات اليد أو النفس عن توفية ما يجب فيطبع الكتاب على هيئة يضج منها الكتاب والعلم وأهله.

العمل الثاني
انتخاب نسخة للنقل

العادة أن تُنتسخ من بعض الأصول القلمية نسخة تكون مسودة للتصحيح، فالطبع فقد تُنتسخ المسودة من نسخة رديئة فيؤدي ذلك إلى كثرة العمل وصعوبته فيما بعد ذلك من المقابلة على النسخ الأخرى والتصحيح وقد يؤدي إلى ما هو أشد ضرراً فينبغي أن تكون النسخة التي تنتسخ منها المسودة:

١ـ واضحة الخط.
٢ـ سليمة من الخروم والبياضات ما أمكن.
٣ـ جيدة الصحة.

وإنما يوثق بهذا بأن يتصفحها عالم عارف بالفن خبيراً بأعمال الطباعة.

العمل الثالث

انتخاب ناسخ للمسودة

ينبغي أن يكون:

١ـ واضح الخط.

٢ـ موثوقاً بأمانته.

٣ـ مشاركاً في العلم وعلى الأخص في فن الكتاب.

٤ـ يسهل عليه قراءة الأصل الذي ينقل منه على الصحة.

٥ـ إذا كان مستأجراً فينبغي أن يسمح له بالأجرة الكافية والوقت الكافي؛ فإن قلة الأجرة يحمل على التهاون وضيق الوقت يحمل على الاستعجال وهو مظنة الإخلال.

العمل الرابع

نسخ المسودة

يَلزُم النَّاسخ أمُور:

١ـ أن يدع في الحواشي وبين السطور بياضاً كافياً يسع التخاريج والإلحاق وغيرها. وينبغي أن يراجع المصحح في مقدار ذلك.

٢ـ أن تكون الكتابة واضحة مفصلة يؤمن فيها الاشتباه فقد يشتبه حرف بآخر وعلامة بغيرها، والنقط بالعلامة والنقطة بالنقطتين ويقع الاشتباه في موضع بعض الحروف أو النقاط أو العلامات فعليه أن يُتوقى ذلك.

٣ـ ليكن همه النقل على الوجه فلا يزيد شيئاً باجتهاده ولا ينقصه ولا يغيره حتى الشكل والنقط والعلامات مثل كلمة التصويب (صح) والتضبيب[1] وهو علامة الشك (صـ)

---

(١) عرَّف السيوطي التضبيب بقوله: «ويسمىٰ ذلك ضبة لكون الحرف مُقفلاً بها لا يتجه لقراءه، كضبة الباب يقفل بها».
انظر: تدريب الراوي (١/ ١٥٦)، والإرشاد للنووي (١/ ٤٤٦)، وفتح المُغيث (٢/ ١٧٧)، ومقدمة ابن الصلاح (١٧٥)، والمُحدث الفاصل (٦٠٦)، والإلماع لعياض (١٧١)، وتحقيق التراث العربي لعبد المجيد دياب=

وعلامة الإهمال وعلامة تمام الجملة وعلامة التقديم والتأخير وعلامة النفي (لا ـ إلى) وعلامات اختلاف النسخ وغير ذلك.[1]

= (٢٦٣ ـ ٢٦٩)، وتحقيق المخطوطات، للعسيلان (٢٩٤).

(١) وضمن مجاميع المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ عثرت على أوراق لخَّص فيها علامات الترقيم من كتاب «الإملاء والترقيم» لأحمد زكي والمَطالع النصرية.

«. . . الترقيم هو وضع رموز مخصوصة في أثناء الكتابة لتعين مواضع الفصل والوصل وللتنبيه على المواضع التي ينبغي فيها النبرات الصوتية حال القراءة. وقد دلت المشاهد وعززها الاختبار على أن السامع والقارىء يكونان على الدوام في أشد الاحتياج إلى نبرات خاصة في الصوت أو رموز مرقومة في الكتابة ليسهل بها الفهم والإدراك عند سماع الكلام ملفوظاً أو قراءته مكتوباً.

١ـ النقطة في نهاية الجملة المستقلة عما بعدها معنىً وإعراباً وكذا عند انتهاء الكلام. المعروف فروض. والأيام دول.

٢ـ الشولة: (أ) بين الجملتين المرتبطتين معنىً وإعراباً.

خير الكلام ما قل ودل، ولم يطل فيمل.

(ب) بين الشرط والجزاء والقسم والجواب إذا كانت جملتا الشرط والقسم.

(ج) بين المفردات المعطوفة إذا أفادت تقسيماً أو تنويعاً مقصودين للكاتب. مثل أيدي، ولساني، والضمير المحجبا.

الحيل، والليل، والبيداء تعرفني.

والضرب، والطعن، والقرطاس، والقلم.

عجباً لمن طلب أمراً بالغلبة، وهو يقدر عليه بالحجة.

فيا شوق أبقى! ويا لي من النوى! ويا دمعي ما أجرى!

ويا قلب ما أضنى! بيني وبينك حرمة الله في تضبيعها.

=

= أخاكَ أخاكَ! إن من لا أخاً له كساعٍ إلى الهيجاء بغير سلاح.

(د) بين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل الفصل بينها.

الحازم يحذر عدوه على كل حال: يحذر المواثبة إن قرب، والغارة إن بعد، والكمين إن انكشف، والاستطراد إن ولى.

٣ـ الشولة المنقوطة (؛) بين الجملتين المرتبطتين معنىً لا إعراباً.

إذا رأيتم الخير فخذوا به؛ وإذا رأيتم الشر فدعوه.

٤ـ الشولة المثناة (؛) بعد السجعات إذا كان الكلام مسجعاً.

٥ـ النقطتان (:) (أ) قبل الكلام المنقول. ثم أقول: لا يعنيني.

(ب) قبل التفصيل بعد الإجمال.

علامة المنافق: إذا حدث كذب، وإذا. . . الخ.

٦ـ لفظ الحذف (. . .) مكان المحذوف وأقلها ثلاث.

٧ـ علامة الاستفهام (؟) عقب جملة الاستفهام سواء كانت أداته ظاهرة أم محذوفة. وأندى العالمين يطوف راح؟

٨ـ علامة الانفعال (!) أخر كل جملة تدل على مأثر قابلها وتهيج شعوره مثل:

النداء والتعجب والاستغراب والإغراء والتحذير والتأسف والدعاء والقسم والجمل المبدؤة بنعم وبئس والاستكثار.

٩ـ الشرطة (ـ) لفصل كلام المخاطبين حال المحاورة إذا استغنى عن الإشارة إلى أسمائها.

قال معاوية لعمر: ما بلغ من عقلك؟

ـ ما دخلت في شيء إلاَّ وخرجت منه.

ـ لكنني ما دخلت فيه قط وأريد الخروج منه.

كان في طريق خزاعة أسد يقال زادا وحية يقال لها شجاع كذا

فأنت تطلب للأشبال قوتاً   واطلب لا الله الأعمام شهرا

٤ـ لا يوضح مشتبهاً بل أن تيسر له أن يصور كما في الأصل فليفعل وإلاَّ فليدع بياضاً.

٥ـ إذا وجد في الأصل كلمة أو عبارة مضروباً عليها فليثبتها ولينبه في الحاشية على أنها مضروب عليها في الأصل وكذلك إذا رأي حكاً أو محواً وتغييراً نبه عليه في الحاشية وكذلك إذا ارتاب في كلمة أو جملة يخشى أن تكون بخط غير خط الأصل فلينبه عليها أيضاً.

٦ـ إذا وجد زيادة بين السطور أو بالهامش فلا يدرجها في

= نصحتك فالتمس (يا ليث) غيري طعاماً، إن لحمي كان مرا.

١٠ـ الشناتر وهي عبارة عن ضمتين مزدوجتين هكذا « » أو شولتين مزدوجتين هكذا «،،» توضع بينها الجمل والعبارات المنقولة بالحرف لتميز عن كلام الناقل إذا سمعت القائل يقول: «ما ترك الأول للآخر شيئاً فاعلم أنه لا يريد أن يفلح.

١١ـ القوسان ( ) توضع بينهما عبارات التفسير والدعاء القصير والاعتراض الطويل. الجحفة (بضم الجيم وسكون الحاء المهملة) موضع على ثلاث مراحل من مكة. كان علي (رضي الله عنه) حازماً (ولم يكن في الصحابة من هو أحزم منه) وكان لحزمه أثر كبير على حالة الإسلام والمسلمين.

تنبيهات:

١ـ من هذه العلامات ما لا يجوز وضعه أول السطر ولا أول الكلام وهي: (: ، ؛ . : ؟ ! ») ،، ..

والباقي يجوز وضعه في أول السطر وأول الكلام وهي: ـ « (، ، ...

٢ـ توضع هذه العلامات كلها بجانب الحروف والكلمات لا فوقها ولا تحتها ماعدا الشرطة كما علمت.

الأصل بل يثبتها في مثل موضعها وينُبه بالحاشية على أنها كذلك في الأصل اللهم إلاَّ أن يثق بأنها لحق صحيح كأن تكون بخط كاتب الأصل. بلا ريب وبعدها «صح أصل» أو نحوها وعلامة موضع الإلحاق من الأصل واضحة.

٧ـ ينبغي أن يكون نقله من الأصل مباشرة فإن إملاء إنسان وكتابة آخر يخشى منه الخطأ السمعي الذي تقدم بيانه في المقدمة في السبب السادس. ويخشى منه غير ذلك كما يأتي في العمل الخامس.

٨ـ مر في المقدمة في السبب الخامس ما يخشى على الناظر في الأصل سواءاً كان الناسخ أو المملي من الخطأ فينبغي أن يكون للناظر علامة يؤمن من تحولها عن موضعها بدون إرادته وحبذا لو اتخذ مسطرة هكذا ـــــ يكون طولها بمقدار عرض ورقة الأصل وتكون معها صفيحة بطولها تضم إليها بلولب في الطرف فتدخل الصفيحة تحت الصفحة التي يراد نقلها والمسطرة فوقها فتكون المسطرة أسفل من السطر الذي ينتهي إليه وطرفها المنتصب عقب الكلمة التي ينتهي إليهافيما يتحفظه الناسخ ليكتبه وهكذا تحول بعد كل نظرة.

٩ـ إن اشتبه على الناسخ الموضع الذي انتهى إليه من الأصل فلا ينبغي أن يكتفى بأن يرى في الأصل مثل الكلمة الأخيرة التي هي آخر ما كتبه بل ولا الجملة فإن مثل ذلك قد يقع

في موضعين أو أكثر من الكلام بل يستظهر بمقابلة سطر أو سطرين أو أكثر.

١٠ـ إذا انتهى وقت الكتابة وأراد أن يطوي الأصل ثم يعود في الوقت الثاني للكتابة فالأولى أن يدع المسطرة بحالها ويحفظ الأصل في موضع يأمن فيه من تحول المسطرة عن موضعها أو يعد سُطور صفحة الأصل ويُقيد في مذكرته السطر الذي انتهى إليه مع رقم الصفحة وتاريخ اليوم والوقت فإن لم يكن الأصل مرقم الصفحات وضع ورقة خاصة يكتب فيها ما ذكر من عدد السطر والتاريخ ووضع الأصل في موضع يأمن فيه من ضياع تلك العلامة أو سقوطها أو تحويلها.

١١ـ كثير ما تسقط من النُسخ أوراق أو يقع في الأوراق تقديم وتأخير أو تلتصق ورقة بأخرى فينبغي للناسخ أن لا ينتقل من صفحة إلى أخرى حتى يثق بأنها هي التي تليها فإن اتضح له عدم الاتصال بدأ فتصفح أوراق الكتاب فإن تبين له بياناً واضحاً أن في الأوراق تقديماً وتأخيراً راجع المُصحِّح أو رجلاً آخر من أهل العلم ويعمل بقوله، ويشرح ذلك في هامش النقل وإن بان له أن بعض الأوراق سقطت راجع ملتزم الطبع. فإن أمره بمواصلة الكتابة عمل بذلك وبيَّن في موضع السقط من هامش النقل أن هناك

سقطاً ببعضها وإن لم يتبين له شيء.
وشك في الاتصال وعدمه راجع المصحح أو رجلاً آخر من أهل العلم وأولى من هذا كله. أن يبدأ المصحح أو رجل من أهل العلم بتصفح النسخة قبل النسخ، فإن وجدها متصلة الأوراق لا سقط فيها ولا تقديم وتأخير، فذاك وإلاَّ أرشد الناسخ إلى ما يلزم:
ولا يكتفى لمعرفة الاتصال بمطابقة الترك وهو تكملة وتكتب على طرف أخر الورقة، لأول الورقة التي تليها فإنه يتفق قد الترك في ورقة مع أول ورقة أخرى غير التي حقها أن تليها وربما سقط بعض الأوراق أو يقع تقديم وتأخير فيجيء مالك النسخة التي يريد بيعها فيكتب على طرف أخر الورقة مثل الكلمة في أول الورقة التي تليها في تلك النسخة إما جهلاً وإما غشاً وكذلك لا يكتفي بتسلسل الأرقام فإنه قد يقع الغلط فيها والاشتباه وقد تكون كتابتها حديثة بعد وقوع السقط أو التقديم والتأخير إما جهلاً وإما غشاً بل الدليل القوي اتصال الكلام وتسلسل العبارة وأقوى من ذلك مراجعة نسخة أخرى.
١٢- ينبغي للناسخ أن يبين في النقل مبادىء الصفحات [ ][١]
ومن تبعهم يلتزمون بيان ذلك في المطبوع وإن تعددت

---

(١) في الأصل بياض.

النسخ وهو جيد[1].

(١) وقد حقق المعلمي ـ رحمه الله ـ كتاب «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن القيم ـ رحمه الله ـ سالكاً في تحقيقه هذه الطرق التي ذكرها هنا. قال رحمه الله (ق٤):

«. . . وجاءني بالصور فعارضت بهذا هذا وقد قيَّدت تصحيحاتي في إحدى النسخ المطبوعة جارياً على الطريقة الآتية:

١ـ تُرِك في المطبوع كلمات وعبارات ثابتة في الأصل لا أرى داعياً لإسقاطها فأضع موضعها من المتن هذه العلامة (   ) وأكتب الساقط مقابل ذلك في الحاشية في الجهة التي يشير إليها الطرف الطويل من العلامة ثم أكتب فوقه «أصل».

٢ـ أما ما ترك بحق وللتنبيه عليه فائدة ما فإني أضع موضعه رقماً للتعليق وأعلق ببيانه.

٣ـ ربما وجدت في النقل ـ أعني ما نقله على قارىء في موضوعاته عن هذه الرسالة ـ أو في بعض المراجع زيادة لا يستغنى عنها فأعلّم موضعها العلامة السابقة (   ) وأثبتها مقابل ذلك في الحاشية بين الحاجزين هكذا [. . . .] ورقم للتعليق وأعلق ببيان مصدرها.

٤ـ وقع في المضبوع زيادات على الأصل فما كان منها من قبيل الدعاء كقوله ص٣ سطر ٣: «وأسكنه فسيح جنَّته» ونحو «رضي الله عنه» فلا أعرض له، وماعدا ذلك أحوطه بحاجزين ليعلم أنه ليس من الأصل، وربما أرى الصواب إلغاء الزيادة فأضرب عليها وأكتب فوقها «لا» وأُجري مجرى ذلك ما أثبت في المطبوع وهو مضروب عليه في الأصل.

٥ـ في الأصل تحريف غير قليل غالبه قدصحصه محقق المطبوع فهذا لا كلام فيه سوى أن منه ما يحسن أن يعلق عليه ببيان ما في اوصل قد قمت بذلك، ومنه ما طبع محرَّفاً إما كما في الأصل، وإما على وجه آخر فأنا أضرب على المحرَّف وأضع عليه تلك العلامة (   ) وأثبتن الصواب قبالته في الحاشية =

= وأعلق عليه بما يوضح الحال، إلاَّ مواضع يسيرة يظهر أنها كانت في نسخة المؤلف كما في أصلنا، فهذه أبقيها كما هي وأعلق عليها بما تبيَّن لي.

٦ـ هناك كلمات تحرَّفت في الطبع وهي في الأصل على الصواب، فأنا أضرب عليها في المطبوع وأضع عليها العلامة (   ) وأثبت مقابل ذلك ما في الأصل وأكتب فوقه «أصل صح» وربما كتب حرف «ق» أريد النقل ـ نقل علي قارىء ـ.

٧ـ رأيت أوراق المطبوع تضيق عن التعليقات فجعلتها في أوراق مفردة تجدها بعد هذا بقيد صفحة المطبوع رقم التعليق.

٨ـ قيدت في النسخة التي صححتها من المطبوع بيان أوراق الأصل أضع في مبتدأ الورقة من السطر تلك العلامة (   ) ثم أكتب مقابلهافي الحاشية رقم الورقة وبعده رقم ـ ١ ـ للوجه الأول، وعند انتهاء الوجه الأول أعيد رقم الورقة وبعده رقم ـ ٢ ـ للوجه الثاني وهكذا.

٩ـ هناك مواضع يسيرة من خطأ الطبع لا توجب لبساً اجتزأت بالإشارة إليها بخط أحمر صغير مقابلها في الحاشية.

العمل الخامس

مقابلة المسودة على الأصل

والمقصود منه تتميم العمل الرابع، ومع ذلك فليس بالأمر الهين فينبغي:

١ـ أن يكون كل من المقابلين من أهل العلم والأمانة والتيقظ.

٢ـ أن يكون الذي بيده الأصل عارفاً بالخطوط القديمة واصطلاحاتها لاسيما خط الأصل[١].

٣ـ أن يكونا ممارسين مُتيقظين لأسباب الغلط، وقد مرت في المقدمة (ص٤).

٤ـ ليرفع القارىء صوته ويرتل القراءة ويحسن الآخر الإصغاء ولا يشتغل واحد منهما بشيء غير المقابلة.

---

(١) وعن هذه انظر: الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع (١/ ٢٤٩). وأدب الإملاء والاستملاء (٢/ ٤٧٩)، وأدب الكاتب للصولي (٤٥)، وصُبح الأعشىٰ (٣/ ٢٨)، والفهرست لابن النديم (ص١٣)، وحكمة الإشراف إلى كتاب الآفاق للزبيدي (ص٣١ ـ ٣٧)، وفتح المُغيث (٢/ ١٧)، وتدريب الراوي (٢/ ٧٠)، والتبصرة والتذكرة (٢/ ١٢١)، والاقتراح (ص٢٨٧)، ومقال بعنوان: الدكاترة والعبث بالتراث لحمد الجاسر نُشر في مجلة العرب المجلد ٥ـ٦ ذي الحجة.

٥ـ ليكن بيد كل منهما عوداً ونحوه يقتص به المقروء كلمة كلمة، بل الأحوط استعمال كل منهما المسطرة المار وصفها في العمل الرابع (ص٢٠)، فإن وقفا احتاطا لموضع الوقف بنحو ما مر في العمل الرابع (ص٢١).

٦ـ ليستفهم السامع صاحبه إذا خفي عليه شيء ويستعيده إذا اشتبه عليه الموضع الذي انتهى إليه ولا ينبغي لهما ولا لأحدهما استثقال ذلك فإن كان أحدهما متكاسلاً أو متشاغلاً فأهمل الاحتياط أو أكثر من الاستفهام والاستعادة حتى عظمت المشقة على صاحبه وجب وقف العمل وليحذرا كل الحذر من التساهل وإن كان الغالب في النقل الصحة فإن من عقوبة المتساهل أن يوافق تساهله مواضع الغلط.

٧ـ ليحذر كل منهما من أن ينطق بغير ما في الكتاب، فإن دعته حاجة احتاط كل الاحتياط بحيث يستيقن أنه لا يمكن أن يشتبه الأمر على صاحبه.

٨ـ ينبغي أن يحتاط الذي بيده النقل في الإصلاح والإلحاق وإخراج الزائد فيتحرى البيان الواضح في ذلك بحيث يؤمن الاشتباه فيما بعد.

٩ـ ليستحضر الذي يكون بيده الأصل ما تقدم في العمل الرابع في فرع ٣ و٤ و٥ و٦ ص١٩. تقدم أن على الناسخ أن لا يزيد ولا ينقص ولا يغير حتى الشكل والعلامات، ولا

يحاول إيضاح مشتبه وكثيراً ما يخالف الناسخ في ذلك ولا تنكشف مخالفته للمقابلين إذا لم يتيقظا ويدققا وكذلك بقية ما تقدم. وكما أن زلل الناسخ قد لا تكشفه المقابلة إذا لم يبالغ في الاحتياط فيها فكذلك زلل المقابلة بالتساهل لا ينكشف للمصحح إلاَّ أن يعود فيقابل مرة أخرى فيجب لإتقان العمل أن يحتاط في كل عمل من الأعمال.

١٠ـ إذا رأى الذي بيده النقل اشتباهاً ما في كلمة أو حرف أو نقط أو شكل أو علامة فعليه أن يوضحه إيضاحاً بيناً بحيث يؤمن من اشتباهه بعد ذلك وكذلك يتحرى الإيضاح البين في كل ما يلحقه أو يصلحه.

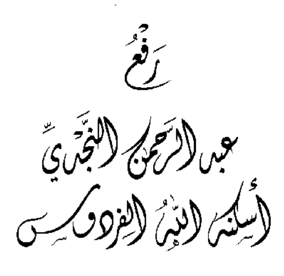
١١ـ السماح للمقابلين بالتغيير الإصلاحي كنقط ما لم ينقط في الأصل وحقه النقط يخشى منه أن يخطئا فيه ومنعهما من ذلك يؤدي إلى صعوبة المقابلة أو التقصير فيها وذلك أن الناسخ قد يكون تصرف تصرفاً لا يظهر للمقابلين بقراءة أحدهما كأن زاد أو نقص نقطاً أو شكلا في موضع صالح لذلك إذ فصل ما هو موصول في الأصل أو عكسه ونحو ذلك. راجع أسباب الغلط في المقدمة.

فالأولى السماح لهما بما يتبين لهما صوابه بعد أن يكونا

من العلم والمعرفة والتحري والممارسة بحيث يندر خطاؤهما وليحتاطا مع ذلك جهدهما ثم يكون الأصل أمام المصحح العلمي وقت التصحيح وليكثر من مراجعته حتى كأنه يقابل عليه مرة أخرى.

تنبيه :

قد يُكتفى من المقابلة بأن يقابل رجل واحد مع نفسه وهذا وإن كان أحوط من بعض الجهات فإنه مظنة التساهل والتسامح المؤدي إلى إخلال شديد لأن ما فيه من كثرة التعب يهوّن على النفس التسامح، نعم إذا وقعت المقابلة بين رجلين ثم قابل رجل مع نفسه لمزيد التثبت فحسن. وإذا ابتدأ رجل فقابل مع نفسه أو كانت المقابلة بين اثنين ولكن على وجه لا يوثق به كأن كان أحدهما أو كلاهما ممن لا يوثق بعلمه أو بتحريه واحتياطه وجب إعادتُها على الوجه الموثوق به.



العمل السادس

مقابلة المسودة على أصل أخر فأكثر

المقصود من هذا العمل تقييد اختلافات النسخ في المسودة لتكون المُسودة جامعة لما في تلك النسخ ثم يتصرف فيها المصحح بما يقتضيه التصحيح كما يأتي في بابه إن شاء الله تعالى فيأتي هنا عامة ما تقدم في العمل السابق ولابد أن يكون المقابلان من أهل العلم والمعرفة والممارسة ولاسيما لفن الكتاب وأن يستحضرا أسباب الغلط التي مرت في المقدمة ويحرص كل منهما على فهم عبارة الكتاب كما يجب فإن ذلك منبهة على الغلط وبالتنبيه للغلط يستعان على تبيين اختلاف النسخ الاختلاف الذي لا يظهر بالنطق أما تماثل الصورتين في النطق مثل «منوال» و«من وال» و«ادع الله» و«ادعوا الله» وإما لاشتباههما لتقارب مخارج الحروف وإما لإسراع القارىء في القراءة أو تسامح الناظر في تحقيق الاستماع وتحقيق النظر وبالجملة فالمدار على جودة المعرفة وطول الممارسة وصدق التثبت والحرص على الوفاء بالمقصود فإذا اختل شيء من ذلك في المقابلين أو أحدهما لم يوثق بالمقابلة، وإذا توفرت

الشروط فالأولى السماح لهما باطراح الاختلافات التي يتضح لهما جداً أنه لا فائدة في التنبيه عليها إذ لو كُلفا إثباتها زادت المشقة وأبطأ العمل وكثر السواد في المسودة فيعسر الطبع عليها، وليحتاطا في ذلك جهدهما[1].

---

(١) انظر: أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (١/ ٣٦٣)، والجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع (١/ ٢٧٥). وجامع بيان العلم لابن عبدالبر (١/ ٧٧). والمحدِّث الفاصل ص(٥٤٤). والإلماع (١٦٠). والتبصرة والتذكرة. وتحقيق المخطوطات للعسيلان ص(١٤٧ ـ ١٥١).

الباب الثاني
تصحيح الكتاب

يطلق التصحيح على عملين:

الأول: تصحيح الكتاب التصحيح العلمي بنفي ما في الأصل أو الأصول من الخطأ وترتيب مسودة صحيحة.

الثاني: تصحيح الطبع بنفي ما يقع في تركيب حروف الطبع من الخطأ المُخالف لما في المسودة وتطبيق المطبوع على المسودة المصححة وقد يخلط هذان العملان بأن لا تكون هناك مسودة مصححة بل يحاول القائمان بتصحيح الطبع أن يقوما بالتصحيح العلمي حال تصحيح الطبع وهذا تهويش لا يصلح لوجوه منها:

أن التصحيح العلمي يستدعي التثبت والمراجعة فمقدار العمل غير معين فقد لا يمكن المصحح أن يصحح في اليوم إلاَّ صفحة واحدة ومثل هذا لا يتأتى وقت الطبع لأنه لابد وقت الطبع من تقدير العمل بثماني صفحات في اليوم أو أكثر لا لا يبقى عمال المطبعة بغير عمل.

ومنها: أنه كثيراً ما يمر المصحح بالخطأ ولا يتنبه له أو

لا يهتدي لصوابه ثم يرد عليه في الكتاب نفسه أو فيما يراجعه بعد ذلك ما يرشده إلى الصواب فالمصحح في المسودة إذا وقع له مثل هذا عاد فأصلح ما تركه ولا يمكن هذا في التصحيح وقت الطبع لأن الكراسة التي تقدم فيها الخطأ تكون قد طبعت وفرغ منها.

ومنها: أنه يكثر لأجل التصحيح التغيير والإصلاح وتعليق الحواشي وهذا إذا تجدد وقت الطبع شق على مُركّبي الحروف واستدعى وقتاً زائداً فلا يمكن مع الوفاء به توفية المقدار المقرر للطبع وربما يشتغل المصحح بالتصحيح ويشتغل الطابعون بالطبع فكلما فرغ من كراسة سلمها إليهم للطبع وهذا أقرب من الذي قبله ولكنه ليس بجيد، لأن فيه تضييق الوقت على المصحح إذ يلزمه أن يصحح كل يوم المقدار الذي يكفي للطبع في اليوم الثاني مثلاً وهذا لا يتأتي له مع الوفاء بحق التصحيح إذ قد لا يُمكنه أن يتقن في اليوم إلاَّ تصحيح صفحة واحدة.

فالصواب أن لا يشرع في طبع الكتاب حتى يتم تصحيحه أو على الأقل تصحيح قطعة كبيرة منه يغلب على الظن أن الطابعين لا يفرغون من طبعها حتى يفرغ المصحح من بقية

الكتاب أو قطعة أخرى كبيرة منه على الأقل[1].

هذا وقد اصطلح المصريون أخيراً على تسمية التصحيح العلمي تحقيقاً تمييزاً له عن التصحيح الطباعي وإلاَّ وضح التمييز بالصفة كما ترى وهذا الباب معقود للتصحيح العلمي كما علمت وفيه مباحث.

---

(١) انظر: إرشاد طلاب الحقائق (١/ ٤٣٠). والإلماع (١٥٧). والمُحدِّث الفاصل (٣٠٣). ومناهج تحقيق التراث لرمضان عبدالتواب ص(٩٠). وتحقيق المخطوطات للعسيلان ص(١٦٧ ـ ١٩٥).

المبحث الأول : في الحاجة إليه

هٰهنا آراء الأول يرى بعض الناس أن الكتب القديمة التي لم تطبع إذا وجدت منها نسخة قديمة جيدة في الجملة كفى في إحياء الكتاب ونشره أن يطبق المطبوع على تلك النسخة لأن المهم إنما هو تدارك ذاك الكتاب فإذا طبّق المطبوع على تلك النسخة ثم طبع منه ألف نسخة فكأنه قد حصل من أمثال تلك النسخة ألف نسخة وكل من وقع له نسخة من المطبوع كأنه وقعت له تلك النسخة القلمية نفسها وقد طبع المستشرقون أنساب السمعاني بالزنكوغراف ونشروه فانتفع الناس به وراجت نسخه على غلاء ثمنها مع ما فيه من الأغلاط الكثيرة. وفي هذا الصنيع تقليل للعمل وتوفير للنفقات وذلك مما يرغب ملتزمي الطبع في طبع المؤلفات القديمة وبذلك تخف قيم المطبوعات لقلة الغرامة في طبعها فيسهل اقتناؤها على الراغبين مع الوفاء بالأمانة كما ينبغي فإن كان هناك في الأصل أغلاط فكل عالم تقع له نسخة من المطبوع يصحح لنفسه.

أقول: أما إذا كان الطبع بالزنكوغراف كما طبع أنساب السمعاني فإن الأمر كما وصف؛ لأن في هذا الصنيع مفسدة وهي أن الباعث على طبع الكتب القديمة أحد أمرين إما طلب الربح وهو الغالب وإما الرغبة في نشر ذاك الكتاب خدمة للعلم

أو إظهاراً لفضل مؤلفه أو غير ذلك. فإذا طبع الكتاب مرة ضعفت الرغبة في طبعة مرة أخرى. أما طالب الربح فإنه لا يرجو ربحاً في الطبع مرة أخرى لأنه يرى أن أكثر الراغبين في اقتناء الكتاب قد استغنوا بالطبعة الأولى. وأما الراغب في نشر الكتاب فإنه يرى أنه قد انتشر بالطبعة الأولى. فطبع الكتاب من شأنه أن يحرم أهل العلم بقية نسخه الصحيحة إلى أمد طويل على الأقل كما هو الشأن في أنساب السمعاني، فإن نسخه القلمية موجودة في مكاتب العالم ولم تتجه الرغبات إلى طبعه بعد تلك الطبعة إلى الآن مع حاجة كثير من أهل العلم إلى ذلك لما يجدونه في تلك الطبعة من النقص والخلل.

نعم إذا كانت النسخة القلمية المطبوع عنها بغاية الجودة والصحة فالطبع عنها بالزنكوغراف وافٍ بالمقصود بل هو أولى من الطبع عنها وعن غيرها بالحروف؛ لأن الطبع بالحروف لا تخلو من تصرف النساخ والمصححين والمركبين فلا يوثق كل الوثوق بمطابقته للأصل القلمي الموثوق به كما يوثق بمطابقة المطبوع بالزنكوغراف.

أما إذا كان الطبع بالحروف على هذا الرأي ففيه مع المفسدة المذكورة مفسدة أكبر وهي أنه لا يمكن فيه تطبيق المطبوع على الأصل القلمي لوجوه منها أن من الحروف ما

تتحد صورها وإنما يميز بينها النقط كما مر تفصيله في المقدمة، والأصول القلمية كثيراً ما يهمل فيها النقط، ولا يمكن تطبيق ذلك في الطبع بالحروف كما إذا وقعت في الأصل كلمة «مفيد» بلا نقط واحتملت أن يكون «مفيد» أو «مفند» أو «مفتد» أو «مقتد» أو «مقيد» أو غير ذلك فكيف تطبع؟ ومنها أنه قد يقع الاشتباه في النسخة في موضع النقط فيحتمل أن يكون على هذا الحرف أو الذي يليه أو تحت هذا الحرف في السطر الأعلى أو تحت الذي يوازيه في السطر الأسفل وهذا لا يتأتى تصويره في الطبع بالحروف. ومنها أنه قد تشتبه في النسخة صورة النقط فيحتمل أن تكون نقطة أو اثنتين كما قد تشتبه النقطتان بالفتحة أو الكسرة وتشتبه كل من (ب ت ث ن ي) في الابتداء بالميم، وأحدها يليه ميم في الابتداء بالعين والغين، واحدها في الأثناء وكذا العين والغين بالفاء والقاف تشتبه الزاي بالنون، والدال بالراء والزاي، وتشتبه الفاء والقاف مفردتين أو في الأخير بالنون إلى غير ذلك مما يكثر جداً فلا يتأتى التطبيق في الطبع بالحروف فإن قيل يترك في المطبوع في مواضع الاشتباه بياض، أو يطبع كما اتفق وينبه في الحاشية على الواقع ويشرح فيه بالعبارة الصورة التي وقعت في الأصل حتى كأنها مشاهدة فيدفعه أنه قد يكثر في النسخة الاشتباه فتكثر هذه الحواشي وتزيد نفقات الطبع على أن بعض الكلمات المشتبهة

تحتاج في شرح صورتها بالعبارة إلى أسطر وقد يقع الاشتباه على وجه لا يمكن بيانه بالعبارة، وإن قيل أما هذه المواضع فيبحث فيها عن الصواب وتثبت في المطبوع على الصواب، فقد رجعتم إلى التصحيح العلمي والغالب أن ملتزم الطبع الذي عزم على طبع الكتاب بمجرد التطبيق على الأصل إنما يكل العمل إلى من تقل أجرته والغالب أنه لا يكون أهلاً للتصحيح العلمي فيخبط خبط عشواء. فإن كان أهلاً للتصحيح فلماذا لا يكلف التصحيح الكامل فتتم الفائدة وتحسن سمعة المطبعة ويوفي بحق العلم. ومن المفاسد أن من عادة المطبوعات التصحيح في الجملة فالعالم إذا رأى المطبوع ظن أنه مصحح فاعتمد عليه ولا كذلك في النسخ القلمية فإن قيل يكفي في دفع هذا أن ينبه في لوح المطبوع على أنه أنما اقتصر فيه على التطبيق على النسخة قلت كفى بهذا حطًا لقيمة المطبوع وتزهيداً للناس فيه، ولهذا لا تجد مطبوعاً إلاَّ ويدعي طابعه أنه اعتنى بتصحيحه وبالغ، رغماً عن أن كثيراً منها مشحون بالأغلاط وهذه الطبعة الأولى من تفسير ابن جرير بمطبعة الميمنية بمصر فتثبُت في طُرةَ كل من أجزائها الثلاثين بعد ذكر أن الكتاب طبع عن نسختين (وقد بذلنا الطاقة في تصحيحها ومراجعة ما يحتاج إلى المراجعة من مظانه الموثوق بترجيحها مع عناية جمع من أفاضل علماء مصر بالتصحيح تذكر

أسماؤهم في آخر الكتاب).

ولم أرى في آخر الكتاب اسم أحد من العلماء الأ. . . . مصححه محمد الزهري الغمراوي. فكأن هذا الرجل هو القائل «قد بذلنا. . .» وهو نفسه الجمع من علماء مصر، وما زعمه من مراجعة المظان لا يكاد يظهر له أثر في الكتاب على طوله وكذلك المقابلة على نسختين، فإن المطبوع مشحون بالأغلاط وكثير منها جداً يبعد أن يتفق عليه أصلان وكثير منها جداً يمكن تصحيحه بأدنى مراجعة للمظان والله المستعان. بل إن في المطبوعات الحديثة بمصر ما يقارب هذا ومن المفاسد أن يكثر في الأصول القلمية الأغلاط الواضحة فإن قيل يطبع كذلك كان ذلك ممّا يُرغب الناس عن المطبوع ويسيء سُمعة المطبعة جداً، وأن قيل إما هذا فيصحح فقد رجعتم إلى التصحيح ثم إن كان الموكول إليه ذلك أهلاً للتصحيح فلماذا لا يكلف التصحيح الكامل وأن لم يكن أهلاً كان في ذلك مفسدة أعظم فإن القاصر يحسب كثيراً من الصواب خطأ واضحاً كما يعرفه من ابتلي بالتصحيح من أهل العلم مع هذا الضرب فالإذن للقاصر بتصحيح ما يراه خطأ واضحاً نتيجته أن يضاف في المطبوع أغلاط كثيرة إلى أكثر أغلاط الأصل القلمي مع إيهام أنها فيه.

الرأي الثاني :

يظهر من تصفُّح كثير من الكتب المطبوعة أن طابعيها يرون قريباً من الرأي الأول إلاَّ أنهم لا يقدمون على طبع كتاب حتى تحصل لهم نسختان فأكثر فتجعل واحدة أصلاً وينبه في الحواشي على مخالفات الأخرى وهذا الرأي في معنى الأول إلاَّ أنه يخف فساده إذا كانت النسختان أو النسخ كلها واضحة الخط جيدة الصحَّة وجُعلَت الأجود أصلاً لكن الجودة الموثوق بها في النسخ القلمية عزيزة ومع ذلك فعند الاختلاف قد يتفق أن يثبت الخطأ في المتن والصواب في الحاشية وهو خلاف ما ينبغي، وقد يسأم المُصحِّح من كثرة الاختلاف فيُغفل كثيرا منه وملتزم الطبع قد يحض على تقليل الحواشي لتخف النفقات والغالب أن يوكل إلى المصحح أن يقتصر على إثبات الاختلافات المهمة فإن لم يكن أهلاً للتصحيح العلمي خبط خبط عشواء فكثيراً ما يثبت في المطبوع الأغلاط الفاحشة ويكون الصواب في بعض النسخ القلمية ولكنه أغفله لتوهمه أنه هو الخطأ.

الرأي الثالث :

الرأي الثالث كالذي قبله إلاَّ أنه يزيد بمراجعة كثير من المظان من الكتب الأخرى وينبه على الاختلافات والحال في

هذا كالذي قبله.

الرأي الرابع :

يظهر من تصفح كثير من المطبوعات أنه اعتمد فيها التصحيح العلمي إلاَّ أن مصححيها أغفلوا التنبيه على ما خالفوا فيه الأصل أو بعض الأصول واقتصروا على إثبات ما رأوه الصواب وفي هذا خلل من جهات:

الأولى: أننا نقطع أن مُصحِّحي تلك الكتب لم يكن عندهم دليل على صحة جميع ما أثبتوه في المطبوع بل لابد أن يكونوا أثبتوا كثيراً لأنه كذلك في الأصل أو الأصلين فأكثر ولم يقم عندهم دليل على خطأئه فعلى هذا لا يتميز للناظر في المطبوع ما كان ثابتاً في الأصول مما كان الثابت فيها خلافه ولكن المصحح قضى عليه بأنه خطأ، وإذا لم يتميز ذا من ذاك ضعفت الثقة بالمطبوع فإنها إذا اختلفت الكتب القلمية في كلمة مثلاً ولم نظفر بدليل كان الراجح ما في الأكثر والنسخة القلمية أرجع عند العالم من مطبوعة هذا الطبع لأن من شأن النُّسَّاخ اتباع الأصول ومن شأن المُصحِّحين التصرف وإذا لم يشتهر المصحح بسعة العلم والضبط والتثبت لم يوثق برأيه. ويزيد الاعتماد على ما طبع هذا الطبع ضعفاً أن العالم يجد فيه غير قليل من الأغلاط وبعضها مما يبعد توارد النسخ عليه بل لقد

يظهر في بعضها أنه لم يكن في أصل قلمي قديم وهذا يدل على أن المصحح ليس بالصفة التي تسوغ أن يعتمد عليه.

الجهة الثانية: أنه يمتنع عادة أن لا تختلف النسخ وإذا اختلفت فيمتنع عادة أن يتبين الصواب للمُصحِّح في جميع الموضع بياناً واضحاً يسوغ له أن يهمل معه التنبيه على الخلاف بل لابد أن يتردد في مواضع ويترجح لديه أحد الوجهين أو الأوجه في بعض الموضع رجحاناً ضعيفاً وفي هذين يجب التنبيه على الخلاف فإذا لم يوجد بِهَامش المطبوع عن أصلين فأكثر شيء من التنبيه على اختلاف النسخ أو وجد قليلاً جداً ظهران مصححية أهملوا هذا الواجب.

الجهة الثالثة: أن في طبع الكتاب ونشره إتلافاً لأكثر نسخه القلمية لأن الناس يستغنون بالمطبوع فتنزل قيمة النسخ القلمية جداً فيضعف الاعتناء بحفظها فيسرع إليها التلف ويتلف معها كثير من الفوائد التي أهملت في المطبوع فمن الحق على من يتعاطى طبع كتاب أن يحرص على جميع نسخه الجيدة واستيفاء ما فيها مما يحتمل أن يكون له فائدة من ذلك أكثر الاختلافات بينها.

الرأي المختار

تصحيح الكتاب معناه جعله صحيحاً ولصحة المطبوع ثلاثة اعتبارات:

الأول: مطابقته لما في الأصل القلمي فأكثر.

الثاني: مطابقة مافيه لما عند المؤلف.

الثالث: مطابقة ما فيه للواقع في نفس الأمر.

مثال ذلك: اسم «عرابي» بن معاوية صححوا أنه بعين وراء وأن البخاري ذكره بغين معجمة وراء فإذا وقع في أصل قلمي من تاريخ البخاري مثلاً بعين مهملة وزاي فإن أثبت في المطبوع كذلك ساغ أن يقال أنه صحيح بالنظر إلى مطابقته للأصل القلمي لكنه خطأ بالنظر إلى ما عند المؤلف، وبالنظر إلى ما في نفس الأمر، وإن أثبت بعين مهملة وراء كان صحيحا بالنظر إلي ما في نفس الأمر لكنه مخالف لما في الأصل، ولما عند المؤلف وإن أثبت بغين معجمة وراء، صح أن يقال أنه صحيح بالنظر لما عند المؤلف لكنه مخالف لما في الأصل وخطأ في نفس الأمر. وإذا ثبت في المطبوع على أحد الأوجه الثلاثة ولم ينبه على خلاف ذلك كان الظاهر أنه كذلك في

الأصل القلمي وكذلك هو عند المؤلف وكذلك هو في نفس الأمر فيكون ذلك خطأ وكذباً من وجهين. فالتصحيح العلمي حقه مراعاة الأوجه الثلاثة بأن يثبت الاسم في الأصل على أحد الأوجه وينبه في الحاشية على الوجهين الأخيرين والصواب في هذا المثال أن يثبت الاسم في المطبوع بالغين المعجمة والراء لأن الكتاب كتاب البخاري والمقصود فيه نقل كلامه بأمانته وأهل العلم ينقلون عن الكتاب فيقول أحدهم قال البخاري في التاريخ «. . .» فيسوق العبارة كما يجدها في المطبوع. ثم ليُنبه في الحاشية على الوجهين الأخيرين كأن يقول: «هكذا يقوله البخاري بدليل «. . .» ووقع في الأصل «عرابي» وقال فلان «. . .» فيذكر ما صححه أهل العلم من أنه «عرابي» بالعين المهملة والراء. فإذا لم يعرف ما عند المؤلف فالظاهر أنه موافق لما في نفس الأمر وإذا لم يعرف ما في نفس الأمر فالظاهر أنه موافق لما عند المؤلف وإذا لم يعرف ذا ولا ذاك بعد البحث فالظاهر أن ما في الأصل القلمي موافق لهما لكن ليس للمصحح أن يستغنى بهذا الظاهر عن البحث والتنقيب فإن اختلفت الأصول رجح بالكثرة والجودة والقياس وينبه على الوجه الآخر في الحاشية مع بيان وجه الترجيح إن لم يكن ظاهراً.

وقريب من اختلاف الأصول أن تقع الكلمة في أصل

الكتاب على وجه وفي كتاب آخر فأكثر على خلافه لكن الأولى في هذا أن يثبت في متن المطبوع ما في أصل الكتاب وينبه على ما خالفه في الحاشية اللَّهم إلاَّ أن يترجح عنده رجحاناً بيناً أن ما في الأصل من خطأ النساخ فحينئذ يثبت في متن المطبوع ما تبين له أنه الصواب وينبه في الحاشية على ما وقع في الأصل مع بيان وجه ضعفه إن لم يكن ظاهراً، وحيث وقع في الأصل على وجه وفي كتاب آخر فأكثر على خلافه وترجح عند المصحح في الأصل فإنه يتبع ما في الأصل ولا يلزمه التنبيه على ما في الكتب الأخرى لأنه غير مكلف بتصحيحها اللهم إلاَّ أن يكون وجه صحة ما في الأصل خفياً ويُخشى أن يتعقبه متعقب بما في الكتب الأخرى فينبغي في مثل هذا أن ينبه على ما في الكتب الأخرى مع بيان الدليل على صحة ما في الأصل فإما اختلاف الأصول فلابد من التنبيه عليه على كل حال اللهم إلاَّ أن يكون منها أصل رديء كثير الأغلاط فيشق التنبيه عليها تفصيلاً فيكفيه التنبيه الإجمالي في مقدمة الطبع بأن يذكر ذاك الأصل الرديء وكثرة أغلاطه وإنه لم يلتزم التنبيه عليها تفصيلاً. وكذلك لا يلزمه التنبيه على الاختلافات الصورية كالاختلاف في الرسم مثل إبراهيم بألف وبدونها، وإهمال النقط ونحو ذلك والمردّ إلى اجتهاده فما رأى أن للتنبيه عليه فائدة نبه عليه وما لا فلا.

تنبيـــه

إذا حكى المؤلف عن غيره كلاماً فلابد من رعاية ما عند المحكى عنه وإن خالف ما عند المؤلف لأن الظاهر أن المؤلف حكى كلام ذاك الرجل بأمانته فإذا حكى ابن أبي حاتم مثلاً في كتابه عن البخاري كلاماً يتعلق بعرابي بن معاوية فالظاهر أن اسم عرابي يكون في ذاك الكلام بالغين المعجمة فإن وقع في أصل كتاب ابن أبي حاتم بالمهملة وجب إثباته في متن المطبوع بالمعجمة والتنبيه في الحاشية على ما وقع في الأصل وعلى الحامل على مخالفته لكن إذا احتمل احتمالاً قوياً أن يكون ابن أبي حاتم جهل ما عند البخاري أو تصرف في عبارته فغير بعض ما فيها، ففي هذا يثبت في متن المطبوع كما في الأصل وينبه في الحاشية على ما عند البخاري.

فصــل

الوفاء بما تقدم ليس بالأمر السهل فينبغي أن نشرح الأمور الضامنة للوفاء به:

١ـ ينبغي أن يكون المُصحِّح متمكناً من العربية والأدب وعلم رسم الخط متمكناً من فن الكتاب، مشاركاً في سائر الفنون واسع الاطلاع على كتب الفن عارفاً بمظان ما يتعلق به من الكتب الأخرى كأن يعرف أن من مظان ضبط الأسماء والأنساب «الغريبه» لسان العرب والقاموس وشرحه وأن من مظان تراجم التابعين الإصابة فإنها تقسم كل باب إلى أربعة أقسام الأول الصحابة الثابتة صحبتهم والثلاثة الأخرى غالبها في التابعين.

٢ـ ينبغي أن يكون العمل في المُسوَدْة قد جرى على ما تقدم في الباب الأول لتكون اختلافات النسخ ماثلة أمام المصحح ثم لا يغنيه ذلك عن حضور الأصول أمامه ليراجعها عند الحاجة.

٣ـ ينبغي أن يحضر عنده ما أمكن إحضاره من كتب الفن وما يقرب منها فإذا كان الكتاب في فن الرجال احتيج إلى

حضور كتب الحديث والتفسير المسند كتفسير ابن جرير والسير[1] والتواريخ ولاسيما المرتبة على التراجم[2] والأغاني[3] ولسان ....

---

(١) مثل:

١ـ «الروض الأنف والمَشْرع الروى في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى»، لعبدالرحمن بن عبدالله السُّهيْلي الأندلسي ت (٥٨١هـ).

٢ـ «المغازي» لأبي عبدالله محمد بن عمر الواقدي ت (٢٠٧هـ).

٣ـ «الدُّرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبدالبر ت (٤٦٣).

٤ـ «حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار» لابن الدَّيبع الشيباني ت (٩٢٤).

٥ـ «الاكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء»، لسليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي ت (٦٣٤هـ).

(٢) مثل:

١ـ «التاريخ الكبير» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦).

٢ـ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ت (٣٢٧).

٣ـ «تذكرة الحفاظ» للذهبي ت (٧٤٨هـ).

٤ـ «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي.

٥ـ «لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ).

وانظر رسالة بعنوان «علم الرجال وأهميته» للمعلمي رحمه الله ففيها زيادة بيان.

(٣) «الأغاني» لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصبهاني ت (٣٥٦هـ). وقد اختصره ابن واصل الحموي ت (٦٩٧هـ). وعنون له «تجريد الأغاني من ذكر المثالث والمثاني». وكذا اختصره ابن منظور ت (٧١١هـ) وعنون له «مختار الأغاني في الأخبار والتهاني».

العرب[1] وشرح القاموس[2] ومعاجم الشعراء[3] والأدباء[4].

---

(1) «لسان العرب» لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي ت (٧١١هـ) واعتنى في كتابه هذا على خمسة كتب وهي:
١ـ «تهذيب اللغة» للأزهري. ٢ـ «المحكم» لابن سيده. ٣ـ «الصحاح» للجوهري. ٤ـ «حواشي ابن بري على الصحاح». ٥ـ «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير.
وللأستاذ أحمد تيمور كتاب بعنوان «تصحيح لسان العرب». وكذلك الدكتور عبدالسلام هارون «تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب».
وللمعلمي رحمه الله انتقادات على طبعة لسان الترب في مجلدين موجودة في بعض المكتبات الخاصة بمكة المكرمة.

(2) «القاموس المحيط» لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ت (٨١٧هـ). وشرح القاموس هو «تاج العروس» للزبيدي ت (١٢٠٥هـ).
وحول القاموس انظر:
١ـ «القول المأنوس في صفات القاموس» لمحمد سعد الله.
٢ـ «إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس» للصميلي ت (١١٧٠).
٣ـ «الجاسوس على القاموس» للشدياق ت (١٣٠٤هـ).

(3) تراجم الشعراء مثل: ١ـ «طبقات فحول الشعراء» للجمحي ت (٢٣٢هـ).
٢ـ «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ت (٢٧٦هـ).
٣ـ «طبقات الشعراء» لابن المعتز ت (٢٩٦هـ).
٤ـ «معجم الشعراء» للمرزباني (٣٨٤هـ).
٥ـ «خريدة القصر وجريدة أهل العصر» للأصفهاني ت (٥٩٧هـ).

(4) تراجم الأدباء مثل:
١ـ «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ت (٦٢٦هـ).
٢ـ «خزانة الأدب» للبغدادي ت (١٠٩٣هـ).

=

والنحاة[1] والقضاة[2] والأمراء[3] والأشراف والبخلاء وغيرهم ومن كتب الأدب ككتب الجاحظ وكامل المبرد ومعارف ابن قتيبة وعيون الأخبار وأمالي القالي، وبالجملة ينبغي أن تكون بحضرته مكتبة واسعة في جميع الفنون ويكون عارفاً بمواضع الكتب منها ويرتبها في القرب منه على حسب ما يعرف من مقدار الحاجة إليها فيكون قربها إليه ما تكثر الحاجة إليه ثم ما يلي ذلك على درجاته.

= ٣ـ «ونفحة الريحانة» للمحبي.

(١) تراجم النحاة مثل:

١ـ «إنباه الرواة على أنباه النحاة» للقطفي ت (٥٧٧هـ).

٢ـ «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي ت (٩١١هـ).

(٢) تراجم القضاة مثل:

١ـ «أخبار القضاة» لوكيع ت (٣٠٦هـ).

٢ـ «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢).

٣ـ «الولاة والقضاة» للكندي ت(٣٥٥هـ).

٤ـ «قضاة قرطبة» للخُشني ت (٣٦٦هـ).

(٣) تراجم الأمراء مثل:

١ـ «الإنباء في تاريخ الخلفاء» لابن العمراين ت (٥٨٠هـ).

٢ـ «أسماء الخلفاء والولاة» لابن حزم ت (٤٥٦هـ).

٣ـ «تاريخ الخلفاء» للسيوطي ت (٩٢١هـ).

(٢)

أصـــول التصحيـــح

للعلاَّمة المحقق
عبدالرحمن بن يحيى المعلمي

أعده للنشر
ماجد بن عبدالعزيز الزيادي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

أما بعد..

فإني منذ بضع سنين مُشتغل بتصحيح الكتب العلمية في مَطبعة «دائرة المعارف العثمانية» وتبين لي بَعد الممارسة قيمة التصحيح العلمية والعملية وما ينبغي للمُصحِّح أن يتحقق به أولاً ثم ما يلزمه أن يعمل به ثانياً.

ورأيت غالب الناس في غفلة عن ذلك أو بعضه، فمن لم يشتغل بقراءة الكتب العلمية ومقابلتها وتصحيحها، يَبخُس التصحيح قيمته ويُظنه أمراً هيناً لا أهمية له ولا صعوبة فيه.

ولما كان أكثر المتولين أمور المطابع من هذا القبيل عظمت المصيبة بذلك ولهم طُرقَ:

الطريقة الأولى

من يكتفي بالتصحيح المطبعي أعني جعل المطبوع موافقاً للنسخة القلمية، فتارة تكون نسخة واحدة، وخطأ هذا بغاية الوضوح عند من كان عنده معرفة علمية واطلاع على النسخ القلمية فإنها لا تكاد تخلو نسخة قلمية عن خطأ وتصحيف وتحريف وأقل ذلك أن يشتبه على القارىء فيقرأ غلطاً وقد رأينا من هذا كثيراً. نرى بعض النساخ يغلط في النسخ كثيراً مع أن الأصل صحيح ولكنه أخطأ في القراءة.

إما لكون خط الأصل سقيماً أو معلقاً أو غير منقوط وهذا كثير في الكتب العتيقة، أو تشتبه بعض حروفه ببعض وهذا كثير جداً، هذا فضلاً عما يكون في الأصل نفسه من الخطأ فإنك لا تكاد تجد كتاباً قلمياً واحداً مبرءاً عن الغلط، ويقع في أوربا أن يطبعوا الكتاب بطريق التصوير، كما فعلوا بكتاب الأنساب للسَّمعاني، وفي هذا ترك الأغلاط التي في الأصل على ما هي وزيادة أنه عند العكس كثيراً ما تخفى النقاط وبعض الحروف الصغيرة.

وتارة تكون عدة نسخ قلمية ويكُلَّف المصحح أن يجعل

أحداها أُمّاً ويثبت مخالفات النسخ الأخرى على الهامش وفي هذا من النقائص:

١ـ أنه كثيراً ما تجتمع عدّة نسخ على الخطأ.

٢ـ بعض النُّسخ قد تكون مخالفتها خطأ قطعياً فإثباتها تسويد للورق وتكثير للعمل يؤدي إلى ارتفاع قيمة الكتاب المالية فيضر ذلك من يريد اقتناءه وبالمطبعة أيضاً؛ لأن كثيراً من الراغبين في اقتناء الكتب يُصدَّهم غلاؤها عن اشترائها وربما عارضتها مطبعة أخرى فطبعت الكتاب بنفقة أقل قناعة عن. . . فأقبل الناس على هذا وتركوا تلك.

٣ـ إن حيلتهم العمل إلى إسقاط لقيمة النسخة المطبوعة وللمطبعة؛ لأن العارف بدل أن يفهم من إثبات الأغلاط الواضحة أمانة المطبعة ومصححها وشدَّة تحريهم يفهم أنه ليس فيهم أحد من أهل العلم يعلم أن ذلك غلط واضح.

٤ـ أن كثيراً من المطالعين لا يميزون بين الصواب والخطأ ففي الطبع على الطريقة المذكورة حرمان هؤلاء من بعض الفائدة وإيقاع بعضهم في الغلط وتكليفهم المشقة إذا أرادوا أن يستشهدوا بشيء من الكتاب.

وبعض المصححين ينبه على الخطأ بأنه خطأ، وهذا وإن اندفع به بعض النقائص المذكورة فقد زاد نقصاً آخر وهو أن التنبيه على الغلط يلزمه أن يبين المصحح مستنده في التغليط

فيعظم حجم الكتاب وقد بيَّنا ما فيه.

فأما إذا كان المصحح غير ماهر فالأمر أشد فإنه قد يُصحِّح الغلط ويُخطِّيء الصواب وهذا ينقص قيمة المطبوع العلمية والمالية؛ لأن الناظر فيه يرى أن الكتاب لم يصححه عارف ماهر.

وأيضاً ففي ذلك إيقاع لغير العارفين في الغلط، ومع ما تقدم فإننا نقطع أنه لم يطبع كتاب قط على هذه الطريقة مع استيفاء جميع الاختلافات فإن من نسخ الكتب التي طبعت على هذه الطريقة ما لا نقط فيه البتة أو نقطُه قليل. فلو وفَّى المُصحِّح بهذه الطريقة لكانت الحواشي ثابتة مع كل كلمة منقوطة يمكن تَصحيفها.

ومن هنا نعلم أن المصحح فزع إلى الطريقة الرابعة ولكن لم يعتمدهما مطلقاً بل خلط وخبَّط وفي هذا مفسدة عظيمة فإن ولي أمر المطبعة إنما يأمر المصحح بالتزام الطريقة الثانية لأنه لا يرى الاعتماد على معرفته فيحمله ذلك على إحالة التصحيح إلى غير عارف ثقة بأنه لا حاجة للمعرفة وإذ كان الطبع مقيداً بالنسخ وفي هذا ما فيه.

الطريقة الثانية

وهي الرائجة في بعض المطابع في مصر وغيرها أن يقاول صاحب المطبعة بعض أهل العلم والمعرفة على تصحيح الكتاب الذي يريد طبعه، ويدفع إليه النقل الذي يراد الطبع عليه وذلك غالباً بعد مقابلته بالأصل، فيصحح هذا العالم بمعرفته ونظره وبمراجعة المظان من الكتب العلميَّة، ويكتب تصحيحاته على النقل، ثم يأخذه صاحب المطبعة، ويكتفي به في التصحيح الحقيقي. ويكتفي عند الطبع بمَنْ يُصحِّح تصحيحاً مَطبعياً أعني الذي يطبِّق المَطبُوع على ذلك النِّقل.

ففي هَـٰذه الطريقة ثلاث أيد تُناوب التَّصحيح.

الأُولىٰ : التَّصحيح بالمُقابلة على الأصل.

الثانية : التصحيح الحقيقي.

الثالثة: التَّصحيح المطبعي.

وفيها نقائص:

الأولى:

أن التصحيح بالمقابلة كثيراً ما يُوكل إلى غير أهله. فإن التصحيح بالمقابلة ينبغي أن لا يعتمد فيه إلاَّ على عالم ممارس

للتصحيح إما كونه عالماً فلأمور:

الأول: أن النسخ القلمية كثيراً ما تكون غير منقوطة ويكون خطها ردياً أو مغلقاً وتشتبه فيه بعض الحروف ببعض فالمقابل إذا لم يكن عنده أهلية تامة فإنه يقلد الناسخ ويتبعه.

الثاني: أن النسخ القلمية كثيراً ما يكون فيها الضرب والتضبيب وغير الماهر قد لا يفهم ذلك.

الثالث: أن النسخ القلمية كثيراً ما يكون فيها الإلحاق والحواشي وغير الماهر ربما وضع الإلحاق في غير موضعه، وربما اشتبه عليه الإلحاق بالحواشي فيجعل الحواشي إلحاقاً وعكسه وهذا موجود بكثرة؟

الرابع: أن الناسخ إذا كان عارف فكثيراً ما يتصرف بمعرفته فيُحرِّف ويُصحِّف ويبدل ويغير كما وقع في نسخ كتاب «الاعتصام» للشاطبي، ونبه عليه مصحه السيد محمد رشيد رضا. فإذا كان المقابل غير أهل قلد الناسخ.

الخامس: أن غير المتأهل لا يكون عنده غالباً ما يحمله على شدة التحري.

السادس: أن النساخة كثيراً ما يكون بالإملاء يمسك شخص الأصل ويُملي على الناسخ فينسخ هذا بحسب ما يسمع

وكثيراً ما تتشابه الكلمات لفظاً وتختلف خطاً مثل علا وعلى، وحاذر وحازر، عند من ينطبق بالذال زاياً ونحوه حامد وهامد، وثائر وسائر، وقال وغال، وترتيب واريب وغريب، وأشباه ذلك كثيرة.

والمقابلة تكون بين اثنين أيضاً فإذا لم يكن المقابل أهلاً لم يتنبه لتصحيح الأغلاط الناشئة عما ذكر إلى غير ذلك.

وأما كونه ممارساً للتصحيح فلان غير الممارس لا يكون عنده صبر الممارس وتأنية وتثبتة ومعرفته بمظان الغلط، وسيأتي إيضاح هذا إن شاء الله تعالى في شروط المصحح.

النقيصة الثانية:

أن المصحح الأوسط وإن كان بغاية العلم والمعرفة قد لا يتبين له الغلط أو يتبين له ويرى أن ما وقع في النقل محتمل من حيث المعنى فيدعه، أو ينبه عليه ف ي الحاشية وفي ذلك تكثير حجم الكتاب.

وإن أهل العلم لا يعتمدون على التصحيح في الحاشية اعتمادهم على ما هو ثابت في الأصل. وأهم من ذلك أن أهل العلم يرون أن الأصل المنقول منه غير صحيح ولا معتمد والشاهد على هذا كتاب «الاعتصام» للشاطبي، فإن العلامة السيد محمد رشيد رضا صححه معتمداً على نقل كان ينسخ من

النسخة التي في المكتبة الخديوية وكان يجد أغلاطاً في النقل كثيرة فمنها ما أصلحه، ومنها ما نبه عليه، ومنها ما تركه وكان يظن أن الخلل في الأصل، ثم تبين له بعد أن الأصل صحيح في الجملة وأن معظم الخلل إنما هو في النقل إذا كان الناسخ يغير برأيه.

وثانياً: أن هذا المصحح الأوسط لا يكون عنده في الغالب مكتبة جامعة تتوفر فيها الكتب التي ينبغي للمصحح مراجعتها.

وثالثاً: أنه يكون غالباً ممن لم يمارس التصحيح وسيأتي في شرائط المصحح أن الممارسة من أهمها.

ورابعاً: أنه في الغالب لا يكون له معاون مثله أو قريباً منه في المعرفة وسيأتي في شرائط المصحح أن اجتماع مصححين ذوي أهلية له أهمية عظيمة.

وخامساً: أنه يكون في الأكثر غير منتصب لتصحيح الكتب ولا متخذ لذلك حرفة ولا شك أن المتخذ لذلك حرفة أحرص على الإتقان من غيره.

وسادساً: الغالب أن ذوي المطابع لا يعطون هذا المصحح الأوسط الأجرة التي ترضيه بل يساومونه فيأخذ منهم ما سمحوا به وبقدر ما نقصوه تضعف همته عن احتمال المشقات في إتقان العمل كما في سائر الصنائع.

النقيصة الثالثة :

أن صاحب المطبعة يكتفي في هذه الطريقة بأن يكل التصحيح المطبعي إلى من ليس عنده أهلية تامة ولا ممارسة كافية؛ لأنه يرى أنه ليس على هؤلاء إلاَّ التصحيح المطبعي، أعني تطبيق المطبوع على النقل الذي صححه المصحح.

ولكن هذا التصحيح معناه المقابلة بأن يمسك شخص النقل المُصحح وآخر الأوراق المطبوعة فيقرأ ممسك الأوراق غالباً، وربما يقع في الأوراق المطبوعة أغلاط تشتبه مع الأصل لفظاً فلا يتنبه لها ممسك الأصل، وربما لا يكون عند هذين من الممارسة للتصحيح ما يحملها على التثبت والتأني والمقابلة كلمة بكلمة.

وأيضاً فقد يعرض عند الطبع تبدل وتغير مثل: كلمة ابن بين علمين يكون في النقل في السطر الأول فتسقط الألف ثم تكون في الطبع أول سطر فيدعها هذان بلا ألف أيضاً مع أن الصواب إثبات الألف حينئذ.

وقد يقع في الكتاب مثلاً (وكان عبدالله من أهل الغفلة) فيقع «عبدالله» في النقل المصحح في سطر ويقع في المطبوع «عبد» في سطر وكلمة الجلالة في أخر. ومثل هذا مكروه ولهذا نظائر.

الطريقة الرابعة

أن ينشيء ولي أمر المطبعة على نفقتها محلاً للتصحيح، ويرتب فيه مكتبة ثم عندما يريد طبع كتاب، يقاول بعض أهل العلم على تصحيحه في مكتبة المطبعة وهذه كالتي قبلها تقريباً.

الطريقة الخامسة

أن ينشيء صاحب المطبعة مكتبة ويرتب فيها مصححين يتقاضون مرتبات شهرية ويتولون التصحيح بأقسامه الثلاثة.

المقابلة والتصحيح الحقيقي والمطبعي :

وتكون المقابلة على نسخ قلمية عديدة إن وجدت أو واحدة فقط وهذه أصوب الطرق وأولاها بالسلامة من النقائص على شرط أن يكون المصححون ذوي أهلية وخبرة.

(٣)

بحث حول تفسير الفخر الرازي

للعلاَّمة المحقق

عبدالرحمن بن يحيى بن علي المعلمي

أعده للنشر

ماجد بن عبدالعزيز الزيادي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أفادني فضيلة العلامة الجليل الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع[1] ـ حفظه الله ـ أن صاحب كشف الظنون ذكر أن تفسير الفخر الرازي المسمى بمفاتيح الغيب لم يكمله الفخر، وأنه أكمله نجم الدين أحمد بن محمد القمولي، وأن في ترجمة القمولي مِن طبقات ابن السبكي ومن الدرر الكامنة أن له تكملة لتفسير الفخر الرازي. وكَأَنَّ فضيلة الشيخ ـ حفظه الله ـ ندبني لتحقيق هذه القضية؛ لأن هذا التفسير مطبوع بكماله منسوباً إلى الفخر الرازي، وليس فيه تمييز بين أصل وتكملة وآخره على طريقة أوله.

هذا ولم تكن سبقت لي مطالعة لهذا التفسير ولا مراجعة، ولي عنه صوارف فرجوت أن أجد في كتب التاريخ والتراجم والفهارس مايغني عن تصفح التفسير فلم أجد

---

(١) هو: محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله بن مانع الوهيبي التميمي. ولد سنة ١٣٣٠هـ، وتوفي سنة ١٣٨٥هـ، من مؤلفاته: ١ـ «مختصر عنوان المجد في تاريخ نجد»، ٢ـ «إرشاد الطلاب إلى قضية العلم والعمل والآداب».
ترجمته في: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٠٩)، ومجلة العرب (٥/ ٩٧٧)، ومجلة المنهل (٧/ ٢١٥)، وتحقيق التراث العربي لعبد المجيد دياب ص(١٢٧).

مايفيد التحديد إلا أن في بعض الفهارس الحديثة أنه وجد بخط السيد مرتضى الزبيدي عن شرح الشفاء للخفاجي أن الرازي وصل إلى سورة الأنبياء، فأحببت أن أقف على عبارة الخفاجي، وشرحه للشفاء مطبوع في أربعة مجلدات كبار ولم تسبق لي مطالعة له أيضاً فنظرت أوَّلاً في فهارس مجلداته الأربعة، وراجعت مارأيت أنه مظنة للعبارة المذكورة فلم أجد. فتجشمت تصفح ذاك الشرح من أوله ولم يكلفني ذلك كبير تعب لأنني وجدت العبارة في ص٢٦٧ من المجلد الأول طبع القسطنطينية سنة ١٢٦٧هـ وسيأتي نصها فرابني قوله: «الثابت في كتب المؤرخين» فإني قد تتبعت ماوجدته من كتبهم فلم أجد فيها ذاك التحديد، ولو كان ظاهراً لنبه عليه بعضهم، ثم كيف خفيَّ ذلك على صاحب كشف الظنون مع سعة اطلاعه وكثرة تتبعه؟. وكيف خفيَّ على الزبيدي حتى احتاج إلى تعليقه عن كتاب الخفاجي، ثم خفيَّ على مَنْ بعده حتى لم يجدوا إلا النقل عن خط الزبيدي عن كتاب الخفاجي، إذاً لابد من النظر في التفسير نفسه في تفسير سورة الأنبياء وماقبلها ومابعدها، فزادني ارتياباً بقول الخفاجي أنني وجدت الروح واحدة والأسلوب واحد حتى أنني كدت أجزم أو جزمت بأن تفسير سورة الأنبياء وسور بعدها من هذا التفسير هو تصنيف مفسر سورة الكهف وسورة مريم وسورة طه منه، وراجعت مواضع

من تفسير البقرة وآل عمران ونظرت نظرة في أواخر التفسير فوجدته أيضاً موافقاً لذلك، وعثرت على إحالة في تفسير سورة الإخلاص لفظها «وقد استقصينا في تقرير دلائل الوحدانية في تفسير قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ وهذه الآية في سورة الأنبياء فخطرلي احتمال أن يكون قائل :(إن الرازي وصل إلى سورة الأنبياء) إنما أخذ ذلك من هذه العبارة مضمومة إلى نصوص المؤرخين أن الرازي لم يكمل التفسير، وإنما أكمله غيره ؛ فإن العادة في تصنيف التفاسير أن يبدأ المفسر من أول القرآن ثم يجري على الترتيب. والظاهر أن الرازي هكذا صنع، وقد نصوا على أنه لم يكمل التفسير، إذن فلابد أن يكون هناك موضع انتهى إليه الأصل وشرعت منه التكملة، وعباراتهم تعطي أنه بقي على الرازي مقدار له شأن، فتفسير سورة الإخلاص لن يكون إلا من التكملة، فكلمة (وقد استقصينا) من كلام المكمل، فتفسير الآية المحال عليها من كلامه . . .

دع هذا ودع مناقشته، فالمقصود أن الريبة في قول الخفاجي استحكمت بل اتضح بطلانه كما سيأتي . .

واصلت النظر في تفسير سورة الحج والمؤمنون والنور والفرقان والشعراء والقصص متفهماً تارة . . متصفحاً أخرى وأنا

لاأنكر شيئاً من الروح والأسلوب، مع وجود شواهد تدل أن الكلام كلام الرازي، لكن لم آكد أشرع في النظر في تفسير العنكبوت حتى شعرت بأن هذه روح أخرى، وأسلوب يحاول محاكاة السابق وليس به، فأنعمت النظر فتأكد ذلك وتأيد بوجود عدة فوارق، فقفزت إلى تفسير سورة الروم، ثم إلى تفسير سورة لقمان، فالسجدة فأجد الطريقة الثانية مستمرة، فرأيت أني قد اكتشفت الحقيقة، وأن الرازي بلغ إلى آخر تفسير القصص، فمابعد ذلك هو التكملة، لكنني تابعت تصفحي لأوائل تفسيره سورة سورة فلما بلغت تفسير الصافات إذا بالطريقة الأولى ماثلة أمامي، فجاوزتها إلى السورة الخامسة أو السادسة بعدها فوجدت الطريقة الأولى باقية فجاوزت ذلك إلى السابعة والثامنة فإذا بالطريقة الثانية، وهكذا أجد كلتا الطريقتين تغيب ثم تعود فعلمت أنه لابد من استقصاء النظر على الترتيب وسألخص البحث من أوله مرتباً على أسئلة كل منها مع جوابه.

السؤال الأول :

ألم يكمل الفخر الرازي تفسيره؟

الجواب: يُعلم مما يأتي:

في عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (٢/ ٢٩) في ترجمة الفخر، في بيان مؤلفاته (كتاب التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب، اثنتا عشرة مجلدة بخطه الدقيق سوى الفاتحة، فإنه أفرد لها كتاب تفسير الفاتحة مجلد، تفسير سورة البقرة من الوجه العقلي لا النقلي مجلد..) ظاهر هذا أن الفخر أكمل التفسير، لكن ذكر ابن أبي أصيبعة نفسه في كتابه المذكور(٢/ ١٧١) في ترجمة شمس الدين أحمد بن خليل الخويي أن له (تتمة تفسير القرآن لابن خطيب الري). وابن خطيب الري هو الفخر الرازي. وذكر ابن أصيبعة في ترجمة الخويي أنه ـ أعني ـ ابن أبي أصيبعة أخذ عن الخويي وأدرك الفخر الرازي وأخذ عنه، والفخر توفي سنة ٦٠٦هـ كما هو معروف، وتوفي ابن أبي أصيبعة سنة ٦٦٨هـ.

وفي تاريخ ابن خلكان (١/ ٤٧٤) في ترجمة الفخر في ذكر مؤلفاته: «منها تفسير القرآن الكريم جمع فيه كل غريب وغريبة، وهو كبير جداً لكنه لم يكمله، وشرح سورة الفاتحة في مجلد» توفي ابن خلكان سنة ٦٨١هـ.

وذكر ابن السبكي في طبقاته(٥/ ٣٥) في ترجمة الفخر تفسيره ولم يبين أُكْمِلَ أم لا، لكنه قال(٥/ ١٧٩) في ترجمة نجم الدين أحمد بن محمد القمولي: «وله تكملة على تفسير الإمام فخر الدين»توفي ابن السبكي سنة ٧٧١هـ.

وفي شذرات الذهب(٦/ ٧٥) في ترجمة القمولي: قال الأسنوي: وَكَمَلَّ تفسير ابن الخطيب» وابن الخطيب هو الفخر، توفي الأسنوي سنة ٧٧١هـ، وفيها(٥/ ٢١) في ترجمة الفخر: «قال ابن قاضي شُهبة: ومن تصانيفه تفسير كبير لم يتمه في اثني عشر مجلداً كباراً. . توفي ابن قاضي شهبة سنة ٨٥١هـ.

وفي الدرر الكامنة لابن حجر(١/ ٢٠٤) في ترجمة القمولي: «وَأَكْمَلَ تفسير الإمام فخر الدين». توفي ابن حجر سنة ٨٥٢هـ.

السؤال الثاني :

إن لم يكمله فمن أكمله؟

الجواب: قد عُلِمَ مما مر أنَّه أكمله كل من الخويي والقمولي، فأما الأول فهو شمس الدين قاضي القضاة أحمد بن خليل الخويي توفي سنة ٦٣٧هـ. هذا هوالصواب في اسمه ولقبه ونسبته ووفاته، ووقع في عدة كتب تخليط في ذلك. راجع عيون الأنباء (٢/ ١٧١) والمرآة لسبط الجوزي (٨/ ٧٣٠)، وطبقات ابن السبكي(٥/ ٨)، والسلوك للمقريزي(١/ ٣٧٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ٢٠٠). والبداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ١٥٥)، والشذرات (٥/ ١٨٣)، وراجع شرح القاموس(خ و ي) وكشف الظنون (مفاتيح الغيب)، والشذرات(٥/ ٤٢٣)، وفهرس الأزهر(١/ ٢٩٩)، وفهرس الخزانة التيمورية(١/ ٢٣٥)، ومعجم المطبوعات.

وله ابن اسمه شهاب الدين قاضي القضاة محمد بن أحمد بن خليل الخويي، كان محدثاً فاضلاً، توفي سنة ٦٩٣هـ. ذكر في مواضع من سلوك المقريزي وتاريخ ابن الفرات، وله ترجمة حسنة في البداية والنهاية لابن كثير(١٣/ ٣٣٧)، فوات الوفيات (٢/ ١٨٢)، والوافي بالوفيات(٢/ ١٣٧)، والشذرات(٥/ ٤٢٣) على تخليط في الشذرات.

ولما كان الغالب أن يُلقب مَنْ اسمه محمد: شمس الدين، ومن اسمه أحمد: شهاب الدين، اشتبه الأمر على صاحب كشف الظنون فجعل لقب الأب: شهاب الدين.

وأما الثاني فهو نجم الدين أحمد بن محمد القمولي، توفي سنة ٧٢٧هـ، كما في طبقات ابن السبكي(٥/ ١٧٩)، والدرر الكامنة(١/ ٣٠٤)، والشذرات(٦/ ٧٥)، وكشف الظنون (مفاتيح الغيب)، ووقع في فهرس الأزهر، وفهرس الخزانة التيمورية ذِكْرُ وفاته سنة ٧٧٧ تبعاً لنسخة كشف الظنون الطبعة الأولى، وذلك خطأ.

وزعم بعضهم أن للسيوطي تكملة على تفسير الفخر، كتب منها من سورة سبح إلى آخر القرآن في مجلد، وإنما ذكر صاحب كشف الظنون أن للسيوطي تفسيراً اسمه مفاتيح الغيب كَتبَ منه ذاك المقدار، وهذا هو الظاهر أنه تفسير مستقل، وسيأتي مايؤكد ذلك إن شاء الله.

السؤال الثالث:

إذا لم يكمل الفخر تفسيره فهذاالتفسير المتداول الكامل مشتمل على الأصل والتكملة، فهل يُعْرَفْ أحدهما من الآخر؟

الجواب: هذا يحتاج إلى إطالة. فقد قال الشهاب الخفاجي المتوفي عام ١٠٦٩هـ في شرحه لشفاء القاضي عياض(١/ ٢٦٧) معترضاً على مَنْ نَقَلَ عن التفسير الكبير للفخر الرازي: «الثابت في كتب التأريخ أن التفسير الكبير وصل إلى سورة الأنبياء وكَمّلَهُ تلميذه الخويي»

وقد ذكرت ارتيابي في هذا القول ثم نظري في التفسير نفسه، وسألخص ذلك محيلاً على النسخة المطبوعة بمصر سنة ١٢٧٨هـ، وهي في ستة مجلدات، وله نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة الحرم المكي.

أولاً: في آخر تفسير البقرة من المخطوطة «حكاية تأريخ المصنف»: وقد تم يوم الخميس في المعسكر المتاخم للقرية المسماة بأرصف، سنة أربع وتسعين وخمسمائة».

وفي آخر تفسير آل عمران من المخطوطة «قال رضي الله عنه: تم تفسير هذه السورة يوم الخميس»، ونحوه في المطبوعة، وزاد «أول ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وخمسمائة».

وهكذا ثبت التأريخ في أكثر السور الآتية إلى آخر سورة الكهف حيث في النسختين «قال المصنف رحمه الله: تم تفسيريوم الثلاثاء السابع عشر من صفر سنة اثنتين وستمائة في بلدة غزنين».

ثم انقطعت السلسلة إلى سورة يس ثم شرعت من آخر تفسير الصافات حيث وقع هناك في المطبوعة «تم تفسير هذه السورة ضحوة يوم الجمعة السابع عشر من ذي القعدة سنة ثلاث وستمائة».

ثم استمر التأريخ فيما بعد ذلك من السور إلى آخر تفسير الأحقاف حيث وقع في النسختين «قال المصنف رضي الله عنه تم تفسير هذه السورة يوم الأربعاء العشرين من ذي الحجة سنة ثلاث وستمائة».

ولم يثبت آخر القتال، ووقع في المطبوعة آخر تفسير سورة الفتح «قال المصنف رحمه الله تعالى: تم تفسير هذه السورة يوم الخميس السابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ثلاث وستمائة».

كذا وقع مع أن أول ذي الحجة تلك السنة «الجمعة» كما تصرح به تواريخ السور السابقة.

وفي الشذرات(٥/ ١٠) مايدل على أن أول شوال تلك السنة كان الاثنين، فإذا تم شوال ثلاثين كان أول ذي القعدة الأربعاء كما تقدم، فإذا تم أيضاً ثلاثين ولامانع من ذلك كان أول ذي الحجة الجمعة . .

ثانياً: وقع في القسم الذي زعم الخفاجي أنه التكملة ـ في مواضع منه نصوص تبين أن تلك المواضع من تصنيف الفخر، فمنها ماهو صريح كقوله في تفسير سورة الأنبياء ـ التفسير ـ (٤/ ٥٢١) «أما المأخذ الأول فقد تكلمنا فيه في الجملة في كتابنا المسمى بالمحصول في الأصول».

وفي تفسير الزمر ـ التفسير: (٥/ ٤١٥):

«الثالث كان الشيخ الوالد ضياء الدين عمر رحمه الله يقول . . .».

وفي تفسير الزمر ـ التفسير ـ(٥/ ٤٤٨):

«لنا كتاب مفرد في تنزيه الله . . سميناه تأسيس التقديس».

وفي تفسير سورة الحشر ـ التفسير ـ (٦/ ٢٧٥):

«اعلم أنا قد تمسكنا بهذه الآية في كتاب المحصول في أصول الفقه».

وفي تفسير المدثر ـ التفسير ـ (٦/ ٤٠٤):

«والاستقصاء فيه قد ذكرناه في المحصول من أصول الفقه».

وفي تفسير سورة الفجر ـ التفسير ـ(٦/ ٥٤٧):

«وجواب المعارضة بالنفس مذكور في كتاب المسمى بلباب الإشارات».

وكتاب المحصول في أصول الفقه، وكتاب تأسيس التقديس في العقائد، وكتاب لباب الإشارات، ملخص من إشارات ابن سينا ـ ثلاثتها من مصنفات الفخر الرازي المشهورة ـ، وضياء الدين عمر هو والد الفخر الرازي وشيخه.

ومنها ماهو دون ذلك كقوله في تفسير سورة الفرقان ـ التفسير ـ (٥/ ٢٨):

«وفي تحقيقه وبسطه كلام دقيق يرجع فيه إلى كتبنا العقلية».

وفي تفسير سورة القصص ـ التفسير ـ (٥/ ١٣٥):

«وهذه طريقة ركيكة بيَّنا سقوطها في الكتب الكلامية».

وفي تفسير سورة فصلت ـ التفسير ـ (٥/ ٤٩٩):

«لأنا قد دللنا في المعقولات. .».

وفي تفسير سورة القيامة(٦/ ٤١٥):

«بيَّنا في الكتب العقلية ضَعْفَ تلك الوجوه فلاحاجة هنا إلى ذكرها».

والذي نسبت إليه التكملة لم تعرف له كتب عقلية وكتب كلامية يتأتى منه أن يُحِيلَ عليها بمثل هذه الكلمات، وإنما ذلك للفخر الرازي. فأما ماوقع في التفسير (٥/ ٣١٧):

«في تفسير سورة يس، وهو من القسم الثالث «قد ذكرنا الدلائل على جواز الخلاء في الكتب العقلية». فالصواب كما في المخطوطة «قد ذكر الدلائل. . .».

ومنها ماهو دون ذلك كقوله في تفسير سورة النور ـ التفسير ـ (٤/ ٦٢٠):

«فقد بيَّنا في أصول الفقه» ونحوه في تفسير النور أيضاً ـ التفسير ـ (٤/ ٦٣٧)، و(٤/ ٧٠٩) وفي تفسير الفرقان(٥/ ٢١) وسورة النمل(٥/ ٩٣).

وفي تفسير الدخان ـ التفسير ـ(٥/ ٥٨٣):

«وهذا الدليل في غاية الضعف على مابيَّناه في أصول الفقه».

وفي تفسير الحديد ـ التفسير ـ (٦/ ٢٣٢):

«سمعت والدي رحمه الله . .».

وفي تفسير سورة الحشر ـ التفسير ـ (٦/ ٢٧٥):

«..أنَّ المسلم لايقتل بالذمي، وقد بيَّنا وجهه في الخلافات».

وحمل هذه الإحالات على أنها من كلام الفخر هوالظاهر.

ثالثاً: الطريقة التي جرى عليها الرازي في الشطر المقطوع بأنه تصنيفه من هذا التفسير استمرت إلى آخر سورة القصص ومن ثَمَّ خلفتها طريقة أخرى في تفسير العنكبوت ومابعدها إلى آخر سورة يس، يتبين ذلك لمن أَنْعَمَ النظر في القسمين، وهذه طائفة من وجوه الفرق التي يتيسر بيانها.

الأول: أطال الرازي في أول تفسير سورة البقرة القول في الحروف المقطعة أوائل السور واختار أنَّها أسماء للسور، واستمر مقتضى هذا القول في أول آل عمران والأعراف ويونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحجر ومريم وطه، وكذا في أول سورة الشعراء والنمل والقصص..

فأمَّا أول العنكبوت فابتدأ المفسر بكلام طويل في تثبيت

قول جديد حاصله أنَّ الحروف المقطعة إنماأُتِيَ بها لتنبيه السامع، قال: «الحكيم إذا خاطب مَنْ يكون مَحل الغفلة.. يُقَدِّم على الكلام المقصود شيئاً غيره ليلتفت المخاطب..».

وقد يكون ذلك المقدم على المقصود صوتاً غير مفهوم، كَمَنْ يُصَفِّر خلف إنسان ليتلفت إليه، وقد يكون ذلك الصوب بغير الفم كما يُصَفِّق الإنسان بيديه ليقبل السامع عليه..». فنقول:

«إن النبي ﷺ وإن كان يقظان الجَنان لكنَّه إنسان يشغله شأن عن شأن فكان يَحْسُنُ من الحكيم أن يُقَدِّمَ على الكلام المقصود حروفاً هي كالمنبهات، ثم أن تلك الحروف إذا لم تكن بحيث يفهم معناها تكون أتم في إفادة المقصود الذي هو التنبيه..». ثم قال في إعراب "الم": «قد ذكر في تمام ذلك في سورة البقرة مع الوجوه المنقولة في تفسيره ونزيدها هنا إن علة ماذكرنا في الحروف (من أنها للتنبيه) لاإعراب لها (أي الم) لأنها جارية مجرى الأصوات المنبهة»، نقلت هذه العبارة الأخيرة من النسخة المخطوطة وزدت الكلمات المحجوزة إيضاحاً، والعبارة في المطبوعة مغيرة تغييراً موهماً، وواضح أنه لاينكر إحالة صاحب التكملة على الأصل بنحو "قد تقدم" وجرى أول تفسير سورة الروم على هذا القول الجديد، وأحال

على العنكبوت، وسكت في أول لقمان، واقتصر أول السجدة على قوله«قد علم مافي قوله: ﴿الم﴾ وقوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾ من سورة البقرة وغيرها»، وقال أول يس «قد ذكرنا كلاماً كلياً في حروف التهجي في سورة العنكبوت».

الوجه الثاني : لم يُعْن في القسم الأول ببيان ارتباط السورة بالتي قبلها، وعُني به في القسم الثاني ـ العنكبوت ويس ومابينهما ـ.

الثالث : يكثر في القسم الأول التعرض للقضايا الكلامية ولو لغير مناسبة يُعْتد بها بخلاف القسم الثاني.

الرابع : يكثُر في القسم الأول النقل عن رؤس المعتزلة كالأصم والجبائي والقاضي عبدالجبار والكعبي وأبي مسلم الأصفهاني ويظهر من عدة مواضع أن تفاسيرهم كانت عند الرازي، ولايُوجد ذلك في القسم الثاني.

الخامس : يَكْثُرُ في القسم الأول نقل احتجاجات المعتزلة مشروحة، فربما أجاب عنها، وربما اقتصر على المعارضة، وربما اجتزأ بالإشارة إلى الجواب، وربما سكت، ويندر ذلك في القسم الثاني.

السادس : يَكْثُرُ في القسم الأول الألفاظ الجدلية مثل: سَلَّمْنَا، فَلِمَ قُلْتُمْ، ونحوها بخلاف القسم الثاني.

السابع: يَكْثُرُ في القسمين النقل عن الكشاف والْتَزَمَ في الأول«قال صاحب الكشاف» ونحوه، وفي الثاني غالباً «قال الزمخشري» ونحوه.

الثامن: يَغْلُب في الأول عند إكمال تفسير الآية وإرادة الشروع في غيرها أن يُقَال:«قوله تعالى..» وفي القسم الثاني«ثُمَّ قال تعالى».

التاسع: يَكْثُرُ في الأول جداً تصدير كل مقصد بقوله: «اعْلَمْ» ويَنْدُرُ ذلك في القسم الثاني.

العاشر: يَنْدُرُ في الأول تحري السجع ويكثر في الثاني.

الحادي عشر: يقع في القسم الأول التعرض لما يتعلق بقواعد العربية باعتدال، أما في القسم الثاني فنجد كثيراً محاولة التعمق في ذلك والتدقيق والإيغال في التعليل والإعراب بمالا يوجد في كتب العربية نفسها.

الثاني عشر: يقع في الأول التعرض للنِكَاتِ البلاغية باعتدال، ويَكْثُرُ ذلك في الثاني.

عرفنا أن القسم الأول وهو من أول التفسير إلى آخر سورة القصص جرت فيه الطريقة الأولى، وأن القسم الثاني

وهو من أول تفسير العنكبوت إلى آخر تفسير يس جرت فيه الطريقة الثانية، فماذا بعد ذلك؟ عادت الطريقة الأولى من أول تفسير الصافات إلى آخر تفسير الأحقاف، فهذا قسم ثالث، ثم رجعت الطريقة الثانية من أول تفسير سورة القتال إلى آخر تفسير الواقعة فهذا قسم رابع، ثم عادت الطريقة الأولى في تفسير الحديد والمجادلة والحشر فقط، فهذا قسم خامس، ثم رجعت الطريقة الثانية من أول تفسير سورة الممتحنة إلى آخر تفسير سورة التحريم، إلا أنه يتبين فيه الاستعجال وترك التدقيق، ويكاد يقتصر فيه على الأخذ من تفسير الواحدي والكشاف، فهذا قسم سادس، ثم عادت الطريقة الأولى من أول تفسير الْمُلْك إلى آخر القرآن، فهذا قسم سابع.

ولاريب أن القسم الأول من تصنيف الفخر والطريقة الأولى طريقته إذن فالقسم الثالث والخامس والسابع من تصنيفه، وهذا مطابق للنصوص المتقدمة تحت قولي: «ثانياً . .» فإن تلك النصوص كلها في هذه الأقسام.

ومُطَابِقٌ أيضاً للأمر الأول، وهو التواريخ في أواخر تفسير السور؛ فإن السلسلة الأولى في أواخر سور القسم الأول، والسلسلة الثانية هي في أواخر سور القسم الثالث خلا التاريخ الذي في آخر تفسير سورة الفتح فإن تفسير سورة الفتح من

القسم الرابع، لَكِنَّ ذلك التاريخ مخدوش كما تقدم، ويذفف عليه أن تفسير الفتح جَارٍ على الطريقة الثانية.

قد تضافرت الأدلة على أن القسم الأول والثالث والخامس والسابع من تصنيف الفخر الرازي، وبَقِيّ النَظَرُ في بقية الأقسام، وهي الثاني والرابع والسادس، ويدل على أنها من تصنيف غيره أمور:

الأول: اختلاف الطريقة كما تقدم.

الثاني: في التفسير(٥/ ١٨٢) في تفسير سورة الروم ـ وهو من القسم الثاني ـ: «فأخبرني الشيخ الورع الحافظ الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالله بن علوان بحلب..».. وعبدالرحمن هذا توفي سنة ٦٢٣ كما في الشذرات وغيرها.

وفي التفسير(٥/ ٢٥٥) في تفسير سورة سبأ ـ وهو من القسم الثاني أيضا: «أخبرنا تاج الدين عيسى بن أحمد بن الحاكم البندهي، قال أخبرني والدي، عن جدي، عن محي السنة، عن عبد الواحد المليجي، عن أحمد بن عبدالله النعيمي، عن محمد بن يوسف الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري..».

لم أجد ترجمة لعيسى هذا، والظاهر أنه متأخر عن الفخر، فإن بين الراوي عن عيسى وبين محي السنة ثلاثة،

والفخر كما في ترجمته من طبقات ابن السبكي أخذ عن أبيه ضياء الدين، وضياء الدين من أصحاب محي السنة.

وفي التفسير (٦/ ١٨) في تفسير ق، وهو من القسم الرابع: (الظلام بمعنى الظالم كالتمار بمعنى التامر.. وهذا وجهه جيداً مستفاد من الإمام زين الدين أدام الله فوائده».

لم يتبين مَنْ زين الدين هذا، وظاهر العبارة أنَّه كان حيّاً حين التصنيف، وربما كان هو ابن معطي صاحب الألفية، توفي سنة ٦٢٨هـ.

وفي التفسير(٦/ ١٤٣) في تفسير سورة القمر، وهو من القسم الرابع أيضاً«روى الواحدي في تفسيره، قال سمعت «الصواب: في تفسيره ماسمعته على ـ كما في المخطوطة ـ الشيخ رضي الدين المؤيد الطوسي بنيسابور قال: سمعت عبدالجبار، قال: أخبرنا الواحدي، قال: أخبرنا أبوالقاسم عبدالرحمن بن محمد السراج..».

والمؤيد الطوسي مُحَدِّث توفي سنة ٦١٧هـ.

هذا وقد عرفت أنَّ هؤلاء الذين روى عنهم المفسر متأخرون عن الفخر، والفخر ليس براوٍ كما في ترجمته من طبقات ابن السبكي، ولم أجد في الأقسام الأربعة التي قامت الأدلة على أنها من تصنيفه تعرضاً للرواية، ولانقلاً عن عَالِم

من أهل عصره غير والده، والظاهر أنَّ المفسِر الراوي عن هؤلاء هو أحمد بن خليل الخويي، فهو صاحب هذه التكملة، فأما القمولي فمتأخر لم يدرك هؤلاء، وفي ترجمة الخويي من طبقات ابن السبكي أنه أدرك المؤيد الطوسي وسمع منه...

وفي التفسير(٦/ ٥٤) في تفسير الذاريات، وهو من القسم الرابع ـ كلام في مسألة اعتقادية ـ، ثم قال:

«والاستقصاء مفوض في ذلك إلى المتكلم الأصولي لاالمُفَسِّر»، وهذا لايشبه كلام الفخر بل فيه تعريض به، وعادة الفخر أن يستقصي أو يحيل على كتبه العقلية أو الكلامية أو يسمي بعضها.

وفي التفسير(٦/ ١٤٧)وهو في تفسير سورة القمر، وهو من القسم الرابع«سادسها ماقاله فخر الدين الرازي في تفسير قوله تعالى﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ وأخذ هذا المفهوم اللغوي.. وهو قريب إلى اللغة لكنَّه بعيد الاستعمال في القرآن» وقع في المخطوطة «سادسها ماقلنا» وهو من إصلاح الناسخ بزعمه والسياق يشهد لما في المطبوعة، والآية التي ذكرها في تفسير فصلت، وفيه المعنى الذي حكاه، وتفسير فُصِّلت من القسم الثالث الذي قامت الأدلة على أنه من تصنيف الفخر الرازي، فهذا ممايؤكد ذلك.

وفي التفسير(٦/ ١٩٦)وهو في تفسير الواقعة، وهو من القسم الرابع أيضاً: «. . .وشيء من هذا رأيته في كلام الإمام فخر الدين رحمه الله بعدما فرغت من كتابة هذا مماوافق خاطري على أني معترف بأنيِ أصبت منه فوائد لاأحصيها»هكذا في النسختين إلا أنه سَقَطَ من المخطوطة قوله: «مُعْتَرِف بأني»والبحث متعلق بقوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾وهي في سورة الشورى، وفي تفسيرها بعض ماذكره هنا، وتفسير الشورى من القسم الثالث الذي قامت الأدلة على أنه من تصنيف الفخر، فهذا مما يؤيد ذلك.

وفي التفسير بعدما تقدم بقليل «وفيه مسائل الأولى أصولية ذكرها الإمام فخر الدين رحمه الله في مواضع كثيرة، ونحن نذكر بعضها، فالأولى: قالت المعتزلة. .

وقد أجاب الإمام فخر الدين رحمه الله بأجوبة كثيرة وأظُنُّ به أنه لم يذكرماأقوله فيه»هكذا في المطبوعة، ووقع في المخطوطة«وفيه مسائل أصولية المسألة الأولى قالت المعتزلة. .وقد أجاب عنه الإمام فخر الدين الرازي بأجوبة كثيرة وأظنُّ أنَّه لم يذكر ماأقول فيه. . .».

الأمر الثالث: الإحالات، أعني قوله: قد ذكرنا في. .» ونحوه، وأرى أن أَبْسُطُ القول في الإحالات بوجه عام، وقعت

الإحالات في جميع الأقسام خلا السادس، وذلك من أثرالاستعجال فيه كما سبق. ولاتُنْكَرُ الإحالة في قسم على ماتقدم منه، أو من قسم آخر لمصنفه، ولا الإحالة في التكملة على الأصل بلفظ«قد تقدم»ونحوه، وإنما الذي يُسْتَنْكَرُ ضربان مشككان، الأول الإحالة في التكملة على الأصل بلفظ «قد ذكرنا»ونحوه؛ إذ يُقَال: كيف ينسب إلى نفسه ماهو من كلام غيره؟الضرب الثاني الإحالة فيما هو من الأصل على ماهو من التكملة؛ إذ يقال: كيف يحال على مالم يوجد بعد بلفظ يفيد أنه قد وجد؟ فأما الضرب الأول فاصْطَدَمْتُ أولاً بعدد من تلك الإحالات في القسم الثاني فراعني قوله في موضعين أو أكثر من أوائل تفسير العنكبوت «قد ذكرنا مراراً» ونحو هذا؛ فإنَّ الدلائل تقضي بأنَّ ماقبل العنكبوت كله من تصنيف الرازي وأنَّ تفسير العنكبوت من التكملة، وإحالات أخرى في ذاك القسم أعني الثاني على تفسيرالبقرة وغيرها من سور القسم الأول، حَيّرَني ذلك أولاً لقوة جزمي بأن مصنف تفسير العنكبوت غير مُفَسِّر ماقبلها فذهبت أتلمس الاحتمالات، وكان أقربها أن صاحب التكملة رأى أنَّه وصاحب الأصل شريكان في الجملة في هذا التفسير، وأنَّه يسوغ أن يُنْسَب فعل أحد الشريكين إليهما، فهو يقول: «ذكرنا» يريد ذكر مصنف الأصل، ثم بدا لي أنْ أتتبع المواضع المحال عليها وأنظر أيوجد فيها المعاني

المحال بها عليها أم لا؟فإذا أَخْلُصَ من إشكال واقعٌ في آخر، ففي التفسير(٥/ ٢٠١):

«وذكرنا في تفسير الأنفال في أوائلها أنَّ الصلاة ترك التشبه بالسيد..».

وفيه(٥/ ٢٢٠):

«المسألة الرابعة: لِمَ قَدَّمَ السمع هنا والقلب في قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة] ... وقد ذكرنا هناك ماهو السبب في تأخيرالأبصار...وهو أنَّ القلب والسمع سُلِّبَ قوتهما بالطبع...).

وليس لما أحال في هاتين الإحالتين وجود في الموضعين المُحَال عليهما- وهاتان في القسم الثاني -، وفيه إحالات أخرى يوجد في المواضع المُحَال عليها فيها طرف من المعنى المحال به فقط.

وهذه أمثلة من القسم الرابع:

في التفسير(٦/ ٢٢) في تفسير سورة "ق" «ذكرنا ذلك في تفسير الفاتحة حيث قلنا: قال: بسم الله الرحمن الرحيم إشارة إلى كونه رحماناً في الدنيا حيث خلقنا، رحيماً في الدنيا حيث رزقنا رحمة، ثم قال مرة بعد قوله:﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ أي هو رحمان مرة أخرة في الآخرة بخلقنا ثانياً، استدللنا عليه بقوله بعد ذلك: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ أي بخلقنا ثانياً، ورحيم برزقنا، ويكون هو المالك في ذلك اليوم إذا علمت هذا..».

وليس في تفسير الفاتحة أثر لهذا الكلام بلفظه، ولا معناه...

وفي التفسير(٦/ ٣٠) في تفسير الذاريات:

«المسئلة الأولى قد ذكرنا الحكم وفي القسم من المسائل الشريفة والمطالب العظيمة في سورة الصافات ونعيدها ههنا، وفيها وجوه: الأول..واستوفينا الكلام في سورة الصافات».

ساق كلاماً طويلاً ليس له أثر في تفسير الصافات، وإنما يوجد بعضه في تفسير يس، هذا وتفسير الصافات من القسم الثالث، وهو من تصنيف الرازي، فأما تفسير يس فمن القسم الثاني، وهو من تصنيف مُصَنِّف الرابع.

وفي التفسير (٦/ ٧٢) في تفسير الطور:

«المسئلة الرابعة هذل يدل على أنه لم يطلب منهم أجراً وقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ..﴾ المراد من قوله: "إلا المودة في القربى" هو إني لاأسألكم عليه أجراً

يعود إليّ في الدنيا، وإنما أجري المحبة في الزلفى إلى الله تعالى. .وقد ذكرناه (هناك) يعني في تفسير الشورى وتفسير الشورى من القسم الثالث، وليس فيه هذا الذي قال.

وفي التفسير(٦/ ٧٦) في تفسير الطور أيضاً«ويكون مستثنى منهم كما قال تعالى: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، وقد ذكرنا هناك أنَّ مَنْ اعترف بالحق وعلم أنَّ الحساب كائن فإذا وقعت الصيحة يكون كمن يعلم أنَّ الرعد يرعد ويستعد لسماعه، ومَنْ لايعلم يكون كالغافل. .» وآية «فصعق. . .» في سورة فصلت وهي من القسم الثالث وليس في تفسيرها ماأحال به عليه، نَعَمْ يوجد نحوه في تفسير سورة "ق"، وهو من القسم الرابع.

وبقيت إحالات من هذا القبيل لاأرى ضرورة لاستيفائها. .

في هذا دلالة بيّنة على أنَّ لهذه السور المحال عليها سوى تفسيرها هذا تفسيراً آخر عليه وقعت الإحالة، والظاهر أنه من تصنيف المُحِيل نَفْسُهُ فيصح قوله: «ذكرنا» ونحوه على ظاهره فَانْحَلَّ الإشكال، وصح أنَّ مُصَنِّف القسم الثاني والرابع والسادس غير مصنف بقية الأقسام، لكن نشأ إشكالٌ جديدٌ هذا حَلُّهُ: قد مر مايدل على أن مصنف القسم الثاني والرابع

والسادس هو الخولي. . والمعروف كما سبق أنَّ للخولي تكملة على تفسير الفخر فكان تكملة الخولي عبارة عن كتاب يتضمن تعليقاً على السور التي فسَّرها الفخر وتفسيراً تاماً للسور التي لم يفسِّرها الفخر، فهو يحيل في التفسير على التعليق لأنهما كتاب واحد. ويشهد لهذا فقدان خطبته لأنها كانت أول الكتاب ويليها التعليق على القسم الأول فَعَمِدَ مِنْ بَعْدِهِ إلى تفسيره للسور التي لم يفسرها الفخر فاقتطعه من التكملة ووصل به تفسير الفخر وأهمل التعليق فذهبت الخطبة معه.

الضَرب الثاني من الإحالات المشككة ماوقع فيما تبين لنا أنَّه مِنْ تصنيف الرازي على تفسير سور تبين لنا أن تفسيرها من هذا الكتاب من تصنيف غيره، ففي القسم الثالث إحالة واحدة من هذاالضرب مع أنَّ فيه من الإحالات غير المشككة زُهَاء سبعين وهذه الواحدة هي مافي التفسير (٥/ ٦٠٢):

«تقدّم الكلام في نظير هذه الآية في سورة العنكبوت وفي سورة لقمان».

وفي القسم الخامس منها واحدة وهي مافي تفسير(٦/ ٢٣٣) بعد ذكر آية: «وهو مُفَسَّر في سبأ» وفي السابع منها عشر إحالات وأكثر هذه الإحالات مُجْمَل كما رأيت، فلا يمكن أنْ نستفيد شيئاً من مقابلة الإحالتين السابقتين على تفسير

تَيَنَك الآيتين في العنكبوت ولقمان وسبأ مِنْ هذا التفسير، بل وجدت إحالتين من العشر الأخيرة أفادت مقابلتهما فالأولى في التفسير(٦/ ٣٣٠) في سورة "ن" قال:

«المسألة الثانية: القراء مختلفون في إظهار النون وإخفائها من قوله: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ وقد ذكرنا هذا في "طس" و"يس" وتفسير "يس" من القِسْم الثاني وليس فيه تعرض لهذه المسألة وكذلك لاذكر لها في "طس" مع أنها من القسم الأول، ولعله يأتي النظر في هذا..

الإحالة الثانية في التفسير(٦/ ٥٨٦) في تفسير "إقرأ":

«قد مرَّ تفسير النادي عند قوله: ﴿وَتَأۡتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلۡمُنكَرَۖ﴾ وهذه الآية في سورة العنكبوت، وهي في هذا التفسير(٥/ ١٥٥) وليس ثَمّة تفسير للنادي.

فهذا يدلك أن هذه الإحالات ليست على هذا التفسير الذي يأيدينا. ويؤكد ذلك أنَّ في تفسير القيامة إحالتين على تفسير الواقعة مع أنَّه قد تقدم في النصوص النص القاطع على أنَّ تفسير الواقعة لغير الرازي، والنص الواضح على أنَّ تفسير القيامة من تصنيفه عن الأدلة الأخرى التي تقضي بذلك.

فاتضح انَّ هذه الإحالات لاتخدش فيما قضت به الأدلة من أنَّ القسم الأول والثالث والخامس والسابع من تصنيف

الرازي، وأن القسم الثاني والرابع والسادس من تصنيف غيره بل تؤكد ذلك..

وهناك إحتمالان: الأول: أن يكون الفخر صَنّفَ التفسير كاملاً ولكن فُقِدَتْ منه قِطَعٌ هي التي أكملها الخويي وغيره..

الثاني: أن لايكون فسر تلك السور أصلاً أَعْنِي التي اشتملت عليها القسم الثاني والرابع والسادس.

قد يُسْتَدَلُ للأول بأمرين:

الأول: الإحالات التي مر ذكرها قريباً.

الثاني: أنَّ العادة على العموم أَنْ يبدأ المُفَسِّر من أول القرآن ثم يجري على الترتيب، وأي سبب يحمل الرازي على أنْ يَطْفُرثم يْطْفُر ثم يَطْفُر؟

ويُسْتدل للثاني بأمور:

الأول: أنَّ الظاهر أنه فُقِدَ شيء من تفسير الرازي لَنُقِل ذلك. الثاني أن ابن أبي أصيبعة تلميذ الخويي ذكر تفسير الرازي، وأنَّه في اثنتي عشرة مجلدة بخطه الدقيق، ولم يذكر فَقْدُ شيءٍ منه، وذكر تكملة الخويي...

الثالث: إنَّ ابن خلكان مع سعة إطلاعه وتحريه وتثبته ذكر«أنَّ الرازي لم يكمل تفسيره، أما الإحالات السابقة ففيها

قرائن توهم دلالتها على أنَّ الرازي قد كان فرغ من تفسير جميع السور التي بما قبلها . . .

القرينة الأولى: قلة تلك الإحالات.

القرينة الثانية: أنَّ عبارته في أكثرها قريبة الإحتمال لأن يكون إنما أحال على ماعزم عليه، لاعلى ماقد فرغ منه. وذلك كقوله: «مُفَسَّر في سورة سبأ» «مُفَسَّرة في سورة الطور» «مفسرة في آخر سورة الطور» «مُفَسَّر في سورة النجم» وقوله في بعضها: «قد ذكرنا» ونحوه يحتمل التجوز بأنْ يكون نزل لمعزوم عليه منزلة ماقد وقع. وهَّون عليه ذلك أن تلك السور التي يحيل على تفسيرها متقدمة في ترتيب القرآن ويرى أنه إذا فَسَّرَهابعد ذلك سيكون تفسيره لها متقدماً في الترتيب على موضع الإحالة، فاستثقل أن يكون في كتابه إحالة على ماتقدم فيه بلفظ «سيأتي» ونحوه.

فأما الاستدلال بالعادة واستبعاد الطفر فيخفف من قوته إننا نجد في تفسير الرازي إحالات عديدة على تفسير سور مستقبلة بألفاظ صارخة بأنه قد فَسَّرهاقبل ذلك.

ففي نفس الآية السابعة من سورة البقرة التفسير (١/ ١٩٢):

«المسألة الثامنة واستقصينا في بيانه في سورة الشعراء».

وفي تفسير الآية السادسة من المائدة ـ التفسير ـ (٢/ ٥٩٢):

«وقد حققنا الكلام في هذا الدليل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ﴾ فليرجع إليه» والآية في سورة البينة.

وفي تفسير الآية ٥٤ من الأعراف ـ التفسير ـ (٣/ ٢٣٦):

«وهذا الوجه قد أطلنا في شرحه في سورة طه فلا نعيده هنا».

عَثَرْتُ على هذه الأمثلة عثوراً فإني لم أتصفح الشطر الأول من التفسير ولعلك إن تتبعت تجد فيه كثيراً من هذا الضرب...

وفي التفسير (٥/ ٣٤٠) في تفسير الصافات:

«ولعلنا قد شرحنا هذا الكلام في تفسير "تبارك الذي بيده الْمُلْك" في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾» ثم قال في صفحة ٣٤١:

«الاستقصاء فيخ مذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾». ثم قال ص ٣٤٢: «إذا أضيف ماكتبناه ههنا إلى ماكتبناه في سورة الْمُلْك...».

وفي التفسير(٥/ ٥٢١):

«يؤكد هذا إنَّا بيَّنا في تفسير سبح اسم ربك الأعلى..»
وفي مواضع من القسم السابع إحالات على مواضع أخرى منه، منها من هذا القَبِيل قوله في تفسير سورة تبارك "الْمُلْك" «ونظير هذه الآية قوله: ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ وقد تقدم الكلام فيه، وهذا في سورة "ن"، وقوله في تفسير المعارج: «فقد قَرَّرْنَاهذه المسألة في تفسير قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ وهذه في سورة النبأ..

وإحالة مجملة وهي قوله في آخر تفسير الحاقة«وأمّا تفسير قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فمذكور في أول سَبِّحِ اسم ربك الأعلى».

وإحالتان على المتأخر على أنَّه مستقبل ففي تفسير الحاقة«سنذكره في أول سورة القيامة» وفي "التين" بعد الإشارة إلى قصة الفيل «على مايأتيك شرحه» وعدة إحالات على المتقدم منه بلفظ: «قد تقدم» ونحوه، ففي المعارج على الملك، وفي المدثر وهل أتى على المزمل، وفي التكوير والمطففين والانشقاق على القيامة، وفي المطففين على هل أتى، وفي البروج على التكوير، وفي البلد على الجن، وفي العاديات على الانفطار وعلى الغاشية، وفي القارعة على

المعارج وعلى الحاقة، وفي التكاثر على الضحى، وفيه إحالات عديدة على بعض سور القسم الأول الفاتحة والبقرة والأنعام والأعراف والتوبة والكهف وطه والأنبياء والحج والمؤمنون والفرقان وطس"النمل" وهذه الأخيرة قد تقدم ذكرها في أوائل«الضرب الثاني من الإحالات المُشَكِّكَة» وأنه لايوجد في تفسير "طه" من هذا الكتاب المعنى المُحَال به عليه..

ولهذا وغيره يتبين أنَّ إحالته على تفسير سورة متقدمة في الترتيب بلفظ«قد تقدم» ونحوه لايتم دليلاً على أنه عند كتابة الإحالة قد كان فَسَّر تلك السورة المتقدمة بل يُحْتَمَل أنَّه لم يكن فَسَّرها، وإنما كان عازماً على تفسيرها فيما بعد فيجوز، ثم من المحتمل أنْ يكون فَسَّرها بعد ذلك كما في هذا الموضع، وأنْ يكون مات قبل أن يفسرها كما هو الظاهر في سور القسم الثاني والرابع والسادس على ماتقدم.

وفيه إحالة على الزمر وأخرى على الأحقاف، وهما من سور القسم الثالث. هذا ومقصودي إثبات أَنَّ جري الفخر الرازي غير المعتاد واقع في الجملة فأما كيف؟ ولماذا؟ فَأَدَعُهُ لمن يهمه.

ملخص الجواب عن السؤال الثاني :

الأصل من هذا الكتاب وهو القدر الذي هو من تصنيف الفخر الرازي وهو من أول الكتاب إلى آخر تفسير سورة القصص، ثم من أول تفسير الصافات إلى آخر تفسير سورة الأحقاف، ثم تفسير سورة الحديد والمجادلة والحشر، ثم من أول تفسير سورة الملك إلى آخر الكتاب، وماعدا ذلك فهو من تصنيف أحمد بن خليل الخولي، وهو من التكملة المنسوبة إليه، فإن تكملته تشمل زيادة على ماذكر تعليقاً على الأصل، هذا ماظهر لي. والله أعلم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٤)

سَيْرُ النَّبي ﷺ مِن عَرَفاتَ إلى مزدلفةَ

للعلاَّمة المحقق
عبدالرحمن بن يحيى المعلمي

أعده للنشر
ماجد بن عبدالعزيز الزيادي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

في الصحيحين وغيرهما عن هِشَام بن عروة عن أبِيه قال:

«سُئِلَ أُسَامَةُ وأَنَا جَالِسٌ: كَيْفَ كَانَ رسُولُ الله ﷺ يسيرُ في حَجَّةِ الودَاعِ حِينَ دَفَعَ، قَالَ: كانَ يَسيرُ الْعَنَقَ فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ» لفظ البخاري[1].

وزاد مسلم في رواية: **«قال هشام: والنَّصُّ فَوْقَ الْعَنَقِ»**.

المشهور أن العنق سير فيه إسراع[2].

---

(١) البخاري (٣/ ٦٠٠)، كتاب الحج. باب: السير إذا دفع من عرفة.
وأخرجه أيضاً في كتاب الجهاد باب: السرعة في السير (٥/ ١٠٥).
ومسلم (٩/ ٣٦). باب: الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة.
وأبوداود، كتاب المناسك، باب: الدفعة من عرفة (٣/ ١١٥).
والنسائي في مناسك الحج، باب: كيف السير من عرفة، (٣/ ١٢٥).
وابن ماجة، باب: الدفع من عرفة (١٢/ ١٣٥).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٥/ ٦٤). وغراس الأساس لابن حجر (٣٢٤)، وطِلبَةُ الطَّلبة للنسفي (١١٤). والمحيط في اللغة للصاحب ابن عباد (١/ ٣٨١). والمُعرب للمطَرزي (١/ ١٨٥). ومجمع بحار الأنوار للفتني (١/ ١٨٠). والاستذكار لابن عبدالبر (١٣/ ٦٧٠). والمُغني لابن باطيش (١/ ١٨٥)، ومُجمل اللغة لابن فارس (٣/ ٦٣٢). والمصباح المنير للفيومي (٤٣٢).

وقد يرد على ذلك أن في رواية في صحيح مسلم عن أسامة: «**فمَازَال يَسِيرُ على هِيْئَتِهِ (ويُروى على هينة) حتَّى أتَى جَمْعاً**»[1].

وفي رواية في المسند سَنَدُها صحيح: «**فجعل يكبح راحلته حتى إن ذفريها لتكاد تُصيبُ قامة الرجل وهو يقول: ياأيُّها الناس عليكم بالسكينة والوقار فإن البر ليس في إيضاع الإبل**»[2].

وفي أخرى سندها حسن: «. . . **فكان رسول الله ﷺ إذا التحم عليه الناس عليه أعنق وإذا وجد فرجة نص**»[3].

وفي المسند وصحيح مسلم في حديث جابر: «**وَقَد شنق لِلْقَصْواء الزَّمامَ حَتَّى إنَّ رأْسَهَا لِيُصُيبُ مَوْرِك رحله، ويقول: ياأيُّها النَّاسُ السَّكِينة السَّكينة. كلَّما أتى حبلاً من الحبال أرْخىٰ لَهَا حتَّى تَصْعَد. . .**»[4].

---

(١) صحيح مسلم (٣/٣٥٨) باب: استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر.

(٢) المسند (١/٢٩٦) و(٥/٢٠١). والحاكم في المستدرك (١/٤٦٥)، والبغوي في شرح السنة (٤/٩٧).

(٣) المسند (١/١٣٧).

(٤) المسند (٣/١١٥). ومسلم (٣/٣١٨). باب: حجة النبي ﷺ.

وفي معنى ذلك أخبار أخرى، فأيَّ إسراع يكون لِنَاقة مُنُوقة مشنوق لها الزمام أشد الشنق ملتحم عليها المشاةُ والركبان؟

وقد يجاب بأن العَنق في الأصل هو كما في الفائق: «الخطو الفسيح»[1].

فالسرعة فيه من جهة سعة الخطو لا من جهة سرعة تتابعه والإبل بطبيعة حالها واسعة الخطو.

وفي فقه اللغة للثعالبي[2]: «فصل في ترتيب سير الإبل

عن النضْر بن شُميل: أول سير الإبل الدَّبيب ثم التزيَّد ثم الذَّميل ثم الرَّسيم...».

فصل في مثل ذلك عن الأصمعي:

---

(١) الفائق في غريب الحديث (٢/ ١٧٥).

(٢) والثعالبي: هو أبومنصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل، ولد سنة٣٥٠هـ، وتوفي سنة ٤٢٩هـ، من أئمة اللغة والأدب وكان فرَّاءاً يخيط جلود الثعالب فنسب إلى صناعته. من مؤلفاته:
١ـ يتيمة الدهر.
٢ـ وثمار القلوب في المضاف والمنسوب.
٣ـ والنهاية في الكناية.
أخبار في: شذرات الذهب (٣/ ٢٤٦). ومعاهد التنصيص (٣/ ٢٦٦). ووفيات الأعيان (١/ ٢٩٠).

العنق: من السير المسبطر فإذا ارتفع عنه قليلاً فهو: التزيّد. فإذا ارتفع عن ذلك فهو: الذَّميل ثم الرَّسيم»[1].

وقضية هذا أن أول سير الإبل يُسمى عنقاً، وبعد فقد عرف بالوصف حقيقة سير ناقته ﷺ عند الازدحام.

فأما النص: فهو كما قال هشام: فوق ذلك، كأنه ﷺ كان إذا وجد فجوة، أي خلواً عن المزاحمين، أرخى الزمام فتسرع قليلاً بطبيعة حالها، ولم يعين الصحابة مواضع تلك الفجوات لأنه لا دخل لخصوص المكان فيها، وإنما المدار على الخلو من المزاحمين كما مر، وقد عُلم مما مر أنه من عرفة إلى مزدلفة لم يُسرع النبي ﷺ فوق العادة، وأنه ليس بينهما مكان ليشرع فيه الإبطاء أو الإسراع المعتاد، وإنما المدار على الزحام وعدمه.

فأما من مزدلفة إلى جمرة العقبة. ففي المسند بسند صحيح عن أسامة: «**لما دفع من عرفة فوقف كفَّ رأس راحلتهُ حتى أصاب رأسُها واسطة الرجل أو كاد يُصيبه يشير إلى الناس بيده: السَّكينةَ السَّكينة حتى أتى جمعاً، ثم أردف الفضل بن عباس... فقال الفضل: لم يزل يسير سيراً إلينا كسيره بالأمس**

(١) فقه اللغة ص(٢٠٣). وانظر: المُخصَّص لابن سيده (٧/ ١٠٢) وكتاب الإبل للأصمعي (١٤٧) بتحقيق أُوغُست هفتر.

حتى أتى على وادي محسر فدفع فيه حتى استوت به الأرض»[1].

وفي حديث جابر في المسند وصحيح مسلم وغيرهما: **«حتى أتى بطن محسر فحَرَّك قليلاً»**.

وفي سنن النسائي من حديث أبي الزبير عن جابر: **«أَفَاضَ رسول الله ﷺ وعَلَيْه السَّكِينة وأمَرَهُم بالسَّكِينة وأوْضَع في وادي مُحَسّر . . .»**[2].

وهو في المسند وبقية السنن قال الترمذي: «حسن صحيح».

وفي بعض رواياته في المسند وسنن ابن ماجة: **«وقال لتأْخُذ أُمتي نُسُكَها فَإنِّي لا أدْرِي لَعَلِّي لا أَلْقَاهُم بَعْدَ عَامِي هَـٰذا»**[3].

---

(١) المسند (٥/٢٠٨).

(٢) النسائي (٥/٢٥٨)، باب: الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة. وأخرجه مسلم (٩/٣٦) باب: الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة. وأبوداود (٣/١١٥) باب: التعجيل من جمع. والترمذي (٢/٢٥٣) باب: ما جاء في الإفاضة من عرفات.

(٣) ابن ماجة (٣/٤٧٣) باب: الوقوف بجمع. وأحمد في المسند (٣/١١٧). وأبوداود (٢/١١٥) باب: التعجيل من جمع. والنسائي (٣/١٣٥) باب: الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة.

وفي المسند وسنن الترمذي من حديث علي: «... **ثم أفاض حتى انتهى إلى وادي مُحسَّر فَقَرَعَ ناقته فَنَحبت به حتى جاوز الوادي**» لفظ الترمذي وقال: حسن صحيح.

في هذه الأحاديث أن النبي ﷺ خصَّ وادي محسر دون ما قبلهوما بعده بأن قرع ناقته فيه لتسرع فوق العادة، ولم يكن ذلك لسبب طبيعي، ففهم الصحابة - رضي الله عنهم - أن ذلك لأمر شرعي، وأن مثل ذلك الإسراع مشروع في ذلك المكان، ولذلك نصوا عليه وفاء بما أمروا به من التبليغ، وعملوا به بعد النبي ﷺ، جاء ذلك عن عمر، وابن عمر، وأخذت الأمة فهو سنة ثابتة.

وهل يشرع مثل ذلك الإسراع عند المرور بمحسر في الطلوع إلى عرفة، وعند المرور به في غير الحج؟

لم أجد دليلاً خاصًّا على ذلك. وقد يستدل على عدمه بأنه لم ينقل أنه ﷺ أسرع فيه عند طلوعه إلى عرفة.

وقد يُدفع هذا باحتمال أنه عند الطلوع لم يكن قد أُمر بالإسراع فتركه لأنه لم يكن مشروعاً حينئذ، أو لعله أسرع ولم يُنقل ذلك؛ لأنهم لم يعتنوا ببيان سيره في طلوعه كما اعتنوا ببيان سيره في نزوله، واكتفاء بدلالة إسراعه به في نزوله على أن الإسراع فيه مشروع مطلقاً فما هذه الدَّلالة؟

مدارها على المعنى الذي لأجله شرع الإسراع. وفي ذلك أقوال:

الأول : أن ذلك الوادي مأوى للشياطين، وكأن هذا مأخوذ من قصة الوادي الذي نام فيه النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح، فلما استيقظوا وقد طلعت الشمس أمرهم بالخروج منه، وعلَّل ذلك بأن فيه شيطاناً، فاقتادوا رواحلهم حتى خرجوا منه، فصلى بهم.

ويرد هذا أن الخروج إنما كان لمصلحة الصلاة، لا لكراهية الكون في الوادي فقد باتوا فيه وناموا، وأيضاً فلم يسرع ولا أمرهم بالإسراع في خروجهم.

الثاني : أن النصارى كانوا يقفون بمحسر، فأوضع النبي ﷺ مخالفة لهم.

وكأن هذا مأخوذ مما روي أن عمر قال وهو يوضع:

إليْــكَ يَغْــدو قَلقــاً وضينهــا
مُعْتَــرِضــاً فــي بَطْنهــا جَنينُهــا
مُخــالفــاً ديــن النصــارى دينُهــا[1]

ولا يخفى أن هذا لا يدل على أن النصارى كانوا يقفون بمحسر، ويكفي في معنى البيت مخالفة

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد (١/ ١٦٥).

النصارى في شركهم وعدم حجهم، وأيضاً فلو ثبت أنهم كانوا يقفون به فالمخالفة تحصل بعدم الوقوف، فلا تقتضي الإسراع.

الثالث: أن المشركين كانوا يقفون به يتفاخرون بآبائهم.

وكأن هذا مبني على الذي قبله، ولكن لما كانت دعوى وقوف النصارى لا سند لها، أبدلوا بالمشركين؛ لأنه قد روي ما يشبه ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[1].

ويرده أنه إذا كانت الآية تشير إلى ذلك، فإنها تشير إلى أن ذلك كان عند قضاء المناسك وأكثر الروايات توافق ذلك وأنهم كانوا يتفاخرون بمنى وفي بعضها عند الجمرة، وفي بعضها: يوم النحر. وليس في الروايات ذكرٌ لمحسر، وأيضاً فمخالفتهم في ذلك لا تقتضي الإسراع.

الرابع: وهو المشهور: أن وادي مُحسَّر موضعٌ نَزَلَ به عَذَاب.

قال ابن القيم في الهدي: «فلما أتىٰ بَطن مُحَسِّر حرَّك ناقتُه وأسرع السَّير، وهذه كانت عَادته في المَواضع

(١) سورة البقرة، الآية: ١١٥.

التي نزل فيها بأس الله بأعدائه. فإنَّ هُنَالِك أصاب أصحاب الفيل ما قصَّ الله عَلَينا ولذلك سمي ذلك الوادي وادي محسّر؛ لأن الفيل حسر فيه أي: أعيى وانقطع عن الذهاب، وكذلك فعل في سُلُوكِهِ الحَجْرَ ديارَ ثمود، فإنه تقنَّع بثوبه وأسرع السيَّر، ومحسر برزخ...»[1] وسيأتي بقية عبارته.

وهذا القول مقبول وشاهده وهو الإسراع في أرض ثمود منقول ووجيه أنه يكره الكون بمنازل غضب الله ـ عز وجل ـ فوق ما لابد منه من المرور السريع كما يستحب الكون، واللبث بمنازل بركة الله ـ عز وجل ـ كمكة والمدينة، ولا يخدش في هذا الوجه الوجيه أن نجهل ما هو العذاب الذي نزل بمحسر، فإن ما ذكروه من أنه عذاب أصحاب الفيل، وأن الفيل حُبس هناك. مُتَعقَّب بأن المعروف في الأخبار والأشعار والآثار أن ذلك كان بالمغمس حذاء عرفة.

أن الفيل حُبس دون الحرم، لكن لا مانع أن تكون طليعة من أصحاب الفيل تقدمت الفيل والجيش فبلغت محسراً، وقيل أن العذاب هو أن رجلاً اصطاد فيه فنزلت نار فأحرقته.

وقد علمت أن وجاهة القول الرابع لا يخدش فيها الجهل

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٢٥٦).

بتعيين العذاب.

وإذا كان ذاك المعنى هو المتجه فلا ريب أن اقتضاءه للإسراع في محسر كراهية الكون به فوق ما لابد منه من المرور السريع، لا يختص بالحاج لمغيض من مزدلفة فيلحق به غيره استنباطاً والله أعلم.

فصـل

إذا ثَبَتَ أن مُحسَّراً يُكره الكَون بهِ فَوقَ ما لابد منه من المرور السريع وجب أن لا يكون من البقعة التي شرعت فيها البيتوتة ليالي التشريق، والكون بها بقية نهار الثامن وليلة التاسع ويوم النحر وأيام التشريق وهي منى، فلا يكون محسر من منىٰ في الحكم. وجاء ما يدل على أنه من منى في الاسم.

فأما في الاسم فقد جاء ما يدل على أنه من مزدلفة في الاسم مع خروجه منها في الحكم وجاء ما يدل على أنه ليس من منى ولا مزدلفة.

فأما الأول: فأخرج ابن جرير في تفسيره: عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ قال: «**عرفة كلها موقف إلاَّ عرنة، وجمع كلها موقف إلاَّ محسر**».

وأخرج عن ابن الزبير: «**كل مزدلفة موقف إلاَّ وادي محسر**».

وعن عروة بن الزبير مثله وخبر عبدالله بن الزبير في الموطأ عن هشام بن عروة عنه. والأصل في الاستثناء الاتصال فيكون محسر داخلاً في مزدلفة في الاسم خارجاً عنها في

الحكم، فعلى هذا لا يكون من منى في الاسم أيضاً. فإن قيل: قضية هذا أن تكون عرنة داخلة في في اسم عرفة وإن خرجت عنها في الحكم.

قلت: لا مانع من هذا بل يشهد له ما ذكره صاحب القرى[1] وغيره بعد ذكر تحديد ابن عباس لعرفة، أنه يدخل فيها عرنة. ويوافقه حديث ابن عمر في المسند وسنن أبي داود: «. . . **غدا رسول الله ﷺ . . . حتى أتى عرفة فنزل بنمرة وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة. . .**» ونمرة من عرفة.

وأما الثاني: فيدل عليه ما في المسند وصحيح مسلم وسنن النسائي من حديث الليث بن سعد عن أبي الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس عن أخيه الفضل: «. . . **وَكَانَ رَديفَ رَسُولِ الله ﷺ أنَّه قَالَ في عَشِيَّة عَرَفَةَ وَغَدَاةَ جَمْع**

---

(١) القِرَى لِقاصد أمَّ القُرىٰ، ص٣٨٣.
وصاحب القِرى هو: الإمام المُحَدث المُفتي فقيه الحرم، محب الدين أبوالعباس أحمد بن عبدالله بن محمد بن أبي بكر الطبري الشافعي، ولد سنة ٦١٥ وتوفي سنة ٦٩٤.
من مؤلفاته:
١ـ خلاصة سير سيد البشر.
٢ـ صفوة القِرى في صفة حجّة المصطفى.
٣ـ ذخائر العقبىٰ في مناقب ذوي القربىٰ.
أخباره في: تذكرة الحفاظ (٤/ ٢٥٥)، وطبقات الشافعية (٥/ ٨ـ٩).

للنَّاسِ حينَ دَفَعُوا: عَلَيْكُم بالسَّكِينة. وَهو كَافَّ نَاقَتَهُ حتَّى دَخَلَ مُحَسَّراً وهو من مِنىً قَالَ: عَلَيْكُم بِحَصَىٰ الخَذَف الَّذي يُرْمَىٰ بِهِ الجَمْرةُ. وقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ الله ﷺ يُلبِّي حتَّىَ رَمَى الجَمْرة» لفظ مسلم[1].

وفي المسند وسنن النسائي: «حتى إذا دخل»[2] ثم ساقه مسلم من طريق ابن جريج عن أبي الزبير ولم يُسق المتن وقد ساقه الإمام أحمد في المسند وفيه: «إذ دخل منى حين هبط محسراً قال: عليك بحصى الخذف. . .».

ولم يكن مقصود الفضل إلاَّ الإخبار بما كان من النبي ﷺ في مسيره من المزدلفة إلى جمرة العقبة، بدون نظر إلى حكم البيتوتة، فغاية ما يؤخذ من خبره أن محسراً من منى في الاسم.

ومسلم أخرج هذا الحديث في صحيحه في أحاديث استدامة التلبية إلى رمي جمرة العقبة ولم يخرجه في الموضع الذي يتعلق بحكم البيتوتة.

وبين الموضعين أربعة عشر باباً في تَبْويب النووي. ولم

---

(١) مسلم (٩/ ٣٠) باب: استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر.

(٢) المسند (٥/ ١٣٥). وسنن أبي داود (٢/ ٤٤٦) باب: الخروج إلى عرفة.

أجد هذا الخبر عن أبي معبد إلاَّ من رواية أبي الزبير. وقد رواه جماعة غير أبي معبد عن ابن عباس ورواه جماعة غير ابن عباس عن الفضل.

ولم أر في شيء من رواياتهم هذه الكلمة أو معناها أن محسراً من منى، وأبوالزبير وثقه جماعة وليَّنه آخرون.

قال الشافعي: «أَبُوالزُّبير يَحتَاجُ إلىٰ دِعَامة»[1].

وقد لا يبعد أن تكون كلمة «وهو من منى» وهي في الرواية التي اتفق على إخراج لفظها الإمام أحمد ومسلم والنسائي مدرجة من قول أبي الزير. وأن راوي الرواية الأخرى خفي عليه الإدراج وروى بالمعنى والله أعلم.

وأما الثالث: وهو أن محسراً ليس داخلاً في اسم منى ولا اسم مزدلفة فهو المشهور. وفي تاريخ الأزرقي[2] ج٢/ ص١٥٥:

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (١/ ٢٢١). وتهذيب الكمال (٣/ ١٢٦٧). والجرح والتعديل (٨/ ٤٨). وللمؤلف توجيه رائع لكلمة الشافعي في أبي الزبير هذه في رسالته «عمارة القبور» وهو قيد الطبع فانظره غير مأمور.

(٢) الأزرقي: هو محمد بن عبدالله بن أحمد بن عقبة الأزرقي اليماني المتوفى سنة ٢٥٠هـ، واسم تاريخه هذا: «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار».
أخباره في: تهذيب التهذيب (١/ ٧٩)، واللباب لابن الأثير (١/ ٣٧). والإعلان بالتوبيخ (١٣٢). ومفتاح السعادة (٢/ ١٥٤).

«حدَّثني جدي حدَّثَنا مُسلم بن خَالد عَنْ ابنُ جَريجَ. . .
قُلتَ لِعَطَاء: وأين المزدلفة؟ قال: المزدلفة إذا وقفت من
مأزمي عرفة فذلك إلى محسر. . .».

وفيه ص١٣٩: بهذا السند عن ابن جريج: «قال قلت
لعطاء: أين منى؟ قال: من العقبة إلى محسر قال عطاء: فلا
أحب أن ينزل أحد إلاَّ فيما بين العقبة إلى محسر».

وهو خبرٌ واحد قَطَّعهُ. وقد روى ابن جرير في تفسيره
القطعة الأولى:

«حدثنا هناد قال ثنا ابن أبي زائدة قال: أنا ابن جريج
قال: قلت لعطاء. . .»[(١)].

وسنده صحيح. فأما سند الأزرقي ففيه مسلم بن خالد
فيه لين. لكنه فقيه مكة في عصره[(٢)]، وهذا الحكم مما يعنىٰ به
فقهاء مكة، وشيخه ابن جريج إمام، وهو فقيه مكة في عصره
أيضاً. وهو ممن روى حديث أبي الزبير السابق، وكأنه لم

(١) تفسير ابن جرير (١١٦/٥).
(٢) مسلم بن خالد المخزومي المكي، انظر ترجمته في:
التاريخ الكبير (٢٦٠/٧)، وتهذيب الكمال (١٣٢٥/٣)، والتهذيب (١٢٨/١٠)، والجرح والتعديل (٨٠٠/٨)، والميزان (١٠٢/٤)، والضعفاء لابن الجوزي (١١٧/٣).

يعول على ما فيه مما يدل أن محسراً من منى، وعطاء إمام وهو فقيه مكه في عصره، وروى عن ابن عباس حديث الفضل وغيره، ثم جاء فقيه عصره الإمام الشافعي وهو مكي أخذ عن مسلم بن خالد وغيره.

قال في الأم ج٢/ ص١٧٩: «والمزدلفة حين يفضي من مأزمي عرفة ـ وليس المأزمان من مزدلفة ـ إلى أنه يأتي قرن محسر».

وقال ص١٨٢:

«ومنىٰ ما بين العقبة وليست العقبة من منىٰ إلى بطن محسر وليس بطن محسر من منى» وهذا القول أعني أن محسراً ليس من المزدلفة ولا من منى هو المعروف في كتب الفقه والمناسك في المذاهب الأربعة».

وقال ابن حزم في المحلىٰ (ج٧ ص٨٨ المسئلة ٨٥٣):

«وعرفة كلها موقف إلاَّ بطن عرنة، ومزدلفة كلها موقف إلاَّ بطن محسر؛ لأن عرفة من الحل وبطن عرنة من الحرم فهو غير عرفة، وأما مزدلفة فهي المشعر الحرام وهي من الحرم وبطن محسر من الحل فهو غير مزدلفة».

ولا ريب أن منى عنده من الحرم فهي غير محسر الذي

هو عنده من الحل.

وقد أغرب في زعمه أن بطن عرنة من الحرم، وأغرب من ذلك زعمه أن محسراً من الحل.

احتج ابن حزم باختلاف المكانين في أن هذا من الحل وهذا من الحرم على تغايرهما واختلاف حكمهما وأنها لحجة لو صح ذاك الاختلاف.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مناسكه: «ومزدلفة كلها يقال لها المشعر الحرام وهي ما بين مأزمي عرفة إلى بطن محسَّر، فإن بين كل مشعرين حدًّا ليس منهما، فإن بين عرفة ومزدلفة بطن عرنة وبين مزدلفة ومنى بطن محسَّر»[1].

كأنه نظر إلى عبارة ابن حزم وأعرض عما فيها من الخطأ.

وقد أوضح ابن القيم ذلك فقال في الهدي: «ومُحسَّر برزُخ بين منى وبين مزْدلَفة لا من هذه ولاَ مِن هذِهِ. وعُرنَة بَرزَخٌ بَين عرفة والمَشعرِ الحَرَام، فبين كلّ مشعَرين بَرزخ ليس منهما. فمِنىٰ: من الحرم وهي مشعر، ومُحَسَّر من الحرم وليس بمشعر، ومزدلفة حرم ومشعر، وعُرنة ليست مشعراً وهي من

---

(١) انظر: منسك ابن تيمية ص(٤٥).

الحل، وعرفة: حل ومشعر»[1].

ولا ريب أن الشيخين كانا عارفين بحديث أبي الزبير عن أبي معبد ومع ذلك قطعا بأن محسراً ليس من منى، وفي هذا سند قوي لما تقدم من الكلام فيه. والله أعلم.

---

(1) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٢٥٦).

(٥)

عَقيدَة العَرب في وثنيتهم

للعلاَّمة المحقق

عبدالرحمن بن يحيى بن علي المعلمي

بعناية

ماجد بن عبدالعزيز الزيادي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

ليس من الغريب أن تجهل حقيقة تاريخية مضت عليها آلاف السنين، أو كان العلم بها خاصاً بأفراد قليلين، أو لم تكن مما يهم حفظُه ونقله. وإنما الغريب أن تجهل حقيقة أكبر من ذلك كعقيدة العرب في وثنيتها. فإنها خفيت منذ أزمان حتى نسمع ابن جرير كما سيأتي ينعي على مجاهد أنه لم يعرفها ومولد مجاهد قبل العشرين من الهجرة فليس بينه وبين عصر الوثنية إلاَّ نحو عشرين سنة وقد أدرك كثيراً ممن أدركوها ودانوا بها، ثم هي مما يهم المسلمين معرفته، فإن الإسلام إنما جاء لنقض المُختل منها ومما يشبهها وكثير من الآيات القرآنية إنما هي في محاجة أهلها ومناقشتهم فمن لم يعرفها يصعُب عليه فهم تلك الآيات الكثيرة بل ربما يكون الأمر أعظم من ذلك.

وأُحب أن أُلقي في كلمتي هذه بعض الضوء على هذه الحقيقة وإن لم أُوفِّهَا حقها.

١ ـ توحيدهم

كان العرب يعتقدون وجود الله ـ عز وجل ـ وربوبيته وأنَّهُ الذي يرزق من السماء والأرض، والذي يملك السمع والأبصار، ويخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي، ويدبر الأمر كله. له الأرض وما فيها رب السموات السبع ورب العرش العظيم بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه خلق السموات والأرض وسخَّر الشمسَ والقمر، يبسطُ الرزق لمن يشاء ويقدر له، ينزل من السماء ماء فيحي به الأرض، خلق السموات والأرض وهو العزيز العليم، شهد لهم بهذا، وبأكثر منه، القرآن نفسه وكرر بعضه في عدة آيات وذلك يؤكد أن هذا كان عقيدتهم كلهم فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾[١].

ومنه قوله سبحانه: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) سورة يونس، الآية: ٣١.

﴿ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾[1] في آيات آخر[2].

وذكر ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٠﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[3].

عن ابن عباس قال: «نزل ذلك في الفريقين جميعاً من الكفار والمنافقين وإنما عني بقوله: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ أي: لا تشركوا بالله غيره من الأنداد التي لا تنفع ولا تضر وأنتم تعلمون أنه لا رب لكم يرزقكم غيره»[4].

ثم أخرج عن مجاهد: «... وأنتم تعلمون أنه لا ندَّ له في التوراة والإنجيل».

---

(١) سورة قد أفلح المؤمنون، الآيات: ٨٤ـ٨٩.

(٢) سورة العنكبوت، الآيات: ٦١ـ٦٣، الزمر، الآية: ٣٨، الزخرف، الآيتان: ٩، ٨٧.

(٣) سورة البقرة، الآيات: ٢١ـ٢٢.

(٤) تفسيره، ج (١/ ١٦٢).

قال ابن جرير: «وأحسب الذي دعا مجاهداً إلى هذا التأويل وإضافة ذلك إلى أنه خطاب لأهل التوراة والإنجيل دون غيرهم الظن منه بالعرب أنها لم تكن تعلم أن الله خالقها ورازقها، بجحودها وحدانية ربها وإشراكها معه في العبادة غيره. . . ولكن الله جل ثناؤه قد أخبر في كتابه أنها كانت تقر بوحدانيته غير أنها كانت تشرك في عبادته».

ثم ذكر بعض الآيات ثم قال: «فالذي هو أولى بتأويل قوله وأنتم تعلمون إذ كان ما كان عِنْدَ العرب من العلم بوحدانية الله وأنه مبتدع الخلق وخالقهم ورازقهم نظير الذي كان من ذلك عند أهل الكتابين. . . أن يكون تأويله ما قاله ابن عباس. . .».

ومما يناسب هذا أن أحد شعرائهم أنشد في ملأ منهم: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل» فلم ينكر عليه وقال رجل ممن كان قد أسلم صدقت فقال: «وكل نعيم لا محالة زائلُ» فقال المسلم: كذبت نعيم الجنة لا يزول فوثبوا على ذلك المسلم وأذوه[1].

---

(١) راجع صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب أيام الجاهلية، وصحيح مسلم كتاب الشعر.

٢ ـ جَمعُهم بين الإيمان والشرك

قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾[1].

أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال: «من إيمانهم إذا قيل لهم من خلق السماء ومن خلق الأرض ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله وهم مشركون. . .».

وعن عكرمة قال: «تسألهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض فيقولون الله فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره».

ثم ذكر نحوه عن الشعبي ومجاهد وفي رواية عن مجاهد: «إيمانهم قولهم الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره».

وعن قتادة قال: «هذا أنك لست تلقى أحداً منهم إلاَّ أنبأك أن الله ربه وهو الذي خلقه ورزقه وهو مشرك في عبادته».

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٦.

وأخرج نحوه عن عطاء وأخرج عن ابن زيد قال: «ليس أحد يعبد مع الله غيره إلاَّ وهو مؤمن بالله ويعرف أن الله ربه وأن الله خالقه ورازقه وهو يشرك به... فليس أحد يشرك به إلاَّ وهو مؤمن به ألاَ ترى كيف كانت العرب تلبي تقول: لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك إلاَّ شريك هو لك تملكُه وما ملك. المشركون كانوا يقولون ذلك»[1].

أقول وتلبيتهم بنحو ما ذكر ثابتة في صحيح مسلم[2] ومما يناسب هذا ما روي أن المشركين لما أرادوا الخروج إلى بدر تعلقوا بأستار الكعبة وقالوا: اللهم انصر أعلى الجندين وأهدى الفئتين وأكرم الحزبين. وفي رواية أن أباجهل قال حين التقى الجمعان: اللهم ربنا ديننا القديم ودين محمد الحديث فأي الدينين كان أحب إليك وارض عندك فانصر أهله اليوم[3].

---

(١) تفسير ابن جرير، ج١٣، ص٤٤ـ٤٥.
(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: التلبية.
(٣) روح المعاني، ج٣، ص٣١٩.

٣ ـ كفرهم وشركهم

نجد القرآن يُنوّع ما ينسبه إليهم إلى أنواع مآلها إلى أمرين: الأول: قولهم الملائكة بنات الله.

الثاني: عبادتهم لغيره تعالى.

فأما الأول فأنه يقرعهم تارة بنسبة الولد إلى الله كقوله: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ﴿٨٩﴾ ﴾ الآيات(١).

وتارة بجعل ذلك الولد إناثاً كقوله سبحانه: ﴿ وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًاۚ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ ﴿١٦﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحۡمَٰنِ مَثَلٗا ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ ﴿١٨﴾ ﴾(٢).

وتارة بقولهم الملائكة إناث كقوله:
﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ ﴿١٩﴾ ﴾(٣) إلى غير ذلك.

---

(١) سورة مريم، الآية: ٨٨، ٨٩.

(٢) سورة الزخرف، الآيات: ١٥ـ١٨.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ١٩.

ومن المهم معرفة السبب الباعث لهم على قولهم الملائكة بنات الله، والذي يلوح لي، أمور:

الأول: أنهم تلقوا ذلك ممن تلقوا منه عبادة الأصنام، وسيأتي.

الثاني: أن الذي دعاهم إلى عبادة الأصنام على أنها عبادة للملائكة كما يأتي اخترع لهم هذا القول أن الملائكة ولد الله ليهون عليهم الأمر فيقولوا إذا عبدنا ولده فكأننا إنما عبدناه.

الثالث: أنهم سقط إليهم عن أهل الكتاب أنهم يطلقون قولهم: «أبناء الله» على بعض الموجودات فإنها تُطلق في التوراة وغيرها بمعنى المختارين لله.[1]

الرابع: أن العرب كانوا يرون العاقر ـ وهو من لا يولد له ـ معيباً ناقصاً. قال علقمة بن علاثة لعامر بن الطفيل يفخر عليه: «إني لولود وإنك لعاقر»[2].

وقال: عامر نفسه:

بئس الفتى إن كنت أعور عاقراً

جباناً فلا أغني لدي كل مشهد

---

(١) راجع إظهار الحق ج٣، ص٩ـ١٣.

(٢) خزانة الأدب، ج٣، ص٤٩٣.

فرأوا أنه ينبغي لهم أن ينزهوا ربهم عز وجل عن هذا العيب في زعمهم. فأما سبب اختيارهم له سبحانه الإناث فهو أنهم يعرفون من عادتهم أن الولد الذكر يشارك أباه في ملكه، حتى لقد يتغلب عليه وأما الأنثى فهي كَلٌّ على أبيها ليس لها شيء من ملكه حتى أنهم لا يورثونها منه وهي عندهم مستضعفة لا شأن لها مع أبيها البتة، فاختاروا أن يقولوا أن لله عز وجل بنات ليكونوا قد نزهوه عن العقر بدون أن يلزمهم أن يشركوا معه في الملك والتدبير.

وأما جعلهم تلك البنات هي الملائكة فلأنه لم يبلغهم عن الملل السماوية من هناك أحياء غائبين غير الله عز وجل إلاَّ الملائكة والجن، والجن مبعدون مذمومون، فلم يبق عندهم إلاَّ الملائكة فقالوا: الملائكة بنات الله. تعالىٰ الله عن قولهم علوًّا كبيراً.

ومع هذا فالذي يظهر أنهم لما أطلقوا هذه الكلمة «بنات الله» أرسلوها مجملة، بل لعل أوائلهم إنما أطلقوها تجوزاً بمعنى المختارات عند الله، غير أنه لما طال العهد صاروا يرون لها صلة أقرب من الاختيار، وإن لم يحددوها يدلك على ذلك قول الله عز وجل في الرد عليهم: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ

صَٰحِبَةٌ﴾[1] ومثل هذه الحجة إنما تلقى إلى من يعترف أنه لم تكن لله صاحبة ويأيده ما روي أن أبابكر لما أسلم جاءه طلحة وجماعة يخاصمونه، فقال أبوبكر: إلام تدعوني؟ قال: أدعوك إلى عبادة اللات والعزى. وزعم أنهن بنات الله. فقال أبوبكر: فمن أمهم؟ فسكت طلحة، فقال طلحة لأصحابه: أجيبوا الرجل. فسكت القوم، فأسلم طلحة[2].

وسيأتي أن الأصل في اللات والعزى ومناة عندهم أنها أسماء للملائكة ثم سموا بها تماثيلهم التي هي الأصنام.

فأما ما يحكى عنهم أنهم كانوا يقولون أمهات الملائكة بنات سروات الجن، فلم يثبت، فإن ثبت فعسى أن يكون اختراعاً من بعض تسرعبهم كابن الزبعري اخترعه بَعد قصة طلحة ولو كان قول جميعهم لكثر في القرآن تبكيتهم عليه كما كثر في قولهم بنات الله.

وأما قول الله عز وجل: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًاۚ﴾[3] فقد جاء عن جماعة من السلف منهم مجاهد وعكرمة وأبوصالح

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠١.
(٢) راجع أسباب النزول للسيوطي في الآية ٣٦ من سورة الزخرف.
(٣) سورة الصافات، الآية: ١٥٨.

وقتادة أن المراد بالجنة الملائكة واختاره الجبائي[1]. ويبق ما قيل أن الجنة هم الجن، وأن المراد قولهم أمهات بنات الله بنات سروات الجن أن النسب لا يكاد يطلق على المصاهرة.

قال الراغب: «النسب والنسبة اشتراك من جهة أحد الأبوين، كالاشتراك بين الآباء والأبناء»[2] وفي الآية وجه آخر سيأتي.

وأما الأمر الثاني: وهو عبادتهم غير الله، فنجد القرآن يخاطبهم تارة على أنهم يعبدون الملائكة كقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ۚ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴿١٩﴾ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم ۗ﴾[3].

وتارة على أنهم يعبدون إناثاً فحسب كقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ۚ﴾[4].

وتارة على أنهم يعبدون مالا وجود له البتة. قال تعالى:

---

(١) راجع روح المعاني، ج٧، ص٣٢.
(٢) مفردات الراغب مادة (ن س ب).
(٣) سورة الزخرف، الآيات: ١٩ - ٢٠.
(٤) سورة الزمر، الآية: ٣٢.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ﴾[1]. وقال سبحانه: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾[2].

وقولهم: «هؤلاء» إشارة إلى مذكور في عبادتهم كأنهم كانوا يعبدونها ويسمونها بالأسماء التي اخترعوها كما يأتي ثم يقولون: «هؤلاء» فهم يدعون فيما يزعمون بنات الله ولا شيء هو بنت لله. وتارة على أنهم يعبدون إناثاً من الشياطين، قال تعالى: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ ﴾[3].

وهذا إلزام لهم كأنه قيل لهم أنتم تعبدون إناثاً غيبية ولا تعرفون جنساً غائباً إلاَّ الملائكة والجن، فأما الملائكة فليسوا بإناث، ولا فيهم إناث، وإنما الإناث الغيبية من الجن، ومن هنا يظهر معنى قوله: ﴿ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ ﴾ وهو الوجه الذي تقدم الوعد به ثم قال تعالى: ﴿ وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ ﴾.

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٤٣.
(٢) سورة يونس، الآية: ١٨.
(٣) سورة النساء، الآية: ١١٧.

هذا والله أعلم إلزام آخر مبني على الأول وأدهى منه عليهم كأنه قال اذكر إلزامهم أنهم يدعون إناثاً من الشياطين فدعاؤهم الله تعالى بدخول لأنهم يصفون الذي يدعونه بأنه أبوتلك الإناث ورب العالمين ليس بأبيهن وإنما أبوهن الشيطان فإنما يدعون الشيطان وهذا أحد الوجوه التي باعتبارها صح أن يطلق أن الكفار لم يكونوا يعبدون الله، وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾.

ويؤكد الإلزام الأول أن من عادة الشيطان التعرض للعبادات الباطلة حتى تكون في الصورة له كما جاء في الحديث في ذكر الشمس: «**فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار**»[1] لما علم الشيطان أن من الناس من يسجد للشمس عند طلوعها صار إذا طلعت على قوم جاء حتى يقوم بينهم وبينها يمن نفسه أنهم إنما سجدوا له قائلاً أنا الذي أمرتهم أن يسجدوا للشمس فأطاعوني فأنا أولى بسجودهم من الشمس. ويوضح ذلك ما أخرجه النسائي وابن مردويه عن أبي الطفيل، قال: «**لما فتح رسول الله ﷺ مكة بعث خالد بن الوليد إلى نخلة وكانت بها العزى فأتاها خالد**

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: إسلام عمرو بن عنبسة.

وكانت ثلاث شجرات فقطع الشجرات وهدم البيت الذي كان عليها ثم أتى النبي ﷺ فأخبره فقال: ارجع فإنك لم تصنع شيئاً، فرجع خالد، فلما أبصرته السدنة مضوا وهم يقولون يا عزى يا عزى، فأتاها فإذا امرأة ناشرة شعرها تحثو على رأسها فجعل يضربها بالسيف حتى قتلها ثم رجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره فقال ﷺ: تلك العزى». وفي رواية: «**فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها...**».

فالشياطين لما سولوا للإنس أن يقولوا أن لله بنتاً اسمها العزى ويتخذوا لها وثناً ويعبدوه وكل الشياطين بذلك الوثن أنثنى منهم قائلين هذه العزى لأنها أنثى غيبية فأما الملائكة فليسوا بإناث، وتارة على أنهم يعبدون الجن. قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾﴾[١] أكثر أهل العلم يفسرون عبادة الشياطين بطاعتهم. والتحقيق أنها طاعة خاصة، وهي طاعتهم في شرع الدين، وذلك أن شرع الدين حق للرب عز وجل، فمن شرع ديناً من عند نفسه فقد ادعى الربوبية ومن أطاعه في ذلك واتخذ ما أمر به ديناً فقد عبده، فالشيطان يشرع للناس ديناً من عند نفسه، فمن أطاعه في ذلك واتخذ ما يوسوس له به ديناً فقد عبده وتحقيق هذا له

---

(١) سورة سبأ، الآيات: ٤٠-٤١.

موضع آخر غير هذه العجالة. والآية تتناول هذا الضرب من العبادة وهي الطاعة المخصوصة وتتناول الدعاء ونحوه، بناء على الإلزام المتقدم في دعاء الإناث.

وتارة على أنهم يعبدون رؤساءهم. قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ إلى أن قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ إلى أن قال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ﴾[1]. حكى ابن جرير عن قوم أنهم قالوا: الأنداد في هذا الموضع إنما هم سادتهم الذين كانوا يطيعونهم في معصية الله. ثم أخرج عن السدي قال: «الأنداد من الرجال يطيعونهم كما يطيعون الله إذا أمروهم أطاعوهم وعصوا الله»[2].

وقوله: «كما يطيعون الله» أي في شرع الدين على ما مر. وتارة على أنهم يعبدون أهواءهم. قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾[3] قال أبوالسعود: «أي رأيت من جعل هواه إلى نفسه من غير أن يلاحظه وبنى عليه أمر دينه، معرضاً عن استماع الحجة الباهرة»[4].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٦٣ـ١٦٦.

(٢) تفسير ابن جرير، ج٣، ص٣٨ـ٣٩.

(٣) سورة الفرقان، الآية ٤٤. وسورة الجاثية، الآية: ٢٣.

(٤) تفسير أبوالسعود، ج٢، ص٣٥٠.

قال الألوسي: «وقد أخرج الطبراني وأبونعيم في الحلية عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما تحت أديم السماء من إله يعبد من دون الله أعظم عند الله عز وجل من هوى متبع**»[1]».

وتارة على أنهم يعبدون الأصنام والأوثان. قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[2].

(١) روح المعاني، ج٦، ص١٥٥.

(٢) سورة الحج، الآية: ٣٠.

٤ ـ كيف دخلت الأوثان الحجاز

صح عن النبي ﷺ أنه ذكر عمرو بن لُحي فقال: «هو أول من حَمْل العرب على عبادة الأصنام».

قال الحاكم: «صحيح». وأقره الذهبي[١].

وفي رواية: «**هو أول من سيَّب السوائب وغيَّر دين إبراهيم عليه السلام**» قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم» وأقره الذهبي. وفي رواية: «**أوَّل من غيَّر عهد إبراهيم... ونصب الأوثان**» نقله في «الإصابة» عن «مسند أحمد» وذكر له شواهد[٢]، وأخرجه ابن إسحاق في «السيرة» فقال ابن هشام: «وحدثني بعض أهل العلم أن عمرو بن لحي خرج من مكة إلى الشام في بعض أموره، فلما قدم مآب من أرض البلقاء وهم يومئذ العماليق رأهم يعبدون الأصنام فقال لهم: ما هذه الأصنام التي أراكم تعبدون؟ قالوا: هذه أصنام نعبدها فنستمطرها فتمطرنا ونستنصرها فتنصرنا. فقال لهم: أفلا تعطونني منها صنماً فأسير به إلى أرض العرب فيعبدونه.

---

(١) المستدرك (٤/ ٦٠٥).

(٢) الإصابة (١/ ١٧٥).

فأعطوه صنماً يقال له هبل، فقدم به مكة وأمر الناس بعبادته وتعظيمه»[1].

وفي «روح المعاني» عن تاريخ ابن الوردي: «أن عمرو بن لحي مر بقوم بالشام فرآهم يعبدون الأصنام، فسألهم، فقالوا: هذه أرباب نتخذها على شكل الهياكل العلوية فنستنصرها ونستسقي، فتبعهم وأتى بصنم معه إلى الحجاز وسوّل للعرب فتبعوه»[2].

---

(١) سيرة ابن هشام (١/ ٤١٤).

(٢) روح المعاني (١/ ١٦٥).

٥ ـ المنشأ في نصب الأصنام

في شرح المواقف بعد أن ذكر عباد الأوثان «فإنهم لا يقولون بوجود إلهين واجبي الوجود ولا يصفون الأوثان بصفات إلهية وإن أطلقوا عليها اسم الآلهة بل اتخذوها على أنها تماثيل الأنبياء أو الزهَّاد دار الملائكة»[١].

وفي شرح المقاصد عن الإمام الرازي: أن لأهل الأوثان تأويلات الأولى أنها صور الرواح تدبرهم.. الرابع: أنهم أعتقدوا أن الله جسم على أحسن ما يكون من الصورة وكذا الملائكة فاتخذوا صوراً... وعبدوه لذلك»[٢].

وفي الملل والنحل للشهرستاني في الكلام على أصحاب الأشخاص من الصابئة وغيرها، كلام كثير يوافق ما ذكر إذا تقرر هذا وقد سبق أن العرب كانوا يعبدون الملائكة وأصنامهم إنما هي تماثيل أو تذاكير للملائكة.

وفي حواشي الشيخ زادة على البيضاوي في أثناء كلام في المشركين «فإنهم يزعمون أن الأوثان صور

---

(١) شرح المواقف، ج٦، ص٦٦.

(٢) شرح المقاصد، ٧٧.

الملائكة»[1] ويؤكد ذلك تسميتهم أكثر أصناهم بأسماء مؤنثة كاللات والعزى ومناة؛ لأنهم يزعمون أن الملائكة إناث كما سلف والعادة في الأصنام أن تطلق على الصنم اسم الشخص الذي جعل تمثالاً أو تذكاراً له. وفي صحيح البخاري في تفسير قول الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ عن ابن عباس قال: «أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا في مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا...»[2].

---

(١) حواشي الشيخ زادة، ج٣ ص٣٧٥.

(٢) صحيح البخاري، ، تفسير سورة نوح.

٦ ـ ما هي اللات والعزى ومناة

قال الله عز وجل: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ إلى أن قال: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾﴾[1].

قد تكلم أهل اللغة والعربيه على «أرأيت كذا» في نحو قول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾ وتحرير الكلام في ذلك أن نحو أفرأيتم ما تحرثون يؤتى بها مقدمة للاستفهام الثاني ليحضر المخاطب الحرث في ذهنه ويترقب استفهاماً مهماً يتعلق بالحرث فلابد أن يكون الاستفهام الثاني يتعلق بمفعول رايت وعلى ذلك جاء القرآن. قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ إلى أن قال: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾﴾ إلى أن قال: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى

---

(١) سورة النجم، الآيات: ١٩ـ٢٧.

تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾﴾[1] إذن فقوله في آيات النجم ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾﴾ لابد أن يكون متعلقاً باللات والعزى ومناة وقد مشى ابن جرير على هذا فقال: «سمى المشركون أوثانهم بأسماء الله، تعالى ذكره وتقدست أسماؤه، فقالوا من الله اللات ومن العزيز العزى وزعموا أنهن بنات الله، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً، فقال جل ثناؤه لهم أفرأيتم أيها الزاعمون أن اللات والعزى ومناة بنات الله ألكم الذكر»[2].

أقول لعمر الله لقد جرى على القاعدة التي سبق تحريرها ولقد صدق أن المشركين كانوا يطلقون اللات والعزى ومناة على تلك الأوثان ولقد صدق أنهم كانوا يقولون اللات والعزى ومناة بنات الله ولكن الشأن في المراد باللات والعزى ومناة في الآيات فإن كانت هي تلك الجمادات فلم يكونوا يقولون أنها بنات الله ولو قالوا ذلك لكانوا مجانين البتة لا يستحقون أن يخاطبوا ولا يرسل إليهم رسول أو لو قالوا ذلك لكثر تبكيتهم في القرآن أكثر من تبكيتهم على قولهم الملائكة بنات الله ولو كان المراد ذلك كان حق الكلام أن يقال ألكم الأحياء وله الجمادات أو نحو ذلك مع أنه لا يمكن أن يعتقدوا أن

(١) سورة الواقعة، الآية: ٥٨ـ٧٢.

(٢) تفسير ابن جرير (٢٧/ ٣١ـ٣٢).

الجمادات إناث على الحقيقة فغاية الأمر أن يكونوا أنثوا اللفظ ولابدع في تسمية ما ينسب إلى الله تعالى باسم مؤنث كالكعبة وفوق ذلك فسياق الآيات يخالف هذا المعنى وأما سائر المفسرين فاضطرب كلامهم اضطراباً شديداً. وأقرب ما رأيته ما أخرجه ابن جرير عن ابن زيد قال: «جعلوا لله بنات وجعلوا الملائكة لله بنات وعبدوهم وقرأ أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين، وإذا بشر... الآية وقرأ: ويجعلون لله البنات الآية وقرأ إن هي إلاَّ أسماء سميتموها أنتم وأباؤكم»[1].

فقد أرشدك ابن زيد إلى أن هذه الآيات كنظائرها الكثيرة في القرآن إنما هي في قولهم لله بنات وقولهم الملائكة بنات الله وإيضاح ذلك أنه كما سبق عن ابن عباس أن قوم نوح جعلوا تماثيل لموتاهم وسموها بأسماء أولئك الموتى، وكما جرت العادة إلى الآن أنه يطلق على التمثال اسم من جعل تمثالاً له فكذلك صنع العرب اخترعوا أسماء لبعض الإناث الخياليات التي زعموا أنها بنات الله وإنها الملائكة واشتقوها كما قال ابن جرير من أسماء الله تعالى فاصل اللات اللاهة كما ذكره ابن جرير أيضاً وبينه أهل اللغة بأنه حذفت منه الهاء الأصلية كما قالوا شاة وأصلها شاهة بدليل جمعها على شياه

---

(١) تفسير ابن جرير (٢٧/).

فقالوا: اللات ثم منهم من يقف عليها بالهاء كما هو الأصل في هاء التأنيث كما يقال شاة والأكثرون يقفون عليها بالتاء كأنه حذراً من اشتباه اللات لوقف عليها بالهاء بالاسم الكريم. فتفسير الآيات على هذا أرأيتم تلك الإناث الخياليات التي تزعمونها بنات الله ألكم الذكر وله هي وإنما قال: «الأنثى» فوضع الظاهر موضع الضمير للتنصيص على الشناعة ثم قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ أي لا وجود لها البتة وإنما يوجد أسماؤها فقط كما يقول أحدنا ما العنقاء إلاَّ اسم وهذا لا يتأتى في الأصنام لأنها موجودة بذواتها ثم قدَّر أنهم سيقولون: «هي الملائكة، والملائكة موجودون» فقال: ﴿۞وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ الآية، أي والملائكة أنفسهم لا يستحقون العبادة لأنهم لا يضرون ولا ينفعون وأنتم تعترفون بذلك ألا إنكم تقولون أنهم يشفعون لكم فاعلموا أن شفاعتهم لا تغني شيئاً ما لم يأذن الله ويرضى وكيف يأذن لهم ويرضى في الشفاعة لكم وأنتم تشركون به، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾﴾.

فكاد ينعي نصاً قاطعاً على أن اللات والعزى ومناة جعلها المشركون أسماء للملائكة مع زعم أنهم بنات الله وأنت إذا سمعت من يقول أن فلاناً يسمي الأمراء أسماء الإناث لم تفهم منه إلاَّ أنه يسمي أحدهم هالة وآخر سعدي والثالث جمانة،

ونحو ذلك، فالعرب كغيرهم من الأمم إنما اتخذوا الأصنام تماثيل أو تذاكير للملائكة مع زعمهم أنهم إناث هنَّ بنات الله وعظموها على نية التعظيم لمن جعلت تمثالاً أو تذكاراً له وطمعوا أن تعظيمهم لها يقربهم من الملائكة فيشفعوا لهم كما جرت العادة أنك إذا رأيت صورة إنسان فاحترمتها فبلغه ذلك شكره لك وكذلك إذا خصصت شيئاً على أنه تذكار له ثم احترمته.

٧ ـ ما الذي كانوا يرجونه من الملائكة

وقد تقدم الكلام على توحيدهم وعلى تحاشيهم أن يقولوا لله ولد، ذكر كيلا يلزمهم الإشراك في الملك والتدبير وعرفت من ذلك أنهم لا يثبتون للملائكة شيئاً من التصرف وهذا بخلاف أكثر الأمم التي عبدت الملائكة كاليونان والمصريين القدماء فإنهم يثبتون التصرف للملائكة حتى يذكروا في أساطيرهم أن الآلهة تتحارب وتتغالب وعلى هؤلاء ومن يلزمه مثل قولهم أقام الله تعالى البرهان بقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] فأما العرب فكانوا يقولون ما قص الله تعالى عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[2] أي بالشفاعة ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[3] ولهذا كثر في القرآن مناقشتهم في الشفاعة وكانوا مع ذلك مرتابين في هذه الشفاعة حتى إذا وقعوا في شدة نسوها وفزعوا إلى دعاء الله وحده. قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾

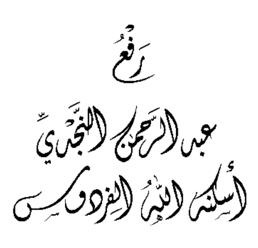
(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.
(٢) سورة الزمر، الآية: ٣.
(٣) سورة يونس، الآية: ١٨.

﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾﴾[1]. وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾[2]. وقال عز وجل: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾﴾[3].

هذا ما تيسر لي تعليقه في هذه الكلمة وعسى أن يكون فيه ما يحسن موقعه عند أهل العلم ويبعثهم على استقصاء النظر في هذا الموضوع وما يتصل به والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه.

---

(١) سورة النحل، الآيات: ٥٣ـ٥٤.
(٢) سورة لقمان، الآيات: ٣٢.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ٦٧.

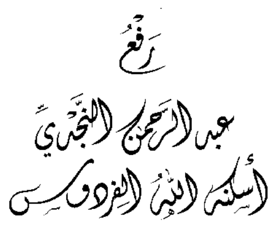


فهرس

رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة

فهرس

أصول التصحيح



فهرس

بحث حول تفسير الرازي

فهرس

سير النبي ﷺ من عرفات إلى المزدلفة

فهرس

عقيدة العرب في وثنيتهم

الصف التصويري والإخراج **الفرقان**
مكة المكرمة: ٩٨ شارع العزيزية العام مقابل مكتبة ابن زيدون ت: ٥٥٦٤٨٦٠
الرياض: ت ٤٠٤٣٧٣٢ فاكس ٤٠٤٣٧٨٧

يصدر قريباً بعون الله تعالى

الأحاديث الواردة في المهدي
في مـيزان الجـرح والتعديـل
(١)

المهـدي المنتظـر

في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء
وآراء الفرق والمذاهب المختلفة

تأليف
د/ عبدالعليم عبدالعظيم البستوي

المكتبة المكية

يصدر قريباً بعون الله تعالى

عمارة القبور

تأليف

العلامة/ عبدالرحمن المعلمي اليماني

تحقيق

ماجد بن عبدالعزيز الزيادي

المكتبة المكية

